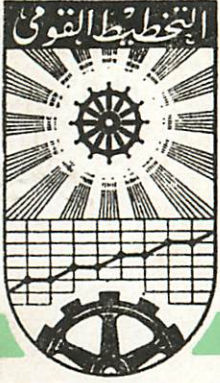


جمهورية مصر العربية



مَعْدِ التَّخْطِيطِ القومى

مذكرة خارجية رقم (١٣٨٧)

مشكلة سعر الصرف فى الاقتصاد المصرى

دكتور

محمود محمد عبد الحى صلاح

يناير ١٩٨٤

اعادة طبع

سبتمبر ١٩٩٢

=====

المحتويات

مقدمة

- ✓ - مفهوم سعر الصرف .
- عمليات الصرف الاجنبى .
- سوق الصرف الاجنبى .
- وظائف سوق الصرف الاجنبى .
- سوق الصرف العاجل وسوق الصرف الآجل .

الفصل الأول : " العوامل التى تؤثر فى تحديد سعر الصرف وحدود هيمنة دول العالم الثالث عليها " .

- ١ - العوامل التى تؤثر فى تحديد سعر الصرف .
- ٣ ١٠١ - عوامل تحديد سعر الصرف من الناحية النظرية
- ٧ ٢٠١ - بعض العوامل الهامة فى تحديد سعر الصرف من الناحية الواقعية .
- ٢ - حدود هيمنة دول العالم الثالث على العوامل المؤثرة فى أسعار صرف عملاتها .
- ١٤

✓ الفصل الثانى : " سوق الصرف الحالية فى مصر والعوامل المؤثرة فيها " .

- ٢٠ ١ - لمحة تاريخية عن تطور نظم أسعار الصرف فى مصر .
- ٤٧ ٢ - ✓ خصائص سوق الصرف الأجنبى فى مصر .
- ٦٦ ٣ - ✓ أسباب تدهور قيمة الجنيه .
- ٦٧ ١٠٣ - تدهور قيمة الجنيه لأسباب هيكلية
- ٢٠٣ ٢٠٣ - تدهور قيمة الجنيه لأسباب تتعلق بخصائص سوق الصرف الاجنبى
- ٧٧ - وسياسات ونظم الصرف الاجنبى .
- ٨٣ ٣٠٣ - الاستيراد بدون تحويل عملة وتدهور قيمة الجنيه .
- ٨٧ ٤٠٣ - سياسة تشجيع الاستثمارات الاجنبية وتدهور قيمة الجنيه .

الفصل الثالث " انعكاسات تدهور قيمة الجنيه على المتغيرات الرئيسية في الاقتصاد المصري " .

١٠٠ ١- الانعكاسات على العلاقات الاقتصادية مع العالم الخارجى .

- ١٠٠ ٠١٠١ انعكاسات تدهور قيمة الجنيه على التجارة الخارجية لمصر .
- ١٠٧ ٠٢٠١ انعكاسات تدهور قيمة الجنيه على المعاملات الرأسالية مع الخارج .
- ١١٧ ٠٣٠١ أثر تدهور قيمة الجنيه على الاقتراض والاقتراض من العالم الخارجى .
- ١٢١ ٠٤٠١ انعكاسات تدهور قيمة الجنيه على التحويلات من وإلى الخارج .
- ١٢٧ ٠٥٠١ انعكاسات تدهور قيمة الجنيه على ميزان المدفوعات .

١٢٩ ٢- انعكاسات تدهور قيمة الجنيه على العلاقات الاقتصادية والاجتماعية الداخلية .

- ١٢٩ ٠١٠٢ تدهور قيمة الجنيه والتضخم فى مصر والاستقرار الاجتماعى .
- ١٣٣ ٠٢٠٢ تدهور قيمة الجنيه واهداف قيمة العمل المنتج .
- ١٣٦ ٠٣٠٣ تدهور قيمة الجنيه والاختلالات الهيكلية .
- ١٣٧ ٠٤٠٢ تدهور قيمة الجنيه وتكاليف الاستثمار والايادات والنفقات العامة .

الفصل الرابع " علاج مشكلة سعر الصرف والاقتصاد المصرى " ✓

١٤١ ١- النظم والسياسات المختلفة لسعر الصرف .

١٥٠ ٢- المقترحات المتداولة لعلاج مشكلة سعر الصرف فى مصر .

١٥٦ ٣- تقييم المقترحات المتداولة .

١٦٤ ٤- كيف السبيل الى علاج مشكلة الصرف الاجنبى فى مصر .

مشكلة سعر الصرف في الاقتصاد المصري

مقدمة

أصبح سعر الصرف أحد المشاكل الهامة التي يعاني منها الاقتصاد المصري ، وقد برزت أهمية وحدة هذه المشكلة منذ السنوات الأولى من السبعينيات والتي شهدت تحولات واضحة في اتجاه تغليب آليات السوق وزيادة الاعتماد على العالم الخارجى . ولا شك أن ذلك قد دعى الى الاهتمام والجدل الواسع الذى يدور الآن - ومنذ سنوات عديدة - حول سعر الصرف وكيفية تحديده وانعكاسات تطوره على كثير من المتغيرات الهامة بالنسبة للاقتصاد المصرى ككل ، كالمستوى العام للأسعار ، وحجم المديونية الخارجية وتطور العجز فى ميزان المدفوعات ... الخ . بل وتمتد آثار تطورات سعر الصرف - وهى دائما غير مؤقتة - الى تدهور فى تقييم جهد العمل المصرى (وهو الدامة الرئيسية للثروة القومية) معبرا عنه بالدخل الحقيقى الذى يحصل عليه أغلبية المواطنين فى مصر .

وإذا كانت النظرة العامة الى سعر الصرف ^① توحى بأنه سعر (أو ثمن) كباقى الأسعار (أو الأثمان) ، إلا أن لسعر الصرف خصوصية تتشابه مع خصوصية سعر الفائدة فكلاهما يتعلق بتبادل بين وسائل دفع (فى شكل نقد أو صكوك دائنية ومديونية) . وكلاهما (مع اختلاف فى التفاصيل) يتحدد بعرض وطلب مشتقين من عرض وطلب السلع والخدمات لأغراض الاستهلاك أو الاستثمار ... ومن ثم يمكن القول بأن سعر الصرف يستمد خصوصيته من مفهومه ومن طبيعة العوامل التى يتوقف عليها ، ومضاف الى ذلك أيضا اتساع دائرة الآثار التى تنتج عن تغيراته .

وسوف يقتصر فى هذه المقدمة على مفهوم سعر الصرف وبعض المفاهيم الأخرى الخاصة بموضوع السعر الأجنبى ، فعلى الرغم من شيوع تلك المفاهيم إلا أن التقديم بها لهذه الدراسة هو بمثابة رد مشكلة سعر الصرف الى أصولها العلمية والموضوعية مما يساعد فى البحث عن الحل الملائم لهذه المشكلة فى الاقتصاد المصرى .

مفهوم سعر الصرف :

ينصرف هذا المفهوم الى علاقة بين وحدتين من العملات المختلفة (الجنيه والدولار مثلا) فيعبر عن أى منهما بدلالة الأخرى ، كأن يقال أن :

$$1 \text{ جنيه} = 125 \text{ دولار}$$

أو يقال أن

$$1 \text{ دولار} = 0.84 \text{ جنيه}$$

ففي الحالة الأولى تعتبر العملة الوطنية (الجنيه المصرى مثلا) كالسلعة والعملة الأجنبية (الدولار مثلا) كمن لها ، وذلك مسلك قليل الاتباع ولعل إنجلترا والولايات المتحدة هما أبرز الدول التي يعرف فيها سعر الصرف بهذه الطريقة ، فيقال (في إنجلترا مثلا) أن 1 جنيه استرلينى = 145 دولار أمريكى . أما في الحالة الثانية فتعتبر العملة الأجنبية (الدولار مثلا) كالسلعة والعملة الوطنية (الجنيه المصرى مثلا) كمن لها ، وذلك هو المسلك الأكثر شيوعا فيقال أن 1 دولار = 0.84 جنيه مصرى أو 1 دولار = 720 فرنك فرنسى

ولا فرق بين الطريقتين في التعبير عن سعر الصرف من الناحية النظرية ، فالأسعار أو الأثمان ما هي الا علاقة نسبية بين شيئين محل تبادل فعلى (في السوق) أو محل تبادل افتراضى (كما في حالة أسعار الظل أو الأسعار المحاسبية) . أما من الناحية العملية فإن اعتبار العملة الوطنية كسلعة والعملة الأجنبية كمن لها يمكن تفسيره بقوة تلك العملة الوطنية واعتبارها من العملات الارتكازية في أسواق النقد العالمية ، وشال ذلك الدولار الأمريكى والجنيه الأسترلينى . . . ولا ينطبق ذلك بواقع الحال على الجنيه المصرى ، ومن ثم سوف نتبع ما هو مألوف في معظم دول العالم وفي مصر من اعتبار العملات الأجنبية كالسلع والعملة الوطنية (الجنيه المصرى) كمن لها . وترتب على ذلك أن سعر الصرف الذى نعينه في هذه الدراسة هو سعر الوحدة من كل من العملات الأجنبية (الدولار ، الأسترلينى ، الفرنك . . . الخ) معبرا عنه بوحدات من العملة الوطنية ،

فيكون ارتفاع سعر الصرف - وفق هذا المفهوم - مرادفا لتدهور قيمة الجنيه المصري ، كما يصبح انخفاض سعر الصرف مرادفا لتحسن قيمة الجنيه المصري ، ولا شك أن مثل هذه التغيرات تنتج عن عمليات الصرف الأجنبي .

عمليات الصرف :

وهي تلك العمليات التي من خلالها تتحدد أسعار الصرف ، وتعرف بأنها " العمليات التي بموجبها تشتري ، في بلد ما ، وسائل دفع صالحة وقبولة في بلد آخر " (١) ، ويتخذ التعبير عن تلك العمليات شكل المقابلة بين عملات البلاد المختلفة في أسواق الصرف المحلية أو العالمية .

سوق الصرف الأجنبي (٢) :

ويمكن تعريفها بأنها " القنطرة التي تسمح بالانتقال من عملة وطنية إلى عملة أجنبية " ، ومن بين ما تؤديه تلك السوق من وظائف أنها تمكن من عمليات المقاصة على المستوى الدولي ، وذلك باعتبارها تقيم علاقة بين الأشخاص والمؤسسات التي ترغب في تبادل العملات ، ومن ثم تمنحهم من تسوية الأرصدة التي لكل منهم بالعملات المختلفة وفقا لسعر الصرف السائد في هذه السوق .

من ذلك يتضح أن موضوع التعامل في سوق الصرف هو عملات دول مختلفة ، وعلى الرغم من أن تلك السوق تقيم علاقة مقابلة وتحقق تبادلا بين هذه العملات ومعضها

(١) أنظر : Maurice Bye & G. Destanne De Bernis: "Relations économiques internationales" 4^{ème} edit. Dalloz. Paris 1977 P. 42.

(٢) في التعريف بسوق الصرف الأجنبي وطبيعة العمليات التي تتم من خلالها وكذلك الأعراف المشتركة في هذه العمليات ، انظر :

Ch. Kindleberger & P.H. Lindert: "Economie internationale" Economica. Paris 1981 Ch. 13.

الا أن عمليات الصرف الأجنبي لا يترتب عليها بالضرورة انتقال تلك العملات فيما بين الدول ومعناها ، فالمفروض أن تلك العمليات - باستثناء هامش قليلة - تتم أساسا من خلال التنير في الأرصدة الدائنة والمدينة لدى البنوك ومعناها في الدول المختلفة ، وذلك ما يحدث فعلا في أسواق الصرف المنظمة وكذلك الأسواق العالمية (مثل أسواق لندن باريس ونيويورك) حيث تعد البنوك حجر الزاوية في تكوين تلك الأسواق وما يتم خلالها من عمليات ، وذلك بخلاف الحال في معظم دول العالم الثالث ، ومصر مثال صريح على ذلك ، حيث يتسع نطاق عمليات الصرف الأجنبي التي تتم بعيدا عن سيطرة وتدخّل البنوك الوطنية والمعتمدة ، ومن ثم فإن دور هذه البنوك - كمؤسسات - في تكوين أسواق الصرف المحلية والتأثير على العمليات التي تتم فيها يكون محدودا وتليل الفعالية ، ولذلك أسبابه العديدة والتي سنتناولها بالتحليل في الفصل الثاني من هذه الدراسة .

مفقدنا الحديث عن أسواق الصرف الأجنبي وموضوع التعامل فيها (عملات مختلف الدول) إلى الإشارة إلى تعدد الأشكال التي يتخذها موضوع التعامل في تلك الأسواق . فأول ما يتطرق إلى الذهن أن ذلك التعامل ينصب على بيع وشراء العملات الأجنبية مقابل العملة الوطنية ، وذلك حقيقة . . . ولكن ، كما ذكرنا حالا ، فإن عمليات البيع والشراء هذه لا يترتب عليها بالضرورة انتقال العملات الورقية (البنكنوت)^(١) المختلفة فيما بين الدول ، فذلك هو أحد أشكال موضوع التعامل في سوق الصرف الأجنبي ، ولكن من أهميتها حيث يقتصر على عمليات استبدال البنكنوت بصحبة المسافرين سواء لأغراض السياحة أو العلاج . . . الخ ، بل إن تلك العمليات آخذة في الانكماش لحساب النمو والتوسع في استخدام الشيكات السياحية والبنائات الممنطة التي تصدرها مؤسسات مالية عالمية النشاط لعملائها .

(١) يلاحظ أن عمليات البيع والشراء للعملة الأجنبية في دولة ما تقتصر تقريبا على أوراق البنكنوت دون العملات المعدنية التي لا تستخدم إلا استثناء لتسوية كسور وحدة العملة الورقية الرئيسية .

أما عن الشكل الرئيسى الذى يتخذه موضوع التعامل فى سوق الصرف الأجنبى ، فهو التمييز فى الأرصدة الدائنة والمدينة لدى البنوك ومعتمداً فى الدول المختلفة ، ويتم ذلك من خلال وسائل متعددة كأوامر الدفع والشيكات والحوالات والكبيالات وتسهيلات الاعتمادات ، وأيضاً أشكال الائتمان بصيراء أجل نالتسهيلات المصرفية وتسهيلات الموردين . ولعل الإشارة إلى الأشكال التى يتخذها موضوع التعامل فى أسواق الصرف الأجنبى توضح الدور الهام الذى تلعبه (أو ينبغي أن تلعبه) البنوك فى تلك الأسواق ، فهى التى يحدد - عن طريق عمليات الصرف الأجنبى - أسعار صرف العملات بالنسبة لبعضها البعض ، ولكن هذا الدور لا يتأتى لكافة البنوك حيث أن حجم عمليات كل منها يعهد عاملاً حاسماً فى قدرتها على المشاركة فى تحديد أسعار الصرف . وهذا نرى مثلاً أن تحديد أسعار الصرف التى يأخذ بها " مجلس بنكيى نيويورك " يتم بواسطة البنوك الكبيرة (٤) التى تمارس بنسبتها عمليات الصرف الأجنبى ، أما عن البنوك الصغيرة وتلك التى تقتصر أنشطتها على الأسواق المحلية فإنها عادة ما تلجأ إلى الوسطاء أو الوكلاء فى مباشرة عمليات الصرف الأجنبى من خلالهم ومن ثم فهى لا تشارك فى تحديد أسعار الصرف بطريقة مباشرة وإنما تتلقاها من سوق أو أكثر من أسواق الصرف الدولية .

وقبل أن نتطرق إلى صلب الدراسة التى نحن بصددها ، تهتمنا الإشارة إلى الوظائف التى تؤدىها سوق الصرف الأجنبى حيث أن التعرف على هذه الوظائف له أهمية مزدوجة : فمن جهة يتيح التعرف على وظائف سوق الصرف الأجنبى تحديد أطراف التعامل فى هذه السوق ، ومن جهة أخرى فإن بيان هذه الوظائف يعكس العوامل المؤثرة فى تحديد سعر الصرف وحدود هيمنة دول العالم الثالث (٥) على تحديد أسعار صرف عملاتها فى ظل السياسات المختلفة لسعر الصرف .

(٤) انظر : Kindleberger & Lindert: Ibid. P. 287.

(٥) وهى التى نركز عليها فى التحليل باعتبار انتماء مصر إلى هذه الدول .

وظائف سوق الصرف الأجنبي (٦)

تؤدي سوق الصرف الأجنبي وظائف ثلاثة نتناولها فيما يلي بإيجاز :

(١) المقاصة الدولية :

كما أشرنا فإن سوق الصرف الأجنبي تؤدي وظيفة المقاصة الدولية عن طريق ما تقيمه من علاقة بين الأشخاص والمؤسسات التي ترغب في تبادل العملات المختلفة ، ومن خلال هذه العلاقة يتمكن هؤلاء الأشخاص وتلك المؤسسات من تسوية أوضاعهم الدائنة والتدينة ، والقوة بعملات مختلفة ، وذلك في ضوء سعر الصرف السائد في السوق

وتشيم سوق الصرف بهذه الوظيفة فإنها تربط ما بين البنوك والسماسة في الأسواق المالية في مختلف أنحاء العالم ، وقد مكن من ذلك التقدم الهائل في وسائل الاتصال والذي ترتب عليه أن المقابلة بين عرض وطلب مختلف العملات المقبولة في تسوية المعاملات الدولية أصبحت عالمية وفي ضوءها تتحدد أسعار صرف تكاد تكون متفقة (٧) بالنسبة لنفس العملات في الأسواق المالية لمختلف الدول . وتؤدي سوق الصرف خدمات المقاصة لكل أشكال المشروعات التجارية والأفراد بمناسبة قيامهم بأنشطة اقتصادية أو انتقالات تتخطى حدود دولهم القومية . وعلى الرغم من أن تدفقات الصادرات والواردات تعد بمثابة القلب الذي تحدد انبساطاته وانقباضاته مدى الضغط فسي الأسواق الصرف الأجنبي ، وبالتالي تحدد أسعار الصرف ، فإن كيفية حدوث هذا التأثير لا زالت تحتاج الى إيضاح بالنسبة لكثيرين . فتصدير سلع وخدمات دولة ما ، ولتكن

(٦) انظر في تفصيل هذه الوظائف : Kindleberger & Lindert: Ibid. P.P. 284-307.

(٧) نتيجة التقدم الهائل في وسائل الاتصال ونظم نقل المعلومات تتجه أسعار صرف العملات الى التساوي في الأسواق المختلفة ، ولكن التساوي المطلق لا يحدث عادة بسبب اختلاف العملات التي تتقاضاها البنوك ويتقاضاها السماسة عن عمليات الصرف الأجنبي ، وكذلك بسبب محدودية الأرصدة التي يتصرف فيها المحكمين الذين يلعبون دورا هاما في تحديد سعر الصرف ، انظر : Maurice Bye & De Bernis : op. cit. p. 43.

مصر ، الى دولة أخرى ، ولتكن الولايات المتحدة الأمريكية ، يؤدى الى عرض ولايات للبيع وطلب شراء جنبيها مصرية من أجل دفع قيمة الصادرات المصرية ، ولا يحول دون ذلك سوى أن يكون لدى المستوردون الأمريكيون (أو البنوك الأمريكية) صيد من الجنيبهات المصرية يكفى لدفع قيمة الصادرات المصرية ، أو أن يرغب المصدرون المصريون فى الاحتفاظ بقيمة صادراتهم فى شكل أرصدة بالدولارات . (٨) .

واستيراد دولة ما ، ولتكن مصر ، لسلع وخدمات دولة أخرى ، ولتكن الولايات المتحدة الأمريكية ، يؤدى الى عرض جنبيها مصرية للبيع وطلب شراء دولارات أمريكية من أجل دفع قيمة الواردات من الولايات المتحدة الأمريكية ولا يحول دون ذلك سوى أن يكون لدى المستوردون المصريون (أو البنوك المصرية) صيد من الدولارات يكفى لدفع قيمة الواردات المصرية ، أو أن يرغب المصدرون الأمريكيون فى الاحتفاظ بقيمة صادراتهم الى مصر فى شكل أرصدة بالجنبيها المصرية (٨) ملاحظ أنه عندما يترتب على التصدير والاستيراد عرض وطلب لعملة الدول التى تسهم فى التجارة الدولية (وهى الحالة الأعم) فنادرا ما يحدث أن يقوم المصدرون والمستوردون بعمليات الصرف الأجنبى فيما بينهم بصفة مباشرة ، وإنما المعتاد أن كل منهم يتعامل مع بنك من البنوك فى وطنه ، وتقوم البنوك فيما بينها — اما مباشرة أو عن طريق وسطاء متخصصين — بعمليات شراء وبيع العملات المختلفة وتعلن لعملائها عن أسعار الصرف التى تتم بمقتضاها تلك العمليات .

(٨) سوف نعود الى هذه الأمثلة بتحليل أشمل فى الفصل الأول من هذه الدراسة ، نظروا لما نراه من أن مثل هذا التحليل يسهم فى تفسير الظاهرة الشائعة فى كثير من الدول المتخلفة والتى مفارها أن كثيرا من العملات الأجنبية تقوم فى الأسواق المحلية لتلك الدول بأكثر من قيمتها فى الأسواق العالمية .

وعلى الرغم من أن تصدير واستيراد السلع والخدمات يمثلان المصدر الرئيسى للعمليات التى تتم فى أسواق الصرف الأجنبى إلا أن هناك صفقات أخرى تؤدى إلى عرض وطلب العملات المختلفة ، فمن الممكن أن يرغب بعض مواطنى دولة ما فى شراء عملات أجنبية بدون أن يكون لديهم نية عاجلة فى استيراد سلع وخدمات من الخارج ، فقد يكون لدى هؤلاء المواطنين رغبة فى الاحتفاظ بأرصدتهم فى صورة إحدى العملات الأجنبية لمجرد الثقة فى ثبات القيمة الحقيقية لتلك العملات ولأن شراء الأوراق المالية بهذه العملات يد رعاثدا أكبر . كما أن رغبة بعض الأفراد (خاصة من العمالة المهاجرة بصفة دائمة أو مؤقتة) فى إرسال تحويلات وإعانات للخارج قد تكون مصدرا لبعض العملة الوطنية وللمطلب على العملات الأجنبية .

(٢) التغطية ضد مخاطر تقلبات سعر الصرف :

هذه هى ثانى وظائف أسواق الصرف الأجنبى . ويقصد بهذه التغطية أن يتجنب الأفراد والمؤسسات (الذين يرغبون فى ذلك) مخاطر تقلبات أسعار الصرف وتأثير تلك التقلبات على شروطهم . وتستمد تلك الوظيفة أهميتها بالنسبة لطرف ما (فرد أو منشأة أو مؤسسة . الخ) من عاملين معا ، فسرعة تقلب أسعار الصرف وقلة خبرة هذا الطرف بالتعامل فى أسواق الصرف فضلا عن تضائل أهمية العمليات المالية الدولية فى مجموع نشاطه تؤدى به إلى عدم الرغبة فى الاحتفاظ برصيد دائن أو مدين من العملات الأجنبية ، فإذا ما ترتب على إحدى الصفقات التى يعقدها هذا الفرد ، أو المشروع أو المؤسسة ، حصوله على قدر من العملات الأجنبية ، فإنه من خلال سوق الصرف يستطيع عرضه للبيع مقابل عملته الوطنية . والعكس صحيح .

(٣) المضاربة :

وهي عكس الوظيفة السابقة مباشرة ، وقصد بها أن الأفراد أو المؤسسات الذين يمارسون هذا النشاط يقبلون تحمل مخاطر تقلبات أسعار الصرف وتأثيرها على ثرواتهم مقومة بالعملة الوطنية لبلادهم . وعلى الرغم من أن المضاربة على تغيرات أسعار الصرف نشاط يقتضى الخبرة بأسواق الصرف العالمية والمحلية ومعرفة وتحليل تقلبات تلك الأسعار عبر السلاسل الزمنية فضلا عن الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية التى تغري هذه التقلبات . إلا أن أى شخص أو أى مشروع يمتلك قدرا من المال يستطيع ممارسة هذا النشاط مؤسس المضاربة يقراراتهم على التوقعات الخاصة بتغيرات أسعار صرف مختلف العملات بالنسبة لبعضها البعض فى سوق الصرف الأجنبى . فإذا أشارت هذه التوقعات لارتفاع سعر الد ولا رمثلا بالنسبة للعملة الوطنية سارع المضاربون الى بيع العملة الوطنية وشراء الد ولا ، وإذا أشارت التوقعات مثلا لانخفاض سعر الفرنك بالنسبة للعملة الوطنية سارع المضاربون الى بيع الفرنك وشراء العملة الوطنية ومن أهم العوامل التى تؤثر فى اتساع أو انكماش نشاط المضاربة التفاوت فى أسعار الفائدة فيما بين الدول وعلى الايداعات بالعملات المختلفة ، كذلك من أهم العوامل المؤثرة نفسى توقعات المضاربين حول تغير أسعار الصرف واختلاف التغيرات النسبية فى أسعار الفائدة على الايداعات بالعملات المختلفة . (٩)

سوق الصرف العاجل وسوق الصرف الآجل :

ما تقدم يتضح لنا أن سوق الصرف تنودى ثلاثة وظائف رئيسية أولا فى مجال تسوية المدفوعات الدولية الناتجة أساسا عن حركة السلع والخدمات عبر الحدود القومية وكذلك الناتجة عن التحركات الدولية لرؤوس الأموال ، وثانيا فى مجال تأمين ثروات الأفراد

(٩) سوف نتناول آثا أسعار الفائدة وتفاوتها وتغيراتها على أسعار الصرف فى الفصل الأول من هذه الدراسة .

والمؤسسات ضد مخاطر تقلبات أسعار الصرف ، وثالثا في توفير الوسط الذي تتم فيه عمليات المضاربة على تغيرات أسعار صرف العملات بالنسبة لبعضها البعض . هذه الوظائف الثلاث تودعها سوق الصرف سواء كانت سوقا للصرف العاجل (أو الفوري) أم سوقا للصرف الآجل .

وقصد بسوق الصرف العاجل تلك السوق التي تتم عملياتها على أساس أن يحصل المشتري على (أو يتنازل البائع عن) وسيلة دفع ذات قبول عام في البلد المقومة بعملته وسيلة الدفع هذه والتي عادة ما يمكن تحويلها الى حالة السيولة المطلقة في هذا البلد (أى الى نقد بنفس قيمتها الاسمية) خلال أول يومين تعمل فيهما البنوك بعد اتمام صفقة الصرف الأجنبي .

أما سوق الصرف الآجل فيقصد بها تلك السوق التي تتم عملياتها على أساس أن يحصل المشتري على (أو يتنازل البائع عن) وسيلة دفع ذات أجل (قد يتراوح بين ٣٠ يوما وستة شهور) بحيث أنه لا تترجم هذه الوسيلة ذاتها الى السيولة المطلقة الا بعد انقضاء أجلها ، وعادة فان مثل هذه الوسيلة لا تتمتع بقبول عام في الوفاء بكافضتها الالتزامات .

ولو نظرنا الى سعر الصرف نجد أنه يختلف في سوق الصرف العاجل عنه في سوق الصرف الآجل ، ويمكن تفسير هذا الاختلاف بأنه نوع من معدل الفائدة يفرض على العملة التي تشير التوقعات الى انخفاض قيمتها . ولتوضيح ذلك نضرب مثالا بسيطا نفترض أنه :

في سوق الصرف العاجل يتحدد سعر صرف الدولار الأمريكي بالنسبة للمارك الألماني على أساس العلاقة :

$$١ \text{ دولار} = ٢٤٨ \text{ مارك}$$

بينما لو تمت عملية بيع وشراء بين وسيلة دفع مقومة بالدولارات وأخرى مقومة بالماركات وكلتا الوسيطتين ذات أجل ٩٠ يوما ، فإن سعر الصرف الذي على أساسه تتم هذه العملية يتوقف على التوقعات الخاصة باتجاه تغير قيمة الدولار بالنسبة للمارك أو بالنسبة لسائر العملات المتداولة في أسواق الصرف العالمية وكذلك التوقعات الخاصة باتجاه تغير قيمة المارك بالنسبة للدولار والنسبة لسائر العملات المتداولة في تلك الأسواق . وللتبسيط نكتفى - استكمالا للنشال المذكور - بالتوقعات الخاصة بتغير قيمة الدولار والمارك ككل منهما بالنسبة للآخر .

فإذا أشارت تلك التوقعات لانخفاض قيمة الدولار بالنسبة للمارك ينعكس ذلك على سعر الصرف بينهما فيصبح في سوق الصرف الآجل (لمدة ٩٠ يوما) ١ دولار = ٢,٢٣ مارك أي بانخفاض حوالي ١٠% في قيمة الدولار بالنسبة للمارك ٠٠٠ وإذا أشارت تلك التوقعات لارتفاع قيمة الدولار بالنسبة للمارك ينعكس ذلك على سعر الصرف بينهما فيصبح في سوق الصرف الآجل (لمدة ٩٠ يوما) ١ دولار = ٢,٦٣ مارك أي بارتفاع حوالي ١٠% في قيمة الدولار بالنسبة للمارك .

لا شك أن تلك الإشارة السريعة إلى الفرق بين سوقى الصرف العاجل والآجل لها أهميتها في بيان بعض العوامل التي تؤثر في تحديد سعر الصرف على ما سنرى .

ولعل استعراض وظائف سوق الصرف الأجنبي على نحو ما أوردناه في هذه المقدمة يوفر لنا مدخلا عاما لدراسة العوامل المؤثرة في تحديد أسعار الصرف وحدود هيمنة دول العالم الثالث على تحديد أسعار صرف عملاتها في ظل السياسات المختلفة لأسعار الصرف ، وهو ما يمثل موضوع الفصل الأول من هذه الدراسة .

أما الفصل الثانى فيختص بدراسة سوق الصرف الحالية في مصر والعوامل المؤثرة فيها ، وفى هذا الفصل سوف نسعى إلى تحديد خصائص تلك السوق والعوامل الداخلية

والخارجية التي تسهم في تحديد تلك الخصائص وكذلك في تطور أسعار صرف العملات الأجنبية في السوق المصري الرسمي أو الحر ، ثم نخلص من ذلك الى تحديد أبعاد مشكلة التدهور المستمر لقيمة الجنيه المصري .

وتناول الفصل الثالث دراسة انعكاسات تدهور قيمة الجنيه على المتغيرات الاقتصادية الرئيسية في الاقتصاد المصري ، وذلك على أساس تقسيم هذا الفصل الى قسمين رئيسيين الأول يختص بعلاقات مصر الاقتصادية مع العالم الخارجى (تجارة - معاملات وأسالية - تحويلات العاملين فى الخارج - عجز ميزان المدفوعات والمديونية الخارجية) والثانى يختص بالعلاقات الاقتصادية والاجتماعية الداخلية (التضخم وآثاره على هيكل الاقتصاد القومى - الدخل الحقيقية ونتاجية العمل - نفقات المعيشة - تكاليف الاستثمارات وموارد ونفقات الميزانية العامة للدولة) .

وأخيرا تناول فى الفصل الرابع علاج مشكلة سعر الصرف فى الاقتصاد المصرى فنحدد اطار المناقشة سبل هذا العلاج ، ثم نتناول وسائله المختلفة (التثبيت - المرونة - التعدد - الرقابة وإدارة الصرف الأجنبى) ، وفى ضوء هذه المناقشة نقترح ما نراه ملائما لعلاج مشكلة الصرف الأجنبى فى مصر .

الفصل الأول

العوامل التي تؤثر في تحديد سعر الصرف
وحدود هيمنة دول العالم الثالث عليها

في مقدمة هذه الدراسة تعرضنا لبعض المفاهيم الأساسية المتعلقة بموضوع سعر الصرف والتي تساعد على التعرف على العوامل التي تؤثر في تحديد سعر الصرف وفي هذا الفصل نحاول البحث في طبيعة ونوعية هذه العوامل لكي نخلص من ذلك إلى بيان ما إذا كانت دول العالم الثالث (وهي تتصف بأنها دول آخذة في النمو) تملك أو لا تملك قدرا من السيطرة على العوامل التي تؤثر في تحديد أسعار صرف عملاتها وذلك في إطار البدائل المختلفة لسياسات الصرف الأجنبي .

(١) العوامل التي تؤثر في تحديد سعر الصرف :

اصطلح على أن سعر الصرف، شئ من الأثمان ، ومن ثم فهو يتحدد - شأن كافة الأثمان - بالعلاقة بين العرض والطلب . فإذا ما اعتبرنا العملة الأجنبية (ولتكن الدولار الأمريكي) سلعة ، والعملة الوطنية (الجنيه المصري) ثمتا لها فان سعر الصرف للدول بالنسبة للجنيه يتحدد بالعلاقة بين الطلب على الدولار من جانب المصريين وعرضه من جانب الأمريكيين . ولما كانت فكرة الطلب المتبادل التي تقول بأنها نظرية التجارة الدولية ^(١) تنطبق أيضا في هذا المجال فان الطلب على الدولار من جانب المصريين يعني في نفس الوقت عرضا للجنيه المصري . كذلك فان عرض الدولار من جانب الأمريكيين يعني في نفس الوقت طلبا على الجنيه المصري .

(١) راجع في هذا الصدد :

Mahmoud Salah: Les termes de l'échange factoriels du Tiers Monde , These d'Etat. Univ. Paris II (Sorbonne) 1981. Ch. 2.

وفى مقام تحديد العوامل التى تؤثر فى سعر الصرف لن ندخل فى تفاصيل ما
احتوته نظرية التجارة الدولية بهذا الشأن ، وإنما نكتفى بالقول أن اعتبار سعر الصرف
فى هذه النظرية كمن من الأثمان ، أدى الى تطبيق النظرية العامة للأثمان فى تحليل
كيفية تحديد سعر الصرف (فهو يتحدد بتلاقى الكمية المعروضة من العملة الأجنبية مع
الكمية المطلوبة منها) ولأسباب تغيراته (تغيرات ظروف العرض وظروف الطلب) ولكيفية
استقراره (حول سعر الصرف التوازنى وما يرتبط بذلك من آليات سواء عن طريق جهاز
الاسعار فى الداخل والخارج أو عن طريق تغيرات عرض وسائل الدفع وعلاقتها بالاسعار ،
وتوقف فعالية تلك الآليات على مرونتى العرض والطلب) .

بيد أن أهم ما أبرزته نظرية التجارة الدولية هو حقيقة أن طلب وعرض العملات
الأجنبية ، بالنسبة لدولة ما ، ما هو الا طلب مشتق من طلب تلك الدولة على الواردات
(منظورة وغير منظورة) ، وعرض مشتق من طلب الأجانب على صادرات تلك الدولة (سواء
كانت صادرات منظورة أم غير منظورة) . وذلك ما يضع أيدينا على العوامل الرئيسية التى
تؤثر فى تحديد سعر الصرف ^(٢) ، والتى يمكن استنتاجها من تحليل كافة العلاقات
المرتبطة بصادرات الدولة ووارداتها (منظورة أو غير منظورة) ولكننا من البداية
نستعرض الانتباه الى أن مثل تلك العوامل وإن كانت هى العوامل الرئيسية فى التحليل
النظري ، إلا أنها فى تحليل الواقع قد تختلف أهميتها من دولة لأخرى خاصة مع
التفاوت الشديد فى مستويات الدول بين التقدم والتخلف ، ومع التفاوت الشديد بين
الدول فيما تستحوذ عليه من أرصدة دولية ، وفيما تنوء به من أعباء الديون الخارجية .

(٢) ننبه منذ البداية أن دراسة العوامل المؤثرة فى تحديد سعر الصرف تفترض وجود
سعر صرف معين تحدد تاريخيا بطريقة أو بأخرى وفى ضوءه تتم مقارنة العلاقات التى
تستنتج منها العوامل المؤثرة فى سعر الصرف . يستفاد من ذلك أن ما يعيننا هنا
— كما فى سائر هذه الدراسة — ليس تحديد سعر الصرف من الناحية التاريخية ،
ولكن تحديد هذا السعر فى تغيراته وتقلبه بين الارتفاع والانخفاض .

هذا فضلا عن انه من الناحية الواقعية أصبحت عمليات الصرف الاجنبى تنتظمها أسواق دولية محدودة العدد لها سماتها وخصائصها الذاتية ولعب فيها المضاربون والسامسون دورا متزايدا الأهمية بالإضافة الى الدور الذى تؤديه البنوك المركزية والتنظيمات الاقتصادية الإقليمية والدولية وكلها عوامل تتفاعل لتحديد فى أسواق الصرف الدولية هذه اسعارا للصرف تصبح معطاة على الأخص بالنسبة لدول العالم الثالث بغض النظر عن العلاقة بين صادراتها ووارداتها . وذلك ما سنعود الى تفصيله بعد قليل . ولكن لنرى الآن ما هى - من الناحية النظرية - العوامل التى تحدد سعر الصرف ، اذ يحفل للتحليل النظرى فضل أنه يضع أيدينا على جوهر العلاقات التى تتمخض عن وجود أو عدم وجود مشكلة سعر الصرف بالنسبة لاقتصاد ما .

(١٠١) عوامل تحديد سعر الصرف من الناحية النظرية :

لا تطلب العملات الأجنبية لذاتها وإنما لما تتمتع به من قوة شرائية فى بلادها ولما تتمتع به من قابلية فى الوفاء بالالتزامات . فإذا ما تركنا الآن جانباً قابلية العملة فى الوفاء بالالتزامات (بالأخص تلك المتعلقة منها بالديون الخارجية) (٣) ، فإن الطلب على العملات الأجنبية فى مصر مثلاً يأتي من المستوردين للسلع والخدمات الأجنبية (وهم فى نفس الوقت من يعرضون العملة الوطنية) ، كما أن طلب الأجانب على العملة المصرية يأتي من جانب مستوردي السلع والخدمات من مصر وضمنون ذلك - واعتبارهم - المثال الذى نبني عليه التحليل - ان التعرف على العوامل التى تحدد سعر صرف العملات الأجنبية بالنسبة للجنيه المصرى يقتضى تحليلاً لكافة المتغيرات الخاصة بالصادرات والواردات المصرية ولتبسيط عرض تلك العوامل من خلال هذا التحليل سوف نفترض أن العالم الخارجى بالنسبة لمصر يتمثل فى دولة واحدة هى الولايات المتحدة الأمريكية :

(٣) سنعود لمناقشة هذه المسألة بعد قليل .

١ - لا شك أن العلاقة بين قيمة الصادرات المصرية إلى الولايات المتحدة الأمريكية وقيمة وارداتها منها (أى الميزان التجارى بين الدولتين) تتصدر العوامل المؤثرة فى تغيرات سعر الصرف بين عملتى الدولتين ، فإذا ما كانت قيمة الصادرات المصرية إلى الولايات المتحدة أكبر من قيمة وارداتها منها (أى فائز فى الميزان التجارى لصالح مصر) فمعنى ذلك أن طلب الأمريكيين على الجنيه المصرى (والتالى عرضهم للدولار الأمريكى) أكبر من طلب المصريين على الدولار الأمريكى (ومن ثم عرضهم للجنيه المصرى) . وهو ما يؤدى إلى خلق ضغوط ^(٤) لانخفاض سعر صرف الدولار بالنسبة للجنيه . والعكس صحيح ، فوجود عجز فى الميزان التجارى لمصر مع الولايات المتحدة يخلق ضغوطا لارتفاع سعر صرف الدولار بالنسبة للجنيه .

ب - معنى ذلك أن كافة العوامل التى تفسر كافة طلب كل من الدولتين على منتجات الأخرى تفسر أيضا الضغوط التى تدفع سعر صرف أى من عملتيهما إلى التغير فى اتجاه الارتفاع أو الانخفاض ، وتشمل هذه العوامل فى :

١ - أسعار السلع محل التبادل وأسعار بدائلها فى السوقين المصرى والأمريكى . فالطلب على الصادرات المصرية من جانب الأمريكيين يتوقف على الأسعار المحلية لتلك الصادرات ومدى ارتفاع أو انخفاض تلك الأسعار بالمقارنة بأسعار السلع والخدمات المشيلة والبديلة فى السوق الأمريكية نفسها . ومن الواضح أنه كلما كانت أسعار السلع والخدمات التى تصدرها مصر أقل من أسعار مثيلاتها أو بدائلها فى السوق الأمريكية زاد طلب الأمريكيين على هذه السلع والخدمات والتالى زاد طلبهم على الجنيه المصرى وزاد مساهمة

(٤) - نكتفى فى الآونة الراهنة بالحديث عن ضغوط للتغير فى اتجاه الانخفاض أو الارتفاع وذلك نظرا لوجود عوامل أخرى مثل التحولات الجارية أو الرأسمالية والتى قد يكون من شأنها تعزيز هذا الاتجاه أو معارضته .

يعرضونه من دولارات • والعكس صحيح • أما عن طلب المصريين على الواردات من الولايات المتحدة فإنه يتوقف أيضا على العلاقة بين الأسعار المحلية لتلك الواردات في كل من السوقين الأمريكي والمصري وكذلك الأسعار المحلية للسلع والخدمات البديلة في كل من السوقين • فكلما كانت هذه الأسعار أقل في السوق الأمريكي عنها في السوق المصري كلما زاد طلب المصريين على الواردات من الولايات المتحدة • ومن ثم يزداد طلبهم على الدولار ويزداد ما يعرضونه من الجنيهات المصرية • والعكس صحيح •

٢ - ذلك هو جوهر العلاقات السعرية التي على أساسها يتحدد طلب كل من الدولتين على سلع الأخرى • ومن ثم طلب كل منهما على عملة الأخرى • وهو ما يشير إلى أن سعر الصرف يتحدد بالتبعية للعلاقة بين طلب كل من الدولتين على سلع وخدمات الأخرى • ولكن يجب أن يلاحظ أن سعر الصرف هو الآخر له تأثير على هذا الطلب المتبادل • فإذا ما افترضنا - انطلاقا من سعر صرف معين للدولار بالنسبة للجنيه - أن هذا السعر ارتفع لسبب أو لآخر • فإن ذلك يترجم بتخفيض في الأسعار المقارنة للسلع محل التبادل أو لبدائلها في السوقين المصري والأمريكي وتذهب نظرية التجارة الدولية إلى أن ذلك يؤدي لتناقص طلب المستوردين المصريين على السلع والخدمات الأمريكية وزيادة طلب المستوردين الأمريكيين على السلع والخدمات المصرية مما يعنى بالنسبة لمصر تناقص الطلب على الدولار (لتناقص طلب المصريين على الواردات الأمريكية) وزيادة الطلب على الجنيه (لتزايد الصادرات المصرية) مما يخلق اتجاها نحو ما يعرف بسعر الصرف التوازني وهو السعر الذي يتساوى عنده المعروض والمطلوب من كل من الدولارات والجنيهات نتيجة تساوى قيمة صادرات مصر (واردات الولايات المتحدة) مع قيمة وارداتها (صادرات الولايات المتحدة) •

٣ - والاضافة الى ما تقدم هناك عوامل أخرى تتدخل فى تحديد أسعار الصرف بين عملات كل من الدولتين ، وتعرف هذه العوامل بظروف الطلب على العملة الأجنبية وظروف عرضها . فبالنسبة لمصر مثلاً نجد أن ظروف طلبها على الدولار هى نفسها ظروف طلب المصريين على الواردات من الولايات المتحدة الأمريكية ، كما أن ظروف عرض الدولار من جانب الأمريكيين هى نفسها ظروف طلبهم على الصادرات المصرية . أى أن المقصود هو ظروف طلب كل من الدولتين على صادرات الأخرى ، وتشمل هذه الظروف فى مستويات الدخل فى كل من الدولتين ، وكذلك حجم السكان وعاداتهم وأذواقهم وأسعار السلع الثمينة والبديلة فى الأسواق الأخرى بخلاف أسواق الدولتين تلك هى أهم العوامل التى تذكر عادة فى التعريف بظروف الطلب على صادرات الدولة وظروف طلبها على الواردات والتى يكون لها - بالتالى - تأثير على أسعار صرف العملات بالنسبة لبعضها البعض .

٤ - يمكن القول أن ما تقدم من اشارة لأهم العوامل التى تؤثر فى تحديد سعر الصرف يقع فى إطار التحليل النظرى الذى تقول به النظرية التقليدية للتجارة الخارجية ، ولما كانت هذه النظرية قد افترضت حالة التشغيل الكامل وأن هناك تلقائية تضمن الاتجاه نحو تحقيق التوازن سواء الداخلى أو الخارجى فضلاً عن أن كثيراً من العوامل الموضوعية والواقعية فى عالم اليوم لم تجد لها مكاناً فى تلك النظرية ، فإن اسقاط هذه الفروض وإدخال تلك العوامل الواقعية فى الاعتبار يفسح المجال لمناقشة عوامل أخرى واقعية ولها أهمية تختلف باختلاف الدول ونحاول فيما يلى مناقشة تلك العوامل بقدر من الإيجاز .

(٢٠١) بعض العوامل الهامة فى تحديد سعر الصرف من الناحية الواقعية :

لا شك فى أهمية العوامل السابق ذكرها من الناحية النظرية ، فضلا عن أن التحليل النظرى له ميزة إبراز العلاقة الأساسية فى مجال دراسة سعر الصرف (وهى العلاقة بين الصادرات والواردات) فان الواقع العملى يؤيد أيضا أن مثل هذه العلاقة يترتب عليها وجود أو عدم وجود مشكلة سعر الصرف بالنسبة لاقتصاد ما وخض النظر عما اذا كان هذا السعر يتحدد بالتبعية للعلاقة بين صادرات تلك الدولة ووارداتها أو أن هذا السعر وتغيراته معطاة بالنسبة لهذه الدولة . . . وإذا كنا على هذا النحو نشير الى أن العلاقة بين قيمة صادرات الدولة ووارداتها قد تتضاءل أهميتها فى تحديد سعر الصرف بين عملة تلك الدولة و عملات الدول الأخرى فان لذلك ما يبرره من الناحية الواقعية فيما يلى الأسباب :

١ - فى تعريف عمليات الصرف الأجنبى ^(٥) أشرنا الى أنها تلك العمليات التى — من خلالها تتحدد أسعار الصرف ، وتعرف بأنها " العمليات التى بموجبها تشتري ، فى بلد ما ، وسائل دفع صالحة وقبولة فى بلد آخر " وقد أشرنا الى أن تلك الوسائل تتمثل بصفة أساسية فى التغير فى الأرصدة الدائنة والمدينة لدى البنوك وبعضها فى الدول المختلفة ويتم ذلك من خلال وسائل متعددة كأوامر الدفع والشيكات والحوالات والكبيالات وفتح الاعتمادات فضلا عن أشكال الائتمان قصير الأجل كالتسهيلات المصرفية وتسهيلات الموردين .

ومن ذلك يتضح أن خلق الائتمان أصبح يلعب دورا متزايدا الأهمية (يؤيد ذلك تزايد أهمية الائتمان قصير الأجل فى المعاملات الدولية) فى زيادة عرض العملات الأجنبية . ولكن هذا الدور لا يتأتى لكافة الدول ولا لكافة البنوك

(٥) انظر المقدمة .

وانما تكاد تحتكره البنوك الكبرى للدول التي تتمتع عملاتها بقبول عام في كافة دول العالم (والتي يمكن تسميتها بالعملات الرئيسية أو الارتكازية) ولا يتاح ذلك للدول الاخرى (عن طريق بنوكها) الا بشروط خاصة وأسعار فائدة مرتفعة عادة ولكن المصعب في ذلك أن دولة كصر يمكن أن يزيد فيها المعروض من العملات الأجنبية ليس لزيادة الطلب على صادراتها ولكن لتزايد ما تحصل عليه من أشكال الائتمان قصير الأجل وهذا من شأنه في الأجل القصير وفي ضوء ظروف معينة أن يمنع أو يحد من ارتفاع أسعار الصرف العاجلة لتلك العملات بالنسبة للجنيه ، بيد أنه يرفع من أسعار الصرف الآجلة بالنسبة لنفس العملات .

٢ - يرتبط بما تقدم أن مشكلة السيولة الدولية أصبح لها تأثير متزايد الأهمية على سعر صرف العملات بالنسبة لبعضها البعض . إذ لما كانت السيولة الدولية تعنى ببساطة تلك الأرصدة من الذهب والعملات التي تتمتع بقبول دولي عام (بما في ذلك مكافئ وحدات حقوق السحب الخاصة) مثل الدولار ولاسترليني والمبارك الألماني والفرنك السويسري والين الياباني ، فإن العملات التي تدخل في تكوين تلك الأرصدة تتحدد أسعار صرفها بالنسبة لبعضها البعض في سوق الصرف الدولية التي تتحكم فيها البنوك الكبيرة والتي تلعب فيها عمليات المضاربة والوسطاء دورا هاما وهي عمليات لا ترتبط بالضرورة بصادرات وواردات الدول صاحبة تلك العملات ، بل قد لا ترتبط أيضا بباقي العناصر التي تكون موازنات مدفوعات تلك الدول (مثل التحويلات وحركة رؤوس الأموال) ، فملا قد تتجه أسعار صرف الدولار إلى الارتفاع في الأسواق العالمية ، ومن ثم يزداد طلب المضاربين عليه ، ليس بسبب تزايد الطلب (أو توقع تزايد الطلب) على الصادرات الأمريكية ، وانما لتزايد الطلب على الدولار لتسوية مدفوعات دول أخرى لا تقتضي اثمان صادراتها إلا بالدولار (مثل الدول البترولية) . والاضافة إلى

ذلك فان اسعار صرف العملات الاخرى (التى لا تدخل فى تكوين السيولة الدولية) بالنسبة لبعضها البعض أصبحت تتحدد فى ضوء علاقة تلك العملات بالعملات المكونة لأرصدة السيولة الدولية وليس فى ضوء العلاقة بين الصادرات والواردات ، فمثلا لا يمكن القول بأن اسعار صرف عملات معظم الدول العربية البترولية بالنسبة للجنيه المصرى تتحدد فى ضوء التبادل التجارى بين هذه الدول ومصر وانما نعتقد أن ارتكاز هذه العملات على الدولارات البترولية هو الذى يكسبها قوة نسبية فى مواجهة الجنيه المصرى ٠٠٠ وجعل القول أن الدولار التى تعتبر عملاتها من مكونات أرصدة السيولة الدولية ، أو تلك التى تستحوذ على قدر كبير من تلك الأرصدة ، تميل اسعار عملاتها الى الارتفاع بقدر أكبر مما قد يبرره الفائض فى موازينها التجارية ، وإذا ما تعرضت اسعار تلك العملات للانخفاض فان ذلك غالبا ما يكون بقدر أقل مما قد يبرره العجز فى موازينها التجارية ، والعكس صحيح بالنسبة لتلك الدول التى لا يتأتى لعملاتها صفة مكونات أرصدة السيولة الدولية ، أو التى لا تستحوذ على قدر كبير من تلك الأرصدة .

٣ - وإذا ما أدخلنا فى الاعتبار باقى عناصر ميزان المدفوعات ، وهى بصفة أساسية التحويلات وحركة رؤوس الأموال ، فان آثار هذه التدفقات (سواء الى الداخل أو الى الخارج) على اسعار الصرف تستلزم نظرة متعمقة تزيل عنها ما يشوبها من تناقض ظاهرى وتعطى بعدا واقعيًا لتحليل العوامل المؤثرة فى سعر الصرف . فوفقا لمنطق النظرية التقليدية للتجارة الخارجية وللاعتبارات المحاسبية نجد أن التحويلات الواردة وكذلك تدفقات رؤوس الأموال الى دولة معينة (سواء فى صورة قروض أو استثمارات مباشرة) تعتبر متحصلات لهذه الدولة ، شأنها فى ذلك شأن حصيله صادراتها ، ومن ثم فانها ان لم تؤد الى زيادة فى الطلب على

العملة الوطنية لتلك الدولة فالمفروض أنها تزيد من عرض العملات الأجنبية المتاحة لها مما يحد - أو يمنع من ارتفاع أسعار تلك العملات بالنسبة للعملة الوطنية .. ولكن ذلك لا يتحقق إلا في ظل ظروف معينة ولأغراض معينة ، وتتلخص هذه الظروف في قوة وتقدم اقتصاد الدولة المقترضة ، وتشمل الأغراض في الحفاظ على قيمة عملة تلك الدولة باعتبارها من العملات الرئيسية ، ومثال ذلك القرض الدولي الذي أصدرته الحكومة الفرنسية خلال عام ١٩٨١ (١٦ مليا فرنك فرنسي) وكان أحد أغراضه الرئيسية وقف تدور قيمة الفرنك بالنسبة للدول نتيجة لسياسة سعر الفائدة التي اتبعتها حكومة ريجان بالولايات المتحدة ، ومثال ذلك أيضا ما حدث في النصف الثاني من الستينيات ومدايعة السبعينيات من تدخل الدول الأوروبية الغربية للحيلولة دون انهيار الدولار بشراء كميات ضخمة منه (مما يعد نوعا من الاقتراض للولايات المتحدة حيث أن البنوك المركزية لدول أوروبا الغربية حلت محل البنك الفيدرالي الأمريكي في امتصاص قدر كبير من الدولارات المعروضة في السوق حفاظا على قيمة الدولار) .

يتضح من ذلك أن قوة الدولة الاقتصادية مع كون عملتها إحدى العملات الرئيسية في سوق الصرف الدولي من شأنهما أن تدفق القروض أو رؤوس الأموال على تلك الدولة يعزز من قيمة عملتها الوطنية أو يحد من انخفاض سعر صرفها .. ولكن ذلك ليس هو الحال بالنسبة لدول العالم الثالث فلا هي تتوفر لها حاليا أسباب القوة الاقتصادية ولا تتمتع عملاتها بصفة العملات الرئيسية . ومن ثم فإن القروض والاستثمارات التي تتدفق إلى هذه الدول تسهم في تدور قيمة عملاتها ، بل إن تراكم مديونيات دول العالم الثالث يعد أحد الأسباب الرئيسية لتدور قيم عملاتها ، ذلك أن هذه المديونيات تنشأ أساسا بسبب زيادة واردات هذه الدول عن صادراتها بل إن من أهم الأسباب الرئيسية لنشأة هذه المديونيات رفع وتنشيط طلب دول العالم

الثالث على صادرات الدول المتقدمة حتى تستطيع هذه الأخيرة المحافظة على مستوى التشغيل بها .

٤ - كما أن الحديث عن المنافسة الكاملة والأسواق الكاملة ينتمى الى عالم التصور النظرى الذى لم يجد له أساسا يعتد به فى الواقع ، فان سوق الصرف الحر الذى تتحدد فيه أسعار صرف العملات بعضها ببعض على أساس العلاقة بين صادرات الدول ووارداتها وحتى بين اجمالى متحصلاتها واجمالى مدفوعاتها الناجمة عن أنشطة اقتصادية حقيقية ليس الا نوعا من التصور الذى يناقض الواقع . فمن جهة هناك تدخل البنوك المركزية بعمليات شراء وبيع العملات بهدف منع سعر الصرف من التذبذب خارج حدود معينة ارتأى مجتمع من الدول (فى اتفاقية بريتون وودز) أنها الملائمة للحفاظ على استقرار النظام النقدى الدولى وانتظام المعاملات الدولية واضطراد نماء التجارة الدولية . وإذا كنا من جانبنا نسلم بصحة هذا الهدف وأهمية العمل على تحقيقه الا أن الممارسات العملية أسفرت عن الابتعاد عنه باضطراب النظام النقدى الدولى وخضوعه لسيطرة مصالح الدول صاحبة العملات الارتكازية (والأخص الولايات المتحدة الأمريكية) والتى تعد المستفيد الرئيسى من نمو التجارة الدولية ، ولكن الفشل فى تحقيق هدف استقرار النظام النقدى الدولى وانتظام المعاملات الدولية حدث وحدث فى ظل تدخل البنوك المركزية للحفاظ على أسعار الصرف للعملات الرئيسية فى حدود معينة ولا تتأتى القدرة على تحقيق هذه الوظيفة سوى لبنوك الدول المتقدمة والنسبة لعملاتها هى دون سائر عملات الدول الأخرى والأخص دول العالم الثالث التى تقصر أصدده بنوكها المركزية من مكونات السيولة الدولية عن الحفاظ على أسعار عملاتها الوطنية من التدهور خاصة مع ما تعانيه تلك الدول من اختلالات جوهرية فى موازين مدفوعاتها .

ومن جهة أخرى فان السماسرة وتجار العملات والمضاربون أصبحوا يشكلون طرفا هاما بين أطراف التعامل فى أسواق الصرف الدولية والمحلية ، وإذا كان من المتصور أن نشاط هؤلاء يمكن أن تكون له صفة توازنية فى أسواق الصرف بالدول المتقدمة (حيث يظل للبنوك الكبرى الدور الرئيسى فى تحديد أسعار الصرف) إلا أن نشاطهم فى دول العالم الثالث (حيث تضعف سيطرة البنوك المركزية والحكومات على أحوال النقد الأجنبى) يؤدى فى معظم الأحوال إلى مزيد من تدهور قيمة العملات الوطنية لهذه الدول .

٥ - والواقع أن تطورات النظام النقدى الدولى وما أسفرت عنه من قيام أسواق دولية للصرف الأجنبى تسيطر على المعاملات فيها الدول المتقدمة سواء عن طريق بنوكها أو عن طريق مواطنيها يحترفون أعمال المضاربة والسمسرة فى عمليات بيع وشراء العملات المختلفة أدت إلى أن تصبح أسعار الصرف فى هذه الأسواق معطاة بالنسبة لكافة دول العالم الثالث فلو تصورنا أن دولة كصر لديها أصدمة من الفرنكات الفرنسية وترغب فى بيعها وشراء دولارات أمريكية لتسوية مدفوعات بالدولار أو لأى غرض آخر ، فان سعر صرف الدولار بالنسبة للفرنك فى تلك الأسواق الدولية يسرى على عملية البيع والشراء التى تقوم بها مصر وهى فى نفس الوقت لا تستطيع بعملياتها هذه أن تؤثر فى سوق الصرف الدولية سواء بالنسبة للدولار أو بالنسبة للفرنك ، وما ينطبق على مصر كدولة ينطبق أيضا على مواطنيها سواء من الشروط أو الأفراد . . . ولكن تطورات النظام النقدى الدولى وإن أدت إلى قيام أسواق صرف دولية على درجة عالية من التنظيم وتحكم فيها الدول المتقدمة ، إلا أن ذلك لم يمنع من قيام واستمرار أسواق صرف محلية على مستوى كل دولة على حدة . وهو ما يعنى أن النظام النقدى الدولى قد تمخض عن ازدياد حاجة أسواق الصرف . فمن جهة هناك أسواق الصرف الدولية والتى تعتبر أسعار الصرف التى تتحدد فيها محصلة لتلاقى أو تعارض مصالح حفنة الدول صاحبة العملات الرئيسية ولا يتأتى

لدول العالم الثالث (وهى الغالبية العظمى فى المجتمع الدولى) بصفة عامة التأشير على أسعار الصرف هذه ومن جهة أخرى هناك أسواق الصرف المحلية ، وتهتمنا فى هذا الصدد الإشارة الى أنه فيما يتعلق بدول العالم الثالث والدول الآخذة فى النمو بصفة عامة فإن أسعار الصرف التى تسود فى الأسواق المحلية لتلك الدول تعكس بصفة أساسية :

أ - الاختلالات الجوهرية التى تعاني منها موازين مدفوعات تلك الدول .

ب - تخطيط السياسات النقدية والسعرية لتلك الدول .

ح - التبعية الاقتصادية والنقدية لمعظم الدول الآخذة فى النمو لما يطلق عليه الدول الأم (الدول التى كانت تستعمر ولا من العالم الثالث بطريقة تقليدية) وأولقوى الاستعمار الجديد ، والذى من أهم معالمه تكريس تبعية دول العالم الثالث اقتصاديا وتكنولوجيا ونقديا .

د - سطوة العملات الدولية الرئيسية ، أو ما يسمى فى عرف الدول الآخذة فى النمو بالعملات الصعبة ، على فكر وسلوك واضعى السياسات الاقتصادية والنقدية ورجال المال والأعمال فى دول العالم الثالث .

هـ - ويرتبط بما تقدم حالا أمرين على جانب كبير من الأهمية ، ولبيانهما نذكر بمسألة المحنات إليه من أن سوق الصرف تودى وظائف ثلاث من بينها المضاربة وتغطية مخاطر الصرف الأجنبى . وإذا كانت خصائص أسواق الصرف الدولية والأسواق المحلية للدول المتقدمة تبرر التعريف بتلك الوظائف على النحو الذى أسلفناه فى المقدمة إلا أنه فى أسواق الصرف المحلية للدول الآخذة فى النمو تجدر الإشارة الى أن المضاربة ليس لها الدور التوازنى بالنسبة لأسعار الصرف التى تسود تلك الأسواق وإنما يتجه مسلك السماسرة والمضاربون الى تعميق اختلال تلك الأسعار لصالح

العملات الدولية الرئيسية وعلى حساب العملة الوطنية والعملات الاخرى لمعظم دول العالم الثالث . اما فيما يتعلق بالوظيفة الثانية (التأمين ضد مخاطر الصرف الاجنبى) فيبدو ان اسواق الصرف المحلية لدول العالم الثالث تؤدى هذه الوظيفة بطريقة معكوسة يكاد ينطبق عليها القول بالتأمين ضد مخاطر العملة الوطنية وربما يؤيد صدق هذا القول ما يلاحظ فى معظم هذه الدول من تكاليف على العملات الأجنبية سواء على مستوى الأجهزة الاقتصادية الرسمية أو على مستوى الأفراد والمؤسسات الذين يتصل نشاطهم بسوق الصرف الأجنبى ، وربما يؤيد صدق هذا القول أيضا انتشار ظاهرة الاحتفاظ بأرصدة من العملات الأجنبية غالبا فى بنوك الدول المتقدمة وأحيانا فى البنوك المحلية عندما يكون ذلك مسموحا به .

(٢) حدود هيمنة دول العالم الثالث على العوامل المؤثرة فى أسعار صرف عملاتها :
لا يتسع الوقت المتاح لنا فى هذه الدراسة لطرح هذه المسألة تفصيلا على بساط البحث ، ولكن التحليل الذى قدمناه فى القسم الأول من هذا الفصل يضع أيدنا على عوامل اقتصادية ونقدية وسلوكية تتضافر مع الممارسات السائدة فى معظم دول العالم الثالث لتقلص من امكانيات تلك الدول فى الهيمنة على احوال النقد الأجنبى فى أسواقها وفى المحافظة على قيمة عملاتها الوطنية من التدهور ، ولا يضح ذلك نستعيد معا العوامل التى تؤثر فى تحديد سعر الصرف لنرى حدود هيمنة دول العالم الثالث على بعض أو كل هذه العوامل .

١ - أشرنا فيما تقدم الى ان العلاقة بين قيمة الصادرات وقيمة الواردات (وهى ما تعرف بالميزان التجارى) هى العامل الرئيسى فى قيام مشكلة سعر الصرف من عدمه بالنسبة لاقتصاد ما . وفيما يتعلق بدول العالم الثالث نجد ان تلك

العلاقة تكمن فيها جذور مشكلة سعر الصرف ، أى جذور مشكلة تدهور قيمة العملة الوطنية لتلك الدول بالنسبة لبعضها البعض والنسبة للعملة الصعبة (وهى أساسا عملات الدول المتقدمة) . وإذا ما أمعنا النظر فى العلاقة بين قيم صادرات وقيم واردات الدول الأخذة فى النمو ، نجد ان هذه العلاقة توتر دائما فى اتجاه تدهور قيم عملات تلك الدول (لا يستثنى من ذلك حتى الدول الرئيسية المصدرة للبترول) مقارنة بعملات الدول المتقدمة . ويرجع ذلك الى عدد من العوامل أهمها :

١ - العجز المزمن فى الموازين التجارية لهذه الدول وهو ما يعنى أن قيمة صادراتها المنظورة وغير المنظورة لا تغطى قيمة وارداتها المنظورة وغير المنظورة .

٢ - ولما كانت القيمة الكلية للصادرات وكذلك للواردات تنصرف الى ثمن الوحدة من الصادرات مضررا فى كمية الصادرات ، و ثمن الوحدة من المسوارات مضررا فى كمية الواردات ، فانه مما يفسر هذا الاختلال فى الموازين التجارية لدول العالم الثالث ما تعانيه تلك الدول من تدهور العلاقة بين ثمن الوحدة من صادراتها و ثمن الوحدة من وارداتها (معدلات التبادل الدولية) وكذلك تزايد كميات ما تستورده بمعدلات أسرع من تزايد كميات ما تصدرة . بل وفى كثير من الأحيان تزايد الكميات المستوردة وركود أو تناقص الكميات المصدرة ولتدهور معدلات التبادل الدولية أسبابه العديدة والتي لا مجال للخوض فيها هنا ، ولكننا نكتفى - فى مقام التذليل على هذا التدهور - بالاشارة الى أنه حتى الدول البترولية لم تنج من هذا الاتجاه ابان فترة ما يمكن تسميته بالتزايد الانفجارى

لا أسعار البترول (٦) . أما عن تخلف معدل نمو حجم أو كمية الصادرات عن ملاحقة معدل نمو حجم الواردات فلذلك أيضا أسبابه العديدة والتي يمكن تلخيصها فسيضعف وعدم مرونة الجهاز الإنتاجي في دول العالم الثالث ، مما يترجم بقصور المعروض من منتجات هذا الجهاز عن ملاحقة الطلب على السلع والخدمات الأمر الذي يعنى انخفاض الفائض للتصدير وتزايد الحاجة للاستيراد . ومن جهة أخرى فإن منتجات دول العالم الثالث تواجه في الأسواق الخارجية (سواء أسواق الدول المتقدمة أو أسواق دول العالم الثالث نفسها) منافسة حادة تنشأ فيما بين هذه الدول نفسها وكذلك فيما بينها وبين الدول المتقدمة ، وذلك يضاف إلى ارتفاع مرونة الطلب السعرية وانخفاض مرونة الطلب الداخلية على صادرات دول العالم الثالث ، بحيث تؤدي هذه العوامل إلى تواضع - أو حتى تراجع - معدلات نمو صادرات دول العالم الثالث . هذا في الوقت الذي تنهوى فيه واردات تلك الدول بمعدلات سريعة ومتلاحقة لأسباب لا ندعى - كما ديج على ذلك كدرة من الاقتصاديين - أنها تتركز في متطلبات برامج التنمية أو الرفاه بالاحتياجات الأساسية للاستهلاك ، وإنما ذلك عامل من العوامل التي تشمل انغلات الأنماط الاستهلاكية فسي تلك الدول تحت تأثير أثر التقليد وسياسات مما يمكن أن يطلق عليه الانفتاح الاستهلاكي وانعدام التخطيط القوي الشامل الأمر فضلا عن غياب القنوات الاقتصادية والاجتماعية لتحقيق قدر من الفعالية لبرامج التنمية الجزئية أو لنوع آخر من التخطيط التأشيرى . كما هو الحال عندما فسي مصر . . . كل ذلك يخلق ضغوطا في اتجاه تدهور قيمة العملات الوطنية لسدول العالم الثالث ، وحكم حلقات مشكلة سعر الصرف بالنسبة لهذه الدول ، ولكن

(٦) راجع في ذلك مقدمة رسالة الدكتور عبد الحى (مرجع سابق) وكذلك الفصل السابع منها .

تلك الضغوط لا تترجم فعليا بتخفيض وتد هور قيمة تلك العملات الا لعدد من الأسباب الواقعية أهمها ما يلي :

ب - غياب النظرة القومية الشاملة سواء فى وضع خطط ومراج التنمية أو فى تنفيذها وانعدام أو تخبط السياسات النقدية والمالية فى معظم دول العالم الثالث .
ومضافاً لذلك - فى اتجاه تخفيض وتد هور قيمة العملة الوطنية - مع قصور وسائل البنوك المركزية لتلك الدول فى الهيمنة على شئون النقد والائتمان خاصة ما تعلق منها بالنقد الأجنبى .

ح - انتهاج سياسات انمائية واقتصادية خاطئة نظراً لارتكازها على تصور أنه انما يكمن تحقيق التنمية الاقتصادية فى مزيد من الارتباط والتعامل مع الدول المتقدمة مما يؤدى الى مزيد من التبعية الاقتصادية والفنية لقوى السوق العالمية التى لا يتأتى لدول العالم الثالث النذر اليسير من وسائل السيطرة عليها أو التأثير فى اتجاهاتها .

د - ضالة ما تستحوذ عليه معظم دول العالم الثالث من أصدده السيولة الدولية مما لا يتيح لبنوكها المركزية أو الوطنية التدخل فى سوق الصرف الأجنبى المحلية بعمليات بيع وشراء تعوضية تكفل ثباتاً نسبياً لقيمة العملة الوطنية أو تمنع من تد هورها وتخفيضها .

ه - الاختلالات الحادة والمزمنة التى تتميز بها أسواق الصرف المحلية لدول العالم الثالث ، ومن أهم مظاهر هذه الاختلالات أن هيكل الطلب على العملات الأجنبية فى هذه الأسواق لا يتوافق مع التوزيع الجغرافى للتجارة الخارجية لدول العالم الثالث (مثلاً يكاد يتركز الطلب فى سوق الصرف الأجنبى فى مصر على الدولار الأمريكى فى حين أن واردات مصر من الولايات المتحدة الأمريكية لا

تتعدى ٢٠% من اجمالي الواردات و ٢٨% من اجمالي واردات مصر من الدول الرأسمالية المتقدمة) ، كذلك فان نشاط سياسة الصرف الأجنبي والمضاربون (في نطاق ما يسمى بالسوق السوداء) يطغى على وسائل البنك المركزى والبنوك المعمدة في السيطرة على عمليات الصرف الأجنبي ولعل ذلك من أهم الأسباب التي تخل بوظائف سوق الصرف الأجنبي في دول العالم الثالث .

و - من العوامل المؤثرة أيضا في زيادة درجة عدم فاعلية جهود البعض من دول العالم الثالث (ومن الأمثلة على ذلك مصر) في السيطرة على قيم عملاتها الوطنية ما سبق وأشرنا اليه عن استحواذ بعض الدول والبنوك الأجنبية على أرصدة ممتلكات العملات الوطنية لدول العالم الثالث هذه . فاذا ما اعتبرنا - مثلا - ما يتراكم للولايات المتحدة من أرصدة بالعملات الوطنية للدول التي تستفيد من قانون تصدير فائض الحاصلات الزراعية (القانون الأمريكى ٤٨٥ P.L) فنجد أن الحكومة والبنوك الأمريكية تستطيع أن تتصرف في هذه الأرصدة بالبيع في أسواق الصرف المحلية فتخلق بذلك ضغوطا لانخفاض قيمة العملات الوطنية للسودول المستفيدة " من هذا القانون ، أو أن تستخدم تلك الأرصدة في تسديد قيم صادرات الى السوق الأمريكية فيؤدي ذلك لتخفيض عرض الدولارات الأمريكية فسي فترة معينة .

لا شك أن ما تقدم يوضح بجلاء أن دول العالم الثالث (والأخص في ضوء ما تنتهجه تلك الدول حاليا من سياسات اقتصادية ونقدية ومالية ، وفي ضوء التوجهات الخارجية لمحاولاتها في تحقيق التنمية الاقتصادية) لا سلطان لها على معظم العوامل التي تؤثر في أسعار صرف عملاتها ، وذلك ما يفرض عليها قيودا معينة في انتهاج هذه السياسة أو تلك من بين سياسات الصرف الأجنبي ، ودلا من أن تتناول امكانيات انتهاج أى من هذه السياسات بشكل مجرد في الفصل الحالى ، فقد يكون من الأفضل مناقشة ذلك بالرجوع الى مشكلة سعر الصرف في مصر ، على نحو ما سيرد في الفصل الأخير من هذه الدراسة .

الفصل الثاني

" سوق الصرف الحالية في مصر والعوامل المؤثرة فيها "

للتعرف على سوق الصرف الحالية في مصر وداسة خصائصها وتحديد العوامل التي تفسر التدهور المستمر في قيمة الجنيه المصري . سوف تقدم لهذا الفصل بلمحة تاريخية عن تطور نظم أسعار الصرف في مصر منذ خروجها من منطقة الاسترليني وحتى الوقت الحاضر ، فهذا التطور في الواقع هو المهد الذي أفرخ الازدواج بل والتثليث في سوق وأسعار صرف العملات الأجنبية في مصر . وتحديد أهم معالم هذا التطور يصبح في مقدورنا داسة خصائص سوق الصرف المصرية ، مما يتيح لنا التعرف على العوامل التي تكمن وراء التدهور المستمر لقيمة الجنيه المصري بالنسبة للعملات الأجنبية وللـدولار الأمريكي بصفة خاصة .

(١) لمحة تاريخية عن تطور نظم أسعار الصرف في مصر (١) :

يمكن القول أن مصر منذ خروجها من منطقة الأسترليني لم تعرف سعر الصرف الموحد كما لم تعرف سوقا متجانسة للصرف الأجنبي ، فإذا جاز لنا الحديث عن نظم للصرف الأجنبي اتبعتها مصر منذ سنة ١٩٤٧ وحتى الآن إلا أنها تلتقى جميعا عند تعدد أسعار الصرف . وإن اكتسب هذا التعدد الصفة الرسمية إلا أنه لم يتح اقتصار سـوق الصرف على السوق (أو الأسواق) الرسمية فقد كانت ، ولا زالت ، توجد دائما سوق غير

(١) يعتمد العرض الذي تقدمه هنا على مصدرين أساسيين :

— البنك الأهل المصري : ٣ النشرة الاقتصادية " أعداد مختلفة ، والأخير العدد الأول سنة ١٩٨٠ مجلد ٣٣ .

— معهد التخطيط القومي : " تقييم سياسات التجارة الخارجية والنقد الأجنبي " قضايا التخطيط والتنمية رقم ١٣ — يوليو ١٩٨٠ .

رسمية أو سوقا سوداء للصرف الأجنبي ، وتباين أسعار الصرف فى كلا النوعين من أسواق الصرف .

(١٠١) تطور نظم أسعار الصرف (السوق الرسمية) منذ عام ١٩٤٧ :

دخلت مصر منطقة الاسترليني سنة ١٩١٦ بعد دخول الدولة العثمانية الحرب العالمية الأولى ضد الحلفاء ، وما ترتب على ذلك من قيام إنجلترا (التى كانت تستعمر مصر آنذاك) بالاجهاز على ما تبقى للدولة العثمانية من مظاهر السيطرة على نظام الدولة والاقتصاد فى مصر . ودخل مصر منطقة الاسترليني اعتبر الجنيه الاسترليني قاعدة للنقد فى مصر ، وقد ضمن ذلك حرية التحويل فيما بين الجنيه المصرى والعملات الأخرى طالما ظل الاسترليني قابلا للتحويل الى كافة هذه العملات . بيد أنه ما ان تغيرت الأمور بقيام الحرب العالمية الثانية حتى أصبح تحويل الاسترليني الى العملات الأخرى محل رقابة صارمة من بنك إنجلترا ، واستتبع ذلك فرض الرقابة على الصرف الأجنبي فى مصر بموجب القانون ١٠٩ لسنة ١٩٣٩ ، وقد أخضع هذا القانون كل عمليات الصرف الأجنبي ، باستثناء الاسترليني ، لإدارة الرقابة على النقد . " وقد ترتب على هذا القانون قصر حرية التحويل على منطقة الاسترليني سواء كانت التحويلات خاصة بالمعاملات الجارية أم المعاملات الرأسمالية ، وأصبحت لندن مجمعا للعملات الأجنبية التى يحصل عليها أعضاء المنطقة ، كما تعهد هؤلاء بتحويل إيراداتهم من تلك العملات الى لندن وتفيد فى حساباتهم بالاسترليني مقابل تعهد بريطانيا بتزويد الدول الأعضاء بحاجاتها من العملات الأجنبية " (٢) ولا شك أن التعهد البريطانى لم يكن مطلقا وإنما كان يستهدف إخضاع كافة التحويلات خارج منطقة الاسترليني لمعايير قيود تكفل حماية الاقتصاد البريطانى بقيمة الجنيه الاسترليني فى وقت الحرب ، وقد تكفل " مركز تمون الشرق الأوسط " بتطبيق

(٢) معهد التخطيط القومى : المرجع السابق مباشرة ، ص ٤٢ .

هذه المعايير والقيود على دول منطقة الشرق الأوسط ومن بينها مصر ، وتقرير الحصص التي يسمح لهذه الدول بالاستيراد في حدودها من خارج منطقة الاسترليني .

وما ان لاحت بوادر انتهاء الحرب حتى ألغى " مركز تموين الشرق الاوسط " واستردت مصر بعض حريتها في الاستيراد من الدول خارج منطقة الاسترليني وان استمر نظام ايداع مصر لعملاتها الاجنبية في لندن وحصولها على حصة مما كان يطلق عليه العملات الصعبة . وقد ظلت اتفاقيات العملة الصعبة بين مصر وبريطانيا تتجدد حتى عقد الاتفاق العالي الاول في يونيو ١٩٤٧ لتسوية الأرصدة الاسترلينية المتراكمة لمصر .

ولما كان هذا الاتفاق الأخير وكذلك اتفاقيات تحديد حصة العملة الصعبة التي يسمح بتحويل أرصدة مصر الاسترلينية اليها لا يفي باحتياجات مصر الاستيرادية مسن خارج منطقة الاسترليني ، فقد لجأت هذه الأخيرة الى فرض الرقابة على الصرف الأجنبي شاملا الاسترليني وذلك بموجب القانون ٨٠ لسنة ١٩٤٧ ، وهكذا خرجت مصر من منطقة الاسترليني في ١٥ يوليو ١٩٤٧ ، واستتبع ذلك دخولها مع انجلترا في مفاوضات عقدت بناء عليها عدة اتفاقيات على مدى الخمس سنوات التالية لتسوية مشكلة الأرصدة الاسترلينية المجمدة والمتراكمة لدى انجلترا لحساب مصر . وترتب على ذلك بداية الانقسام فسي العلاقة الثابتة التي كانت تربط الجنيه المصري بالجنيه الاسترليني (٩٧ر٥ قرش للجنيه الاسترليني) ومن ثم ببقية العملات الأجنبية طبقا لعلاقتها بالاسترليني .

وفيما يلي نأخذ ، في عرض تطور نظم أسعار الصرف في مصر ، بالتقسيم الذي اتبع في الدراسة الصادرة عن البنك الأهلي المصري عام ١٩٨٠ في هذا الشأن (٣) . فقد عنيت هذه الدراسة بتقسيم تطور نظم أسعار الصرف في مصر خلال الفترة ١٩٤٧ -

(٣) البنك الأهلي المصري : " النشرة الاقتصادية " العدد الأول ١٩٨٠ - مجلد ٣٣ ، ص ٥ - ٢٨ .

١٩٧٨ الى أربعة مراحل رئيسية تندرج الثلاثة الأولى منها تحت القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ الخاص بتنظيم الرقابة على النقد ، أما المرحلة الرابعة فتقع تحت القانون ٩٧ لسنة ١٩٧٦ الخاص بتعديل نظام الرقابة على النقد ، ولائحته التنفيذية .

المرحلة الأولى : ١٩٤٧ - ١٩٥٢ :

فى هذه المرحلة تحددت معالم نظام أسعار الصرف بأربعة ترتيبات أساسية ، هى الاعتماد على اتفاقيات التجارة والدفع ، واستحداث حسابات التصدير بالجنبيـه المصرى ثم حساب حق الاستيراد ، وأخيرا تقرير علاوات الصرف . وفيما يلى أهم ملامح هذه الاجراءات الأربعة :

١ - اتفاقيات التجارة والدفع الثنائية :

على الرغم من أن خروج مصر من منطقة الاسترليني يكاد يتوافق زمنيا مع انضمامها الى عضوة صندوق النقد الدولى ، والتي تنص اتفاقية انشائه على تشجيع نظام للمبادلات الدولية متعدد الأطراف على حساب تقليص دور المبادلات والاتفاقات الثنائية ، وعلى الرغم من أن انجلترا أحد الأعضاء المؤسسين للصندوق والمفروض أنها من أولى الدول بالالتزام بأهدافه ، إلا أن ما أثارته هذه الأخيرة من مشاكل وعقبات أمام استفادة مصر من أوصدها الاسترلينية المتراكمة فى بنوك انجلترا كان أحد الأسباب الرئيسية وراء بداية لجوء مصر الى اتفاقيات التجارة والدفع الثنائية بهدف التغلب على قصور الموارد المتاحة لها من الصرف الاجنبى .

مضاف الى ذلك ان تلك الاتفاقيات كانت من أهم العوامل التى ساعدت مصر على مواجهة اساليب الحرب الاقتصادية السافرة والمقنعة والتى شنتها الدول الغربية فى محاولات متعددة لتطويع الثورة المصرية منذ عام ١٩٥٢ .

ولقد كان أول اتفاق عقده مصر مع فرنسا فى يونيو ١٩٤٨ ، ثم بدأ التوسع فى عقد اتفاقيات التجارة والدفع الثنائية منذ عام ١٩٥٣ ، وجوهر هذه الاتفاقيات هو تسوية

المعاملات على أساس حسابات المقاصة الثنائية (وهو ما يعنى التجارة بين الطرفين عمن طريق المقايضة بصفة أساسية) مع الاتفاق على حد للمديونية لا يتم تجاوزه الا بشروط خاصة كأن تسدد الزيادة باحدى العملات الارتكازية (الاسترليني أوالدولار مثلا) أو بعمللة أخرى يتفق عليها الطرفان ، أما عن المديونية فى الحد ود المتفق عليها فانها عادة ما تسوى عن طريق تحويلها الى قروض يتفق على شروطها من حيث آجال السداد والأقساط والفوائد وما من شك فى أن شروط اتفاقيات التجارة والدفع ليست دائما فى صالح الطرف الأضعف اقتصاديا . ولكنها على أية حال تحقق عددا من المزايا للدول التى تسعى لتحقيق التنمية الاقتصادية والتى تواجه مشاكل سواء فى تصريف صادراتها أو فى تدبير التمويل الخارجى ، فالاتفاقيات الثنائية " تزيد امكانيات التمويل الخارجى بما تتيحه من تسهيلات تتهد لها البنوك المركزية للدول أطراف الاتفاق . كما أن الاتفاق الشائقي يساعد على فتح سوق جديدة لصادرات البلد عن طريق تصريف البلد الآخر بالمنتجات القابلة للتصدير واعطاء مزايا تسويقية يتيحها اتفاق التجارة الذى يبرم فى نفس الوقت مع اتفاق الدفع . كذلك فان الاتفاق الثنائى باعتباره أحد وسائل الدفع الثنائية يتيح الى حد كبير ايجاد نوع من التوازن بين المدفوعات والمتحصلات من وإلى البلد المبرم معه الاتفاق مما يعتبر الى حد ما أسلوب غير مباشر من أساليب الرقابة على النقد الأجنبى " (٤) .

ب - حسابات التصدير (١٩٤٩ - ١٩٥٥)

استحدثت مصر فكرة حسابات التصدير خلال هذه الفترة للتغلب ، من جهة ، على عدم إمكان استخدام وصيدها الاسترليني فى تمويل عمليات خارج منطقة الاسترليني (بموجب الاتفاق الذى عقده مع إنجلترا سنة ١٩٤٩) ، ومن جهة أخرى للتغلب على قصور مواردها

(٤) معهد التخطيط القومى : المرجع السابق ، ص ٥٣ .

من العملات الصعبة بصفة عامة . وتنحصر فكرة هذه الحسابات فى أن يقبل مورد من أجنبي التصدير الى مصر مقابل فتح حسابات غير مقيمة لهم فى البنوك المصرية بجنيهاً مصرية قابلة للتحويل ، ولكنه ليس تحولاً مطلقاً ، وإنما يرتفع بتسديد قيمة صادرات مصرية الى الخارج مما يعنى أن المصدر الأجنبي الى مصر يستطيع استخدام حسابه غير المقيم فى تسديد قيمة ما يستورده هو بنفسه من مصر ، أو يبيع بعض أو كل صيده الى مستورد آخر يرغب فى شراء سلع وخدمات مصرية . وكانت قيمة الجنيه فى حسابات التصدير تتحدد (سواء عند انشاء الحساب أو عند السحب منه) وفقاً لظروف العرض والطلب فى الأسواق العالمية وفى السوق المصرية .

وكان الغرض الذى توخته مصر من هذا النظام (الذى عمل به ابتداءً من أكتوبر ١٩٤٩) هو أعمال نظام لتسوية مدفوعات مثلث الأطراف . فهو يتيح لمصر الاستيراد من بلاد العملات الصعبة ، ثم تستخدم الأرصدة المدينة التى تنشأ عن ذلك فى دفع قيمة صادرات مصرية الى بلاد العملات السهلة بصفة أساسية ، وقد حاولت مصر أن تقصر استخدام تلك الأرصدة على هذه البلاد فقط دون بلاد الاتفاقيات ودون بلاد العملات الصعبة حتى تحافظ على مزايا ما عقدت من اتفاقيات تجارة ودفع ثنائية وحتى تحافظ على مواردها من العملات الصعبة .

وعلى الرغم من أن هذا النظام قد يسر لمصر استيراد أغلب احتياجاتها من دول العملات الصعبة ، حيث بلغت المعاملات طبقاً لهذه الحسابات ذروتها سنة ١٩٥١ ، إلا أنه كان من الصعب الحفاظ على تحقيق ما توخته السلطات المصرية من أهداف حين أخذت بهذا النظام ، " فنتيجة للتوسع فى التعامل بهذه الحسابات تبين أن جنبيته التصدير أصبح يستخدم عملياً فى تسوية مدفوعات عن الصادرات المصرية التى تسدد قيمتها بالدارلار بغض النظر عما إذا كانت عملة الدولة الموردة لنا صعبة أم سهلة ، فشمس السداد به بلاد الاتفاقيات وبلاد العملات الحرة ، وفقدت مصر نتيجة لذلك معلوم ما كان يؤهل إليها من العملات الحرة بسبب تسديد قيمة القطن (الذى كان يمثل أكثر من ٨٠ %

من قيمة الصادرات) عن طريق حسابات التصدير ، وخلق التعامل بجنه التصدير فرصا كثيرة للقيام بعمليات مزاوجة ثلاثية لم يكن من السهل وقفها أو مراقبتها " (٥) وترتب على ذلك تباين فى أسعار الجنيه فى الأسواق العالمية (مثل أسواق ميلانو وزيورخ وأمستردام ونيهورك) وتعدد فى أسعار صرف الجنيه ومن ثم أسعار الصادرات المصرية ، فضلا عن المضاربة على قيمة الجنيه المصرى مما أدى الى تدهورها ، وقد ساعد على ذلك تراكم الأرصدة فى حسابات التصدير نتيجة التزايد الكبير فى الواردات المصرية الممولة عن هذا الطريق . ونتيجة لذلك " استقر الراى فى فبراير ١٩٥٣ على استحداث نظام حسابات حق الاستيراد مع استمرار العمل بشكل متناقض بنظام حسابات التصدير تمهيدا لاحتلال نظام حق الاستيراد محله " (٦) .

(ند) حسابات حق الاستيراد (فبراير ١٩٥٣ - ١٩٥٥) :

" يعتبر هذا النظام وليد الظروف الاقتصادية التى سادت البلاد فى تلك الفترة ، فقد ترتب على تقلب أسعار القطن بشدة خلال عهد الحرب الكورية سنة ١٩٥٣ ، وسببه ذلك من مشاكل فى ميزان المدفوعات المصرى ، ان اتخذت السلطات اجراءات مشددة للحد من التضخم وتطبيق سياسة مالية انكماشية فأخضعت جميع عمليات الاستيراد للتأخير ، واتجهت الدولة الى تشجيع الصادرات عمولا والقطن بوجه خاص . " (٧)

وقد توخت الدولة من الأخذ بنظام حسابات حق الاستيراد تحقيق هدفين أساسيين أولهما تشجيع الصادرات المصرية ، وثانيهما نقل مركز الثقل للتعامل فى الجنيه المصرى من الأسواق الخارجية (حيث لا قبل للسلطات المصرية بالرقابة عليها) الى

(٥) البنك الأهلى المصرى : النشرة الاقتصادية ، المرجع السابق ، ص ٩

(٦) البنك الأهلى المصرى : النشرة الاقتصادية ، المرجع السابق ، ص ٩

(٧) البنك الأهلى المصرى : النشرة الاقتصادية ، المرجع السابق ، ص ٩ - ١٠

السوق المصرية حيث تستطيع السلطات المختصة ما رسة قد رمن الرقابة والتأثير فـسـي
المحافظة على قيمة الجنيه والتخفيف من حدة المضاربة عليها . . . ولهذا السبيل فقد
تحصل نظام حسابات حق الاستيراد فى السماح للمصدرين المصريين الذين يستردون
قيمة صاد راتهم بالكامل بالعملات الحرة ، بالاحتفاظ فى حساباتهم لدى البنوك بنسبة
معينة من حصيلة صاد راتهم (فى حدود ٢٥% وقد تصل هذه النسبة الى ١٠٠% اذا
كانت الصاد رات من غزل القطن ومنسوجاته) فى صورة عملات حرة على أن يستخدمونها ،
فى الاستيراد بأنفسهم أو ببيعها لغيرهم من المستوردين مقابل علاوة معينة ، خلال مدة
معينة تراوحت بين ثلاثة وستة شهور . . . وقد أخذ بهذا النظام بطريقة تدريجية
" فطبق أولاً بالنسبة للدول الأمريكية والكندى وللجنيه الاسترلى والجنيهات المصرية
وفقاً لترتيبات الدفع مع ألمانيا الغربية ، واقتصر ذلك على التبادل السلعى " (٨) ثم
أمتد العمل به ليشمل كافة عمليات التجارة الخارجية منظورة وغير منظورة ، إلا أن العمل
استمر على تطبيقه على بعض العملات دون الأخرى وكان ذلك أحد الأسباب التى أدت
الى عدم تحقيق النجاح المنشود من تطبيق هذا النظام . وعلى الرغم من أن حسابات
حق الاستيراد تفاوتت الى حد كبير عيوب نظام حسابات جنيه التصدير من حيث انعدام
الرقابة الوطنية على قيمة الجنيه فى الخارج . . . إلا أنها تضمنت تخفيضات متفاوتة لقيمة
الجنيه تبعاً لتفاوت العلاوات التى اختلف باختلاف ندرة العملات واختلاف المدد التى
يسمح فيها باحتفاظ المصدرين بأصدة من العملات الحرة ، وقد أدى ذلك لتعدد
أسعار الصاد رات وتعدد أسعار الواردات فى الأسواق المختلفة مما أثر فى اتجاهات
التوزيع الجغرافى للتجارة الخارجية وخلق نوعاً من الاضطراب فى أحوال تجارة مصر
الخارجية ، وقد عرقل ذلك تحقيق أهم أهداف هذا النظام والتى تمثلت فى زيادة
الصاد رات وتخفيض الواردات .

(٨) معهد التخطيط القومى : المرجع السابق ، ص ٤٩ .

وقد بدأت بؤاد رالفاء هذا النظام تحت تأثير انجلترا التى طلبت اثناء مفاوضات سنة ١٩٥٥ (بشأن تسوية الأرصدة الاسترلينية المجمدة) الغاء بدعى انه يتضمن تمييزا ضد صاد راتها الى مصر (برفع اسعارها نسبيا) . فكان ان تقرر وقف العمل بحسابات حق الاستيراد بالنسبة للاسترليني والمارك الا لكانى فى سبتمبر ١٩٥٥ ثم بعد حوالى شهر اوقف العمل به بالنسبة للدولار .

د - نظام العلاوات (١٩٥٦ - ١٩٥٧) :

لا شك أن نظامى حسابات التصدير وحق الاستيراد قد تضمنت خلق نوع من العلاوات الفعلية تضاف الى سعر الصرف الرسمى فتخلق بذلك تعددا فى أسعار الصرف ومن واقع تجربة السلطات المصرية خلال فترة تطبيق حسابات حق الاستيراد أرتأت هذه السلطات ضرورة السيطرة على نسبة العلاوات الفعلية التى انطوى عليها التعامل فى حسابات حق الاستيراد ، ومن ثم وافقت على السماح للبنوك بالتدخل بعمليات بيع العملات الأجنبية مع تحديد نسبة العلاوة التى تتقاضاها تلك البنوك على التحويلات بالعملات الصعبة . وقد ظلت سياسة العلاوات غير واضحة المعالم الى أن أعيد العمل بنظام حسابات التصدير مع تطبيقه بطريقة أشمل . وهنا رأت السلطات النقدية أنه " ليس من المرغوب فيه أن تظل العلاوة فى هذه الحسابات خاضعة للظروف الخارجية ، فتقرر فى فبراير سنة ١٩٥٨ أن يقوم البنك الأهلى المصرى (وكان يؤدى وظيفة البنك المركزى آنذاك) ببيع وشراء العملات الأجنبية القابلة للتحويل بعلاوة سميت بعلاوة التصدير ووضعت لتقلب هذه العلاوة حدودا تتراوح داخل نسبة ٣٠ % " (٩) . وتدخل البنك بعمليات البيع والشراء كلما لاح أن ظروف عرض وطلب العملات المعنية سوف تدفع بأسعارها خارج تلك الحدود وقد أدى تقرير تلك العلاوة الى عزوف المتعاملين فى حسابات التصدير عنها نظرا لان المستوردون فى مصر لم يعد لديهم حافز للجوء

(٩) معهد التخليط القوسى : المرجع السابق ، ص ٥١ .

الى هذه الحسابات فى الوقت الذى يمكنهم فيه الحصول على العملات الأجنبية المستى يحتاجونها بعلاوة محددة من البنوك بصفة رسمية ، ومن ثم أوقف العمل بنظام حسابات التصدير بعد فترة قصيرة من العودة الرسمية للأخذ به .

خلاصة القول أن المرحلة الأولى من تطور نظام أسعار الصرف فى مصر (١٩٤٧ - ١٩٥٧) قد أسفرت عن تعدد فى أسعار الصرف تواكبت فيه ثلاثة أسعار على الأقل فى كل سنة من سنوات هذه المرحلة . أما عن أسعار الصرف التى شهدت هذه المرحلة بصفة معترف بها رسمياً ، فقد كانت أربعة :

١ - الجنيه المصرى بسعر التعادل والذى تحدد حين انضمام مصر لصندوق النقد الدولى سنة ١٩٤٦ بـ ١٣٣ ر.د ولا رشم خفض سنة ١٩٤٩ الى ٢٨٧ ر.د ولا رأمريكى يطبق فى أغلب اتفاقيات التجارة والدفع ومعظم المدفوعات كالسياحة والهجرة .

٢ - الجنيه بسعر صرف اتفاقى ويسرى فى اتفاقيات التجارة والدفع ويكاد يكون فى حدود سعر التعادل ، ولكن لواد خلنا فى الاعتبار سعر الفائدة الذى يطبق على ائحة الاصداء المدينة فى هذه الاتفاقيات يمكن القول بأنها تضمنت اسعاراً آجلة للصرف تختلف عن سعر التعادل .

٣ - جنيه التصدير وهو الذى نشأ من تطبيق حسابات التصدير ، وهو قابل للتحويل وتغير سعر صرفه طبقاً لتغيرات العرض والطلب وطبقاً للعلاقة بين الصادرات والصادرات التى تسوى مدفوعاتها وفقاً لهذا النظام .

٤ - جنيه حق الاستيراد ، وهو جنيه حر حتى داخل مصر وامتد العمل به ليشمل معظم الصادرات ، وقد اختلف سعر صرف الجنيه فى هذه الحسابات من عملة لأخرى واختلاف نسب العلاوات فيما بينها " فبينما تراوحت نسبة العلاوة للاستيرالي من ٣,٥% الى ١٥% تراوحت العلاوة للدولار من ١١% الى ١٢% " (١٠) .

(١٠) البنك الأهلى المصرى : " النشرة الاقتصادية " المرجع السابق ص ١٢ .

المرحلة الثانية (١٩٥٢ - ١٩٦١)

فى هذه المرحلة استعرت مشكلة ندرة العملات الأجنبية وزادت حدتها بتجسيـد
أصد ة مصر من العملات الحرة بعد تأمين قناة السويس وما تبع ذلك من حرب السويس وفرض
حصار اقتصادى على مصر . ولقد أدى ذلك مع الاصرار على متابعة عملية التنمية فى مصر
الى التغيير فى اتجاهات التوزيع الجغرافى لتجارة مصر الخارجية بحيث تزايدت الأهمية
النسبية للمعاملات التجارية مع الدول الاشتراكية ، وعلى الرغم مما أبدته هذه الدول من
تعاون مع مصر فى سبيل تنميتها الا أن حقيقة استمرار النسيب الأكبر من الواردات المصرية
حكرا على أسواق الدول الغربية قد تضافر أثره مع توجيه نصيب متزايد من الصادرات
المصرية الى أسواق الدول الشرقية (١١) (وعملاتها غير قابلة للتحويل وكانت المدفوعات
معها تسوى طبقا لاتفاقيات ثنائية) ليزيد ذلك من حدة مشكلة قصور موارد مصر من العملات
الحرة أو الصعبة ، وقد أبرز ذلك الحاجة الى تخطيط الموارد والاستخدامات من النقد
الأجنبى ، فكان أن أخذت مصر بنظام الميزانية النقدية ، وتوسعت فى الاعتماد على
اتفاقيات التجارة والدفع وزادت من اللجوء الى الاقتراض الخارجى ، وأخذت بنظام محدد
لعلاوات الصرف . وفيما يلى نعرض بإيجاز لهذه الاجراءات الأربعة :

(١) ميزانية النقد الأجنبى :

ضمت أول ميزانية للنقد الأجنبى فى سنة ١٩٥٢ وكان تخصيص حصص النقد
الأجنبى يتم كل ثلاثة شهور حسب مستوى حصيلة الصادرات فى الفترة السابقة واقتصر هذا
التخصيص على واردات وزارة التموين والأدوية ، ثم تدنح الأمر الى تخصيص حصة شاملة

(١١) راجع فى تحليل اتجاهات التوزيع الجغرافى لتجارة مصر الخارجية والتعليق عليها خلال
هذه الفترة : محمود عبد الحى : " دور التجارة الخارجية فى التنمية الاقتصادية "

لواردات المواد الخام ، وتطور العمل بالميزانية النقدية لتكون سنوية اعتباراً من عام ١٩٦٠
ومشياً مع أول خطة للتنمية .

(ب) التوسع في الاعتماد على اتفاقيات التجارة والدفع وعمليات المبادلة (١٩٥٩-٥٧)

وكان ذلك استمراراً للاتجاه الذي بدأ في الفترة السابقة ولمواجهة نفس مشاكل ندرة
العملات الصعبة ، وقد تركزت تلك الاتفاقيات مع البلاد الاشتراكية بصفة خاصة ، كما أنه في
أواخر سنة ١٩٥٨ بدأ التوسع في عمليات المقايضة لتوفير قطع الغيار والآلات وغير ذلك
من السلع الضرورية ، وكانت هذه العمليات تتم عن طريق وسطاء في الخارج (دول أو مؤسسات
أو أفراد) يتولون تدبير المبالغ اللازمة لتوريد السلع إلى مصر مقابل تصريف الصادرات
المصرية وكان الغرض من ذلك فتح أسواق جديدة للسلع المصرية فضلاً عن تدبير التمويل
اللازم لاستيراد المواد التموينية والخامات اللازمة للصناعة ولكن التوسع في نظام
المبادلة واستغلال بعض دول الاتفاقيات لهذا النظام (١٢) بطريقة أضرت بأهدافه في فتح
أسواق جديدة ، أدى إلى عدم إمكان الرقابة عليه . ومن ثم أعيد العمل بنظام حسابات
التصدير في سنة ١٩٥٨ وطريقة أكثر شمولاً إلى أن ألغى - كما سبق وذكرنا - اعتباراً من
سبتمبر سنة ١٩٥٩ .

(ج) الالتجاء إلى الاقتراض الخارجي :

نتيجة لعدم كفاية موارد مصر الذاتية من العملات الأجنبية ولا استمرار العجز في
الميزان التجاري وضرورة توفير التمويل الخارجي للتنمية الاقتصادية ، لجأت مصر إلى
الاقتراض من العالم الخارجي لسد هذه الثغرة ، وعلى الرغم من أن هذه الفترة شهدت

(١٢) مثلاً اتحاد السوفيتي وتشيكوسلوفاكيا تصدير الأقطان المصرية المصدرة إليها
طبقاً لاتفاقيات ثنائية إلى أسواق الدول الغربية منافسين بذلك الصادرات المصرية
المباشرة إلى هذه الأسواق فقل ما تصرفه فيها مصر من الأقطان بصورة ملموسة (راجع
البنك الأهلي المصري " النشرة الاقتصادية " المراجع السابق ص ١٤) .

بداية الاعتماد على القروض الأجنبية لتمويل احتياجات أساسية إلا أنه لم يحدث توسع في عقد هذه القروض بما يهدد الاستقلال الاقتصادي أو يقلص من دور الجهد الوطني في تمويل التنمية وتحمل أعبائها .

(د) الأخذ بنظام محدد للعلاوات (١٩٥٩ - ١٩٦١) :

أعلنت الحكومة ، في سبتمبر ١٩٥٩ ، نظاما للعلاوات على الصادرات ورسمًا على الواردات وذلك على النحو التالي :

- يدفع عن الواردات المنظورة وغير المنظورة رسماً بواقع ٢٢,٥ % وتستثنى من ذلك واردات بعض السلع الاستثمارية والمواد الخام .
- تشتمل حصيلة صادرات السلع المصنوعة بعلاوة بنسبة ١٢,٥ % وتستثنى من ذلك صادرات الأسمت والمنسوجات .
- تمنح صادرات القطن والبصل علاوة متغيرة يتم تعديلها دورياً وفقاً لظروف السوق العالمية (وتتراوح معدل هذه العلاوة بين ٢٥ % و ٣٠ %) .
- ولما كانت الأسعار العالمية للارز والأسمت والبتترول تزيد كثيراً عن أسعارها المحلية فقد أخضعت الحكومة صادرات هذه السلع لفرضية رسم صادريتها بتغيير أسعارها في السوق العالمية .

وفي أواخر عام ١٩٦١ سعت الدولة إلى توحيد وتبسيط نظام العلاوات ، فتقرر منحه المتحصلات بالعملة الأجنبية علاوة محددة قدرها ٢٠ % بغض النظر عن نوع العملة ، وكذلك تقرر تحصيل رسم موحد على التحويلات إلى الخارج قدره ٢٠ % ، كما تقرر رد نصف العلاوة المحصلة على المدفوعات إلى الخارج إذا تمت بغرض استيراد سلع تموينية أو مواد خام أو سلع استثمارية . أما عن السلع التي تزيد أسعارها في الخارج عن أسعارها في الداخل فروعها لا يزيد رسم الصادرات الذي يفرض عليها عن ٢٠ % من قيمتها .

المرحلة الثالثة (١٩٦٢ - ١٩٧٣)

في هذه المرحلة تفاقمت مشكلة ندرة العملات الأجنبية وتد هور قيمة الجنيه ، وذلك لتزايد عجز ميزان المدفوعات بسبب تد هور محصولي القطن والأرز في السنوات الأولى من هذه الفترة ، وكذلك بدء تنفيذ الخطة الخمسية الأولى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والتوسع في الانفاق الحكومي وفي استيراد الآلات والمعدات اللازمة لمشروعات التنمية ، بالإضافة الى استنزاف احتياطات مصر من النقد الأجنبي في دفع تعويضات قناة السويس وتعويضات الرعايا بالأجانب عن ممتلكاتهم الموقومة والمنصرة والتعويضات التي دفعتها للحكومة السودانية بسبب انشاء السد العالي فضلا عما تكبدته مصر من نفقات في حرب اليمن .

وفي سبيل تغطية هذا العجز لجأت مصر الى صندوق النقد الدولي للاقتراض منه وكان لا بد من الانصياع لحد أدنى من الشروط التي يفرضها الصندوق وهو ما تمخض عن برنامجين للتثبيت :

(١) توحيد أسعار الصرف وبرنامج التثبيت في مايو ١٩٦٢ :

وقد تم بمقتضى اتفاق مع صندوق النقد الدولي في مايو ١٩٦٢ ثم بمقتضاه حصولها على تمويل من الصندوق قدره ٤٢,٥ مليون دولار ، والتزمت مقابل ذلك ببرنامج للتثبيت أهم معالمه رفع سعر الفائدة الدائنة والمدينة وعدم التوسع في الائتمان المصرفي والحد من سياسة التمويل بالعجز ورفع نسبة الاحتياطي للبنوك التجارية وتحديد سعر صرف واقعي للجنيه بحيث أصبح ٢,٣٠ دولا رسمى على كافة المعاملات باستثناء رسوم المرور في قناة السويس ومرتبات المبعوثين في الخارج . وهكذا سلت مصر بتخفيض سعر الصرف رسميا بحوالى ٢٠% وترتب على ذلك فرض رسم صاد ر على بعض الصادرات التي لا تحتاج الى الدعم نتيجة التخفيض (كالبترول) بواقع ٢٠% لامتصاص الزيادة في حصة الصادرات مقومة بالعملة المحلية كما تقرر إعانات لموازنة أسعار بعض الواردات المثبت سعرها محليا .

(ب) برنامج التثبيت الثاني ١٩٦٤ :

لجأت مصر مرة أخرى الى صندوق النقد الدولي في عام ١٩٦٤ فحصلت على تسهيل ائتماني في حدود ٤٠ مليون دولار يمكن زيادتها لتدعيم برنامج التثبيت بقروض اضافية ، ومن ثم قبلت مصر برنامجا ثانيا للتثبيت ، فأعيد تقييم الذهب الموجود كغطاء لاصدار البنكنوت المصري على أساس أن الجنيه يعادل ٢٫٣ دولار أمريكي ومعنى ذلك أن المحتوى الذهبي للجنيه قد خفض الى ٢٫٤٤ جراما من الذهب الخالص .

وفي ضوء استمرار عجز ميزان المدفوعات أصبحت الميزانية النقدية أداة تخطيط شامل للتجارة الخارجية . ولكن ذلك ما لبث أن اصطلح بالاختناقات التي واجهها الاقتصاد المصري بسبب حرب يونيو ١٩٦٧ والتي أدت الى اختلالات داخلية وخارجية زادت من الضغوط على ميزان المدفوعات مما دفع مصر الى العودة الى تطبيق سياسة تعدد أسعار الصرف اعتبارا من مايو ١٩٦٨ .

(ج) التيسيرات النقدية (١٩٦٨ - ١٩٧٣) :

من أجل تشجيع تدفق مدخرات المواطنين المصريين العاملين في الخارج لجأت الحكومة اعتبارا من عام ١٩٦٨ الى منح علاوة نسبتها ٣٥% على التحويلات بالعمولات الأجنبية الى مصر ثم امتد منح هذه العلاوة ليشمل ، في سنة ١٩٧١ ، حصة الخدمات الفندقية والسياحة واعتبارا من مايو سنة ١٩٧٢ تم رفع العلاوة على المتحصلات بالعمولات الأجنبية الى ٥٠% مع اتساع نطاق التطبيق فيما أطلق عليه نظام الأسعار التشجيعية . وقد اتخذت في هذه الفترة عدة قرارات تمثل تحولا هاما في سياسة الرقابة على النقد في مصر فسمح للمواطنين الذين يحصلون على إيرادات بالعمولات الأجنبية بفتح حسابات بهذه العملات ويمكن استخدامها في تمويل واردات أجنبية بالعمولات الحرة سواء تمت هذه هذه الواردات لحسابهم مباشرة أو لحساب الغير ، ومعنى ذلك أنه أصبح اصحاب هذه الارصدة في مقدورهم الحصول على علاوات فعلية فاقت العلاوات التشجيعية التي تعطى لها

البنوك ، وكان من أهم أسباب ذلك العودة الى الأخذ بما يعرف بنظام الاستيراد بدون تحويل عملة اعتبارا من صدور القرار رقم ٥٤٣ لسنة ١٩٦٨ .

وهنا تجدر الإشارة الى أن ما يعرف بنظام الاستيراد بدون تحويل عملة ، ليس في واقع الأمر استيرادا بدون تحويل عملة الا اذا كان هناك اصرار متعمد على التفرقة بين الدولة ومواطنيها ، وانما اذا نظرنا الى المجتمع ككل بأعضائه وتنظيماته يتضح لنا أنه لا يمكن أن يكون هناك استيراد بدون تحويل من صيد المجتمع من النقد الأجنبي ، وكل ما في الأمر أن هذه التسمية أطلقت مجازا لتدل على الواردات التي لا تلتزم الحكومة (من خلال الميزانية النقدية) والبنوك الوطنية بتوفير النقد الأجنبي اللازم لتمويل مدفوعاتها ، ومن ثم ينصرف الأمر الى تدبير المستوردون بطريقتهم الخاصة للنقد الأجنبي المطلوب لدفع قيمة الواردات التي تدخل تحت هذا النظام ، ولكن ذلك في النهاية يعني تحولا من موارد المجتمع ككل من النقد الأجنبي ولهذا الملاحظة أهميتها البالغة والتي ستوضح عند تقييمنا لهذا النظام (١٤) ، ولكن يهملنا الآن الإشارة الى أن ما يسمى بنظام الاستيراد بدون تحويل عملة قد تقرر لأول مرة عام ١٩٤٧ ولهذه أساسى هو محاولة التغلب على عتبة تجريد الأرصدة الاسترلينية المملوكة لمصرفى بنوك إنجلترا ، وقد كان المشرع آنذاك حريصا على ألا يفتح هذا النظام ثغرات للتحايل والتهرب غير المباشر ، فاشتراط للسماح بالاستيراد وفقا لهذا النظام أن يوضح المستورد وثبت مصدر العملة الأجنبية التي يستخدمها في دفع قيمة وارداته . ولكن حين العودة الى هذا النظام على نطاق أوسع نسبيا فى سنة ١٩٦٨ (مع الأخذ فى الاعتبار أنه طبق على نطاق محدود جدا فى عامى ١٩٥٦ و ١٩٥٧) خلا القرار ٥٤٣ لسنة ١٩٦٨ من الإشارة الى ضرورة توضيح وإثبات مصدر العملة التى تستخدم فى الاستيراد وفقا لهذا النظام ، ومثبوت اغتال هذا الشرط ظلالة من الشك حول جدية القرار المذكور فى الاسهام فى علاج أزمة ندرة العملات الأجنبية المتاحة للاقتصاد المصرى .

والمواقع أن الفترة التي نحن بصدد ها (١٩٦٨ - ١٩٧٣) قد شهدت تشمب
وتعدد القرارات التي تستهف ف زيادة التيسيرات النقدية بهدف التغلب على نسدة
العملات الأجنبية ، وقد انتهى الأمر بالاعلان عن نظام شامل لتوحيد علاوات الصرف ،
وتشل ذلك فى انشاء السوق الموازية للنقد فى سبتمبر ١٩٧٣ . وقبل انشاء هذه السوق
أى خلال الفترة ١٩٧٣/٦٨ ، يلاحظ أنه ساد نظام الأسعار التشجيعية للصرف الأجنبى
وتشل هذا النظام فى وسط أسعار صرف كافة العملات بسعر الاسترليني أو الد ولا رسم
اضافة العلاة (٥٠%) لتعلن البنوك قائمة أسعار صرف مثبتة على هذا الأساس ، أى أن
السعر التشجيعى لم يكن متحركا مع تغير أسعار الصرف العالمية والذي تعلنه القوائم
اليومية للبنك المركزى وقد أدى هذا النظام من جهة الى مزيد من تسرب موارد
النقد الأجنبى الى قنوات الاستيراد بدون تحويل عملة حيث الأسعار أعلى ومتحركة طبقا
لعلاقة العرض بالطلب ، ومن جهة أخرى أدى هذا النظام الى " شيوع عمليات المراجعة
والمضاربة عند تغير قيمة أى عملة فى الخارج كما حدث عند اعلان تعويم الاسترليني وقد هور
قيمه فى الخارج اذ استغل أصحاب الحسابات بالعملة الأجنبية ثبات قيمته فى مصر كما
هو معلن فى قوائم السعر التشجيعى وتدفق الاسترليني الى مصر " (١٥) ولا شك أن هذا
التدفق قابله تسرب فى عملات حرة أخرى كالد ولا ر .

المرحلة الرابعة (١٩٧٣ - ١٩٧٨) :

وأكتب بداية هذه المرحلة بداية التفكير فى الاخذ بما يسمى سياسة الانفتاح
الاقتصادى وقد اقتضى التمهيد لهذه السياسة انتهاج سياسة صرف أجنبى ملائمة لها ،
وإلى القائمون على الشؤون الاقتصادية فى ذلك الوقت أن ذلك يتحقق بعدد من
الاجراءات فكان انشاء السوق الموازية للنقد عام ١٩٧٣ ثم تطورها واصدار القانون رقم ١٧
لسنة ١٩٧٦ بتنظيم التعامل فى النقد الأجنبى . وشهدت هذه المرحلة أيضا اتفاقية

(١٥) البنك الأهلى المصرى " النشرة الاقتصادية " المرجع السابق ، ص ٢١ .

أخرى مع صندوق النقد الدولي ترتب عليها برنامجا جديدا للتثبيت . وفيما يلي عرض موجز للملامح الرئيسية لهذه التطورات .

(١) انشاء السوق الموازية للنقد : (١٦)

يعتبر انشاء تلك السوق مقدمة لتغيير شامل فى السياسة الاقتصادية والنقدية فى مصر . فكما أشرنا حالا ارتبط انشاء السوق الموازية للنقدية بالتمهيد لما يعرف بسياسة الانفتاح الاقتصادى والتى أعطت لآليات السوق دورا متزايدا الأهمية على حساب التخطيط القومى الشامل . . . وقد هدفت الحكومة من وراء انشاء هذه السوق الى القضاء على فرضى تعدد علاوات الصرف وتحريك الأساس الذى تحتسب عليه الأسعار التشجيعية بحيث تصبح أكثر واقعية ، فضلا عن رغبتها فى وضع نظام شامل لاجتذاب مدخرات المصريين العاملين فى الخارج بالعملات الحرة . وتلتقى هذه الأهداف كلها عند رغبة الحكومة فى الغمسل على زيادة الموارد بالعملات الأجنبية ومحاولة توجيه الصادرات الى دول العملات الحرة باعطاء مزايا نقدية لحصيلة الصادرات لهذه العملات ، ولا شك أن تحقيق هذه الأهداف يمكن من استيراد مستلزمات الإنتاج وبيع الاستهلاك الأساسية والاحتياجات الاستثمارية العينية لمختلف القطاعات . فتلك على الأقل هى الأهداف الرسمية المعلنة حال انشاء السوق الموازية للنقد .

وتتلخص فكرة هذه السوق فى اخضاع متحصلات (موارد) ومدفوعات (استخدمات) معينة لأسعار صرف تشجيعية تحسب على أساس قائمة أسعار الصرف اليومية التى يعلنها البنك المركزى (مستندا فى ذلك الى التغيرات التى تطرأ فى أسواق الصرف الدولية) مضافا اليها علاوة تشجيعية قدرها ٥٠ % فى حالة الشراء و ٥٥ % فى حالة البيع ؛ على أن يتم التعامل فى هذه السوق عن طريق البنوك التجارية المسجلة لدى البنك المركزى .

(١٦) للتعرف على تفاصيل حول انشاء السوق الموازية والاعتبارات التى دعت الى قيامها ، انظر : معهد التخطيط القومى : مرجع سابق ص ٥١ - ٦٢ .

وقد صدر القرار ٤٧٧ لسنة ١٩٧٣ والخاص بإنشاء هذه السوق ليحدد مواردها بمسند خرات وتحولات المصريين العاملين في الخارج ، السياحة ، حصيلته الصادرات السلعية غير التقليدية) ، تحولات مواطني الدول العربية لأغراض مختلفة ، فضلا عن ٥٠ % من الزيادة عن الهدف المقرر للتصدير السنوي في الميزانية النقدية بالعملة الحرة بالنسبة للغزل والمنسوجات القطنية ٠٠٠ كذلك أباح القرار للمشتغلين في السياحة أو التصدير الاحتفاظ بكل متحصلاتهم من العملات الحرة القابلة للتحويل ضمن موارد السوق الموازية للنقد في حساب بأحد البنوك التجارية وحق لهم ، فسي خلال ستة شهور - استخدام هذه المتحصلات إما لتمويل وارداتهم أو بيعها لآخرين بالأسعار التشجيعية المعلنة في السوق الموازية . كما يمكن تعزيز موارد هذه السوق ببيع عملة حرة من الموارد العادية (من السوق الرسمية) إلى السوق الموازية .

أما عن الاستخدامات ، أو المدفوعات ، التي تتم من خلال السوق الموازية ، فقد حددتها القرار المشار إليه بأنها المدفوعات غير المنظورة والمبالغ المسموح بها عند السفر ، و واردات القطاع الخاص (شاملا الحرفيين) من المواد الخام ومستلزمات الانتاج ، و واردات قطاع السياحة العام والخاص ، وكذلك استيراد مدخلات غير متوفرة محليا ولازمة لصناعات تصديرية تصب حصيلتها صادراتها في موارد السوق الموازية .

(ب) تطوير السوق الموازية :

صدرت عدة قرارات تستهدف تطوير العمل في السوق الموازية للنقد وتسمى السى اخضاع مزيد من معاملات مصر التجارية لترتيبات هذه السوق ولأسعار الصرف المعمول بها فيها ، فضلا عن تحريك هذه الأسعار في ضوء الاعتبار النقدية السائدة ٠٠٠ وهكذا صدر القرار ٦٤ لسنة ١٩٧٤ الخاص بتطوير السوق الموازية ، ويمكن إيجاز أهم معالم هذا التطوير فيما يلي :

من حيث الاستخدامات أضاف القرار المذكور قائمة جديدة من السلع التي يمكن للتجار المصريين والأجانب توريدها للبلاد عن طريق السوق الموازية وشملت هذه القائمة ٢٢ سلعة ، ثم في سنوات ٧٤ ، ٧٥ ، ١٩٧٦ أضيفت قوائم أخرى ، ثم صدر قرار وزير التجارة رقم ٤١٧ لسنة ١٩٧٧ يسمح لشركات القطاع العام والخاص بالاستيراد المباشر عن طريق التمويل من موارد السوق الموازية ودون التقيد بالحصص ، وهكذا آل الأمر إلى أن كافة الواردات باستثناء السلع الأساسية (السلع التموينية والمبيدات الحشرية والأسمدة الكيماوية والمنتجات البترولية) أصبحت تتم من خلال السوق الموازية وأسعارها التشجيعية .

وفيما يتعلق بموارد السوق فإن قرارات التطوير المشار إليها وسعت من دائرة المتحصلات التي تصب في تلك السوق وأسعارها التشجيعية ، بحيث أصبحت تشمل كافة المتحصلات المنظورة وغير المنظورة ، مع استثناء المتحصلات الناتجة عن صادرات القطن والأرز والبتترول ومشتقاته وكذلك منتجات رسوم المرور بقناة السويس وخط السويس .

أما عن الأطراف التي يصح لها بالتعامل في تلك السوق فقد أطلقت قرارات تطورها حرية تحويل مبيع حصيلة العملة الأجنبية للأفراد والشركات والهيئات دون تمييز بين الجنسية والإقامة .

وتجدر الإشارة إلى أن عملية تطوير السوق الموازية قد عززت ووسعت من نطاق نظام الاستيراد بدون تحويل عملة حيث نص قرار التعديل رقم ٦٤ لسنة ١٩٧٤ على تيسير استخدام موارد السوق لهذا الغرض فضلا عما قننه من احتساب قيمة السلع الواردة طبقا لهذا النظام بالأسعار المعمول بها في السوق الموازية للنقد .

(ح) تعديل قانون الرقابة على النقد :

بدأ هذا التعديل بصدور القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ والذي تشمل ملامحه الرئيسية في : (١٧)

- تفسير حق الأشخاص الطبيعيين والمعنويين (من غير الجهات الحكومية والهيئات العامة وشركات القطاع العام) في الاحتفاظ بما يؤهل اليهم أو يملكونه أو يحوزونه من نقد أجنبي عن غير عمليات التصدير السلعي والسياحة ، مع حقهم القيام بأي عملية من عمليات النقد الأجنبي شريطة أن يكون ذلك عن طريق المصارف وغيرها من الجهات التي يدخل ضمن نشاطها رسميا التعامل في النقد الأجنبي .
- ألزم القانون المصدرين والمشتغلين بالنشاط السياحي باسترداد قيمة مستحقاتهم في غضون ثلاثة أشهر قابلة للامتداد الى ستة أشهر ، كما أجاز تجنيب الحصيلة في حساب مجنب يتم استخدام صيده في أغراض منظورة وغير منظورة وفقا للقواعد التي يضعها الوزير المختص .
- السماح لبعض الجهات والوحدات الحكومية بالاحتفاظ بالنقد الأجنبي الذي تحصل عليه نتيجة معاملات غير منظورة لاستخدامه في الأغراض المتعلقة بنشاطها .
- إجازة قيام المصارف المعتمدة بأية عملية من عمليات النقد الأجنبي بما في ذلك قبول الدائع والتحويل للداخل والخارج وتشغيل ما تحوزه من أرصدة بالنقد الأجنبي .
- إباحة استيراد وتصدير الأوراق المالية بالعملات الأجنبية وأجراء التحويلات الخاصة ببيعها وشراؤها من خلال المصارف والجهات الأخرى المعتمدة في مصر .

(١٧) معهد التخطيط القوي : المرجع السابق ص ٧٧ - ٧٨ .

- اباحة خروج النقد الأجنبي الوارد من الخارج في حالة اثبات وروده من الخسائر (مثلا مع القادمين وعند مغادرتهم) ويسرى ذلك أيضا على وسائل الدفع الأخرى المقومة بالعملة الأجنبية .

- الاستمرار في منع دخول وخروج النقد المصري كقاعدة عامة على أن يترك للوزير المختص تقديره إذا كانت تنشأ ظروف تستلزم ذلك وحده .

- اجراء التحويلات والمعاملات الرأسمالية وفقا للشروط والأوضاع التي يحددها الوزير المختص .

وقد صدرت اللائحة التنفيذية للقانون المشار اليه لتتضمن قواعد ومقاييل أعماله وصعبر هذا القانون ولائحته التنفيذية انتقالا الى مرحلة جديدة في تنظيم التعامل فسى النقد الأجنبي على نحو لا يجعل من أحكام الرقابة على النقد الأجنبي هى مناط القانون وهدفه وإنما يعطى لتشجيع تدفق العملات الحرة على مصر مكان الصدارة فيما استهدفه هذا القانون . وجد يربالذكر أنه نص على إلغاء القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ والسبذى ظل مهيمنا على شئون الرقابة على النقد الأجنبي ما يقرب من ثلاثة عقود من الزمان .

(د) برنامج التثبيت الجديد لسنة ١٩٧٨ :

دخلت مصر فى مفاوضات مع صندوق النقد الدولى للحصول على تسهيلات ائتمانية ، فتم الاتفاق فى يونيو ١٩٧٨ على برنامج للتثبيت الاقتصادى مدته ثلاث سنوات ومستهدف علاج الاختلال فى ميزان العمليات الجارية ، ويندرج هذا البرنامج تحت نوع جديد من التسهيلات التى استحدثها الصندوق يعرف باسم " التسهيلات الموسعة أو الممتدة " وموجب الاتفاق المذكور تحصل مصر خلال الثلاث سنوات على ٦٠٠ مليون وحدة حقوق سحب خاصة ، أى ما يعادل ٧٢٠ مليون دولار مخصص منها ١٢٠ مليون دولار للعام الأول ، وتشمل الاتفاقية ضرورة أن تقوم مصر بإصلاحات هيكلية واجراءات وسياسات تطبيقية ، ولكن يلاحظ أن كلا الأمرين انصب على الوسائل النقدية والمالية .

صهمننا من هذا البرنامج الآن ما قضى به الاتفاق من توسيع مجال السوق الموازية
تدريجيا اعتبارا من يونيو ١٩٧٨ بحيث يمتد سريان سعر الصرف فيها ليشمل جميع
المعاملات المنظورة وغير المنظورة ، وعلى أن يتم توحيد سعر الصرف فى السوق الرسمية
والموازية اعتبارا من أول يناير ١٩٧٩ وذلك بسريان سعر الصرف المعمول به فى السوق
الموازية فى ذلك التاريخ ٧٠ قرشا للدولار وستثنى من ذلك اتفاقات الدفع الثنائية
التي تتم مع دول غير أعضاء فى صندوق النقد الدولى وكذلك حسابات التصفية الخاصة
باتفاقات دفع ثنائية مع دول أعضاء فى الصندوق وتم إنهاؤها قبل أول يناير ١٩٧٩ . .
وقد وردت هذه القواعد فى قرار وزير الاقتصاد رقم ٣٧٢ بتاريخ ٢٧ / ١٢ / ١٩٧٨ . وقد
استجاب هذا القرار لما اتفق عليه مع صندوق النقد الدولى من حيث سريان سعر صرف
موحد (هو سعر السوق الموازية) على المعاملات التي تتم من خلال السوق الرسمية وتلك
التي تتم من خلال السوق الموازية (ويمكن اعتبارها منذ نشأتها سوقا رسمية أيضا) تحبر عن
تسليم السلطات النقدية بأزواج سعر الصرف) . ولكن القرار المذكور حوس على استمرار
التفرقة بين وطائين لتجميع النقد الأجنبى كل منهما يمول استخدامات معينة وذلك على
النحو التالى :

- مجمع النقد الأجنبى لدى البنك المركزى : وهو ما آلت اليه - بمقتضى القرار
المشار اليه - سوق الصرف الرسمية ، ويتم التعامل خلاله بالسعر الموحد وتشمل
موارد فى رسوم المرور فى قناة السويس ، وعائد تشغيل خط أنابيب السويس -
صادرات كل من القطن الخام والأرز والبتروى ومنتجاته والمنتجات السيادية
للدولة بالنقد الأجنبى . أما استخدامات الأصدقاء فى هذا المجمع فتصرف على
مدفوعات الواردات من السلع التموينية الأساسية (كالقمح والدقيق والسكر) والأسمدة
والبهيدات الكيماوية والبتروى الخام ومنتجاته ومدفوعات تسديد الالتزامات العامة
للدولة .

- مجمع النقد الأجنبي لدى البنوك المعتمدة : وهو مآلت اليه - بمقتضى القرار المشار اليه - السوق الموازية للنقد الأجنبي لدى المصارف المعتمدة ، وتصب فى هذا المجمع كافة المتحصلات ، وتخرج منه كافة المدفوعات ، الغير منوط بالبنك المركزى تنفيذها . وما هو جدير بالذكر أنه منذ منتصف السبعينيات عدت الدولة الى توسيع نطاق العمليات التى تتم بأسعار السوق الموازية ، وقد توالى هذا الاتجاه فى مايو ١٩٧٦ ، ثم فى يناير ١٩٧٧ ، ثم فى يوليو ١٩٧٨ ، وفى كل مرة كانت تضاف مجموعة من مصادر المتحصلات وأوجه المدفوعات منظورة وغير منظورة . وذلك الى أن تقرر اعتبارا من أول يناير ١٩٧٩ تطبيق أسعار الصرف الموحدة على جميع المعاملات بالنقد الأجنبي بموجب القرار ٣٧٢ السابق الإشارة اليه .

كما تقدم عن المراحل الأربعة لتطور سياسة أسعار الصرف (وسياسة النقد الأجنبي) فى مصر يمثل تعدد هذه الأسعار أهم الأسس التى لازالت تحكم (على الأقل من الناحية العملية) أسعار الصرف فى مصر ، والتى تسعى السلطات النقدية بها الى الهيمنة على تلك الأسعار من خلال التأثير فى جانبى عرض وطلب العملات الأجنبية ، وطبيعة الحال لم تتوقف محاولات الدولة لتنظيم سوق الصرف الأجنبي والهيمنة على الأسعار السائدة فيها عند نهاية ١٩٧٨ ، فالواقع أن قرارات أخرى قد توالى بعد هذا التاريخ وتستهدف نفس أغراض زيادة عرض العملات الأجنبية والحد من جموح الطلب عليها وتنظيم التعامل فى النقد الأجنبي ، ولكثرة القرارات والقوانين التى تتوالى فى هذا المجال كإقتصادنا فيما عرضنا له حتى نهاية ١٩٧٨ على ما هو أساسى ، ولن نؤغل فى التفاصيل عما تلى هذا التاريخ من تعديلات فى القوانين والقرارات المنظمة لشئون النقد الأجنبي وانما نكتفى بالقول أن السلطات المختصة على ما يبدو لم تجسد بعد الاطار التنظيمى والقانونى الذى نعالج فيه حدة مشكلة سعر الصرف فى مصر ، ولهذا كان توالى قوانين وقرارات فيما بعد ١٩٧٨ نذكر منها : (٧)

(٧) البنك الأهلى المصرى : " النشرة الاقتصادية " أعداد مختلفة .

(١) فى ٢٦ يوليو ١٩٨١ صدر قرار وزير الاقتصاد رقم ٢٤٢ ليفرض على مستوردى السلع الاستهلاكية والمواد الخام والسلع الوسيطة (المجموعتين ١ ، ب) دفع مقدمات لهذه السلع (ما بين ٢٥% الى ٤٠%) بالجنيه المصرى بدلا من العملات الحرة .
وتم فتح الاعتماد دون اخلال بالعلاقة بين المصدر والمستورد ، كما يقـدم المستوردون بتدبير باقى القيمة بالعملات الحرة المطلوبة (ونرى ان ذلك يعنى ان نسبة الـ ٢٥% - ٤٠% المدفوعة مقدما ستطوى الميزانية النقدية من خلال مجمع النقد الاجنبى لدى البنوك التجارية تدبيرها بالعملة الحرة) وقد نص القرار المشار اليه على استمرار العمل بنظام ترشيد الاستيراد من خلال اللجنة المشكلة لهذا الغرض بوزارة الاقتصاد وذلك للسيطرة على اسعار السلع المستوردة وطريقة التمويل ، كما يقتصر فتح الاعتمادات الاستيرادية على البنوك المعتمدة ١٠٠% اما عن سلع المجموعة ح (ومعظمها تتصف بانها سلع كالمالية او مستلزمات) فيرخص لجميع البنوك وفروع البنوك الاجنبية العاملة فى مصر والمسجلة لدى البنك المركزى بفتح اعتمادات استيرادها شريطة ان يقوم المستورد بايداع كامل قيمتها بالعملات الحرة على ان يقوم البنك المفتوح لديه الاعتماد بتوريد القيمة الى البنك المركزى المصرى على ذمة عملية الاستيراد بدون فوائد ولمدة لا تقل عن ثلاث شهور ، ويستثنى من هذا التنظيم السلع التى تسرد برسم المناطق الحرة العامة والخاصة .

(ب) فى ١٠ اغسطس ١٩٨١ صدر القرار الجمهورى ٤٥٧ بالموافقة على اتفاقية منححة مقدمة من الولايات المتحدة قيمتها ٢٣٠ مليون دولار لتمويل برنامج الاستيراد السلمى ولمساعدة مصر فى مواجهة نقص النقد الاجنبى .

(ج) فى اواخر سبتمبر ١٩٨١ صدر قرار وزير الاقتصاد رقم ٢٥٨ بشأن تعديل بعض احكام اللائحة التنفيذية للقانون ١٧ لسنة ١٩٧٦ بتنظيم التعامل بالنقد الاجنبى

منص التعديل على أن تصبح أرصدة الحسابات الخاصة بالنقد الأجنبي والقائمة
فى تاريخ صدور هذا القرار أرصدة لحسابات حرة بالنقد الأجنبي .

(د) صدر القرار الوزارى رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٨١ بتعديل بعض أحكام اللائحة
التنفيذية للقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ ، وقضى هذا التعديل بأن تلتزم
الفنادق والبنسيونات السياحية وشركات النقل السياحى المنشأة طبقاً للقانون رقم ١
لسنة ١٩٧٣ بحاسبة كافة الأجانب عن نفقات الإقامة والخدمات المؤداة لهم
بالعملات الأجنبية المعلن لها أسعار صرف من البنك المركزى أو بطريقة دفع
مقبولة وتم السداد عن طريق البنوك المعتمدة وتحويل المتحصلات الى مجمع
النقد الأجنبى لدى هذه المصارف وذلك باستثناء الفنادق التى تخضع للقانون رقم
٤٣ لسنة ١٩٧٤ وتعديلاته . ويجوز للفنادق والبنسيونات السياحية التى لا
تتواجد فيها وحدات للمصارف المعتمدة قبول النقد الأجنبى من السائحين
الأجانب مع التزامها ببيع متحصلاتها لدى مجمع النقد الأجنبى فى نهاية كل
أسبوع . ويجوز لوحدات القطاع الخاص أن تجنب نسبة فى حدود ١٠ ٪ من
متحصلاتها بالنقد الأجنبى لاستيراد أغراض ممارسة نشاطها ، وتبيع الباقى لمجمع
النقد الأجنبى لدى المصارف المعتمدة .

(هـ) صدر فى أول مارس ١٩٨٢ القرار الوزارى رقم ٢٨ لسنة ١٩٨٢ بتعديل بعض
أحكام اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ ، ومنص هذا التعديل على :
— جواز أن تفتح المصارف المعتمدة حسابات استيراد بالنقد الأجنبى لأشخاص
مصريين ، وتغذى هذه الحسابات وفق ما يلى :

١ — مقابل أوراق النقد الأجنبى الوارد بصحبة مصريين قادمين من الخارج
خلال ٣ أيام من تاريخ الوصول فيما لو كان المبلغ الوارد مع الشخص
يزيد عما يعادل ١٠٠٠ جنيه مصرى .

٢ - وسائل التغذية المتاحة بالنسبة للحسابات، الحرة والمبالغ المخصصة من حساب استيراد بالنقد الأجنبي .

٣ - الفائدة المصرفية وفقا للعرف المصري . . .

أما عن استخدامات هذه الحسابات فتشمل فى :

١ - تمويل واردات تحت نظام الاستيراد بدون تحويل عملة لصالح صاحب الحساب أو غيره .

٢ - تغطية نفقات صاحب الحساب وأسرته فى الخارج فى حدود ٥٠٠٠ دولار أو ما يعادلها كل سنة ، أو تحويلات أخرى لهم وفق القواعد المقررة .

٣ - الرضاء محليا بقيمة معاملات النقد الأجنبي وفق النظم المقررة .

٤ - المصاريف والعمولات المصرفية .

- على غير المصريين عند دخولهم البلاد استبدال مبلغ ١٥٠ دولار أمريكى أو ما يعادلها بعملة أجنبية أخرى مقبولة فى الدفع وذلك لدى أحد فروع بنوك القطاع العام التجارية ، ولو تم هذا التحويل عن طريق بنك آخر معتمد أو جهة أخرى مصرح لها بمزاولة عمليات النقد الأجنبي فيجب أن تورد حسيلة هذا التحويل الى أحد بنوك القطاع العام فى نهاية كل أسبوع .

- يصح للسياح الأجانب عند مغادرتهم البلاد بأعادة تحويل أو استبدال ما يتبقى معهم من نقد مصرى .

- حسيلة السياحة بالنقد الأجنبي التى تؤول لمجمع النقد الأجنبي لدى المصارف المعتمدة والجهات المرخص لها بالتعامل بالنقد الأجنبي بخلاف بنوك القطاع العام التجارية ، يتم توريدها فى نهاية كل أسبوع ل أحد بنوك القطاع العام التجارية وفقا للقواعد التى يضعها البنك المركزى .

(و) وفي نفس التاريخ (١٧ مارس ١٩٨٢) صدر القرار الوزاري ٢٩ لسنة ١٩٨٢ بتعديل بعض أحكام وزير التجارة رقم ١٠٣٦ لسنة ١٩٧٨ . ومنص التعديل فيما يتعلق بموضوعنا على :

— على المستورد ايداع تأمين نقدي بالعملات الحرة بالبنك المركزي المصـــــــري (عن طريق البنك الذي سيتولى فتح الاعتماد) بدون فائدة لمدة شهر على الأقل وذلك لدى قبول طلب الاستيراد بعد استيفاء كافة الشروط الاستيرادية . ويتحدد التأمين النقدي بنسبة من قيمة السلعة أو السلع المطلوب استيرادها تتمثل فيما يلي :

١ — ٢٥% بالنسبة للمجموعة السلعية الأولى التي تشمل على سبيل المثال ،
للحوم البقرية والضأن المجمدة والمثلجة والمحفوطة — المواشى والأغنام
الحية — جبن أبيض — اللبن المكثف والبودرة — زيت الطعام بأنواعه
— البن — السكر — الكاكاو .

٢ — ٤٥% بالنسبة للمجموعة السلعية الثانية التي تشمل — على سبيل المثال —
الآلات الزراعية — الآلات وماكينات فرز الأكبان — الأسمدة الكيماوية
والببيدات — الدخان الخام — صاص — نيكل — نحاس — أسمنت —
خشب بجميع أنواعه — فحم بترولي — قطن خام .

٣ — ٧٥% بالنسبة للمجموعة السلعية الثالثة والتي تشمل — على سبيل
المثال — سيارات النقل ونصف النقل — جرارات ما عدا الجرارات الزراعية
سيارات الركوب حتى سعة ١٠٠٠ سم^٣ — دراجات بخارية — بطاريات —
آلات كاتبة وحاسبة — الاطارات الكاوتشوك — قطع غيار كافة وسائل النقل .

٤ — ١٠٠% بالنسبة للمجموعة السلعية الرابعة والتي تشمل — على سبيل
المثال — مواد غذائية ومياه معدنية وسجاير وماكينات حلاقة ومستحضرات
تجميل ومصنوعات جلدية ومعدنية .

(ز) صدر قرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨٢ بشأن تشكيل لجنة عليا لتنظيم التعامل بالنقد الأجنبي تشكل برئاسته وتضم عضويتها عدد من كبار المختصين بوزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية والجهاز المصرفي ، وتختص هذه اللجنة بما يلي :

- متابعة التطورات الخاصة بالمعاملات مع العالم الخارجى .
- دراسة نظام الصرف بصفة عامة وأوضاع سعر الصرف للجنيه المصرى والاقتراحات الخاصة بتعديل قانون النقد الأجنبى .
- مراجعة مشروع موازنة النقد الأجنبى ودراسة تقارير متابعة التنفيذ ونظم الواردات خارج اطار موازنة النقد الأجنبى والبت فى طلبات تجنيد موارد النقد الأجنبى .
- الاعداد للمشاورات مع صندوق النقد الدولى .

(٢) خصائص سوق الصرف الأجنبى فى مصر :

لعل تطور سياسات وأسعار الصرف الأجنبى فى مصر ، وعلى نحو ما سبق عرضه ، يوضح عددا من الخصائص الأساسية لسوق الصرف الأجنبى فى مصر ، فهى أولا وبالاساس سوق مشوهة تفتقد التجانس ، وتتسم محاولات تنظيمها بالتناقض الشديد وتهدر فيها كرامة العملة الوطنية ، وعلى الرغم من تباين تفاصيل السياسات والاجراءات والقواعد المستنى استهدفت الهيمنة على تطور أسعار الصرف وتلك السوق وعلاج مشكلة ندرة العمولات الاجنبية الا انها التفت جميعها على تعدد أسعار الصرف وان اختلفت المسميات ، والتفت جميعها على التكاليف على العملات الاجنبية سواء على المستوى الرسمى أو على مستوى الافراد والمؤسسات الذين يتصل نشاطهم بمعاملات بالنقد الاجنبى . وعلى حين ان استحكام مشكلة ندرة العملات الاجنبية ، وفقا للمعاملات التى سادت وتسود الاقتصاد

المصرى ، مفروض أن تجعل من سوق الصرف سوق بائعين إلا أنها سوق مشترين بالنسبة لوسطاء وساسة العملات ، وهى سوق قائمة على العلاقة الثنائية بين علمتين ، ومن هذه العلاقة تشتق علاقات العملة الوطنية مع العملات الأخرى ، ولا محل فى هذه السوق لعمل قوانين العرض والطلب على النحو الذى تصورته النظرية الاقتصادية .

والإضافة الى هذه الخصائص التى تشتق من تطور سياسات وأسعار الصرف الأجنبى فى مصر ، فإن الدولة قد انتهجت سبيلين ينتهيان فى التطبيق العملى إلى زيادة تعدد القوى العاملة فى هذه السوق وتعقيد مهمة السلطات النقدية فى السيطرة على أحوال عرض وطلب العملات الأجنبية . . . هذين السبيلين هما الاستيراد بدون تحويل عملة وتشجيع الاستثمارات الأجنبية على نحو ما ورد فى القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ وما تبعه من تعديلات .

ولهما يلى نحاول أن نتناول هذه الخصائص بالتوضيح ، ففى ثناياها تكمن أسباب التدهور المستمر فى قيمة الجنيه المصرى .

(١) تشوه وانعدام تجانس سوق الصرف الأجنبى فى مصر :

ذكرنا فى مقدمة هذه الدراسة أن لسوق الصرف وظائف ثلاث هى تحقيق المقاصد الدولية ، والتغطية ضد مخاطر الصرف الأجنبى ، والمضاربة . . . فإذا ما نظرنا إلى سوق الصرف الأجنبى فى مصر نجد أنها تتسم بالتشوه وانعدام التجانس فى تادية هذه الوظائف الثلاث ، أو بتعبير آخر فهى تؤدى بها بطريقة معكوسة إلى حد كبير ولا تستقيم مع ما لهذه الوظائف الثلاث من دور فى تحقيق نوع من الاستقرار فى أسعار الصرف . ففىما يتعلق بالمقاصد الدولية نجد أن مفهومها ينصرف إلى استيفاء متحصلات والوفاء بمدفوعات عبر حدود الدول ذات العملات المختلفة بحيث أنه فى الدولة ١ مثلا تطلب عملة الدولة ب للوفاء ب مدفوعات يتعين القيام بها فى الدولة ب . . . ولكننا نلاحظ فى سوق الصرف

المصري أن جانبها هاما من الطلب على العملات الأجنبية يصد ر عن الحاجة الى تسوية مدفوعات داخلية سواء لشراء سلع معمرة أو لحجزها وكذلك لشراء مسكن أو للسياسة حيث في كثير من هذه المجالات تعطى تفضيلات وأولويات للدفع بالعملات الأجنبية ، فضلا عن أن نسبة لا تقل عن ١٥ % من اجمالي الطلب على العملات الأجنبية بغرض الاستيراد تعمل عن طريق ما يعرف بالاستيراد بدون تحويل عملة وهذا النظام يخلق دائرة من التعامل في العملات الأجنبية خارج الجهاز المصرفي ، وتزايد فيه نشاط الوسطاء وتجار العملات مما يزيد من سرعة دوران النقد المحلي نتيجة خلق سلسلة متتابعة من الطلب على العملات الأجنبية يقابلها عرض محدود من تلك العملات مما يرفع أسعار صرفها ويؤدي الى تد هور في قيمة الجنيه يرجع الى معاملات (أو مقاضات) داخلية - سواء من حيث أنها تتم على أرض الوطن أو من حيث أنها تتم بين مواطنين مصريين وان اختلفت حال اقامتهم بصفة مؤقتة ، ويتضافر هذا التد هور مع اثر المقاصة الدولية التي تترتب على عمليات الاستيراد والتصدير والتي تقصر فيها قيمة الصادرات عن الوفاء بقيمة الواردات مما يؤدي لمزيد من تد هور قيمة الجنيه المصري .

أما عن التغطية ضد مخاطر الصرف الأجنبي ، فيبدو أن هذه الوظيفة تؤدي في سوق الصرف المصري بطريقة معكوسة يكاد ينطبق عليها القول بأن لتلك السوق وظيفة في التغطية ضد مخاطر العملة الوطنية ، وما التكاليف على العملات الأجنبية سواء من جانب السلطات الرسمية والهيئات والمؤسسات والأفراد الا تعبير عن هذه الحقيقة والتي تجد جذورها وبيرواتها فيما يشهده الاقتصاد المصري من تضخم جامح تفقد فيه النقود الوطنية قوتها الشرائية ، فضلا عما يتمتع به من يقتنون العملات الأجنبية من ميزات وأولويات ، فخلال فترة طويلة من السبعينيات وأوائل الثمانينيات كانت أسعار الفائدة على الودائع بالعملات الأجنبية في البنوك الوطنية أعلى منها على الودائع بالعملة المحلية ، كما أن امتلاك الشخص لحساب بالعملة الأجنبية يتيح له عند السفر للخارج التزود بمبلغ يفوق البدل النقدي الجيبى المصرح به رسميا و يتيح له في الداخل الحصول

على سلع معمرة (كالسيارة والثلاجة والتلفزيون ٠٠٠ الخ) بمزايا سحرية ومزايا زمنية لا تمنح لحاملي العملة الوطنية ، بل وأكثر من ذلك فقد اعتبرت العملة الأجنبية في بعض الأحيان جواز المرور الوحيد للسلع الواردة لارض الوطن مثلما حدث سنة ١٩٧٩ حين صدر قرار يحتم تسديد الرسوم الجمركية بالدولار أو بأى من العملات الحرة .

وإذا كنا قد أشرنا الى ما يمكن أن يكون للمضاربة من دور في الحد من تقلبات أسعار الصرف فإن ذلك لا يتحقق الا في ظل ظروف معينة ومعنى كامل من المضاربة — بأهمية الحفاظ على قدر من استقرار قيمة العملة الوطنية . أما عن أهم الظروف التي تجعل للمضاربة دورا توازني في تقلبات أسعار الصرف فإنها تتمثل في الاستقرار النسبي للقيمة الحقيقية للعملة الوطنية مقارنة بالقيمة الحقيقية للعملات التي تتبادل معها في سوق الصرف . ولما كانت القيمة الحقيقية لا تعنى سوى القوة الشرائية للعملة فإن تفسيرات مستوى الأسعار في الداخل والخارج لها تأثير قوى في تحديد طبيعة الدور الذي تلعبه المضاربة في أسواق الصرف ، ويؤثر في هذا الدور أيضا الحالة التي يكون عليها ميزان المعاملات الجارية ، أو بمعنى آخر العلاقة بين الصادرات والواردات منظورة وغير منظورة .

فإذا ما كان الاقتصاد القوي يعاني من اختلالات جوهرية ومزمنة بحيث يتفشى فيه التضخم وتتدهور القوة الشرائية للعملة الوطنية ، كما يتوالى عجز ميزان المعاملات الجارية وتزايد ، فإن ذلك يدعو المضاربين الى التخلص من العملة الوطنية وزيادة الطلب على العملات الأجنبية حتى ولو كان معهم تاما بضرورة الحفاظ على قيمة العملة الوطنية من التدهور ، أما إذا كان هؤلاء المضاربين يضررون بمصالح الاقتصاد القومي ومصالح المجتمع عرض الحائط فإن المشكلة تزداد تعقيدا بما يصبح للمضاربة على أسعار الصرف من دور نشط في زيادة حدة تدهور قيمة العملة الوطنية ، وذلك هو الحال في سوق الصرف المصري حيث يلعب المضاربون وتجار العملات (بطرق مشروعة وغير

مشروعة) دورا بالغ الأهمية في تدوير قيمة الجنيه المصرى ، فعنهم يصدر طلب فعال ومتزايد على العملات الأجنبية فيرفعون أسعارها ، وعند ما يعرضون تلك العملات للبيع فإن ما يتمتعون به من أوضاع احتكارية (١٩) فضلا عن تزايد الواردات وتباطؤ نمو الصادرات ، وقصور وسائل البنك المركزى عن أداء دور توازنى فى سوق الصرف ، وغيرها من العوامل ، تمكن هؤلاء المضاربين والتجار من فرض أسعار مرتفعة لما يعرضونه من عملات أجنبية للبيع .

وجد يربا لذكر أنه على حين أن السلطات النقدية والبنك المركزى يجب أن يكون لهم دور القيادة في عمليات بيع وشراء العملات الأجنبية بغرض الحفاظ على أسعار الصرف في حدود تقلبات معقولة وقبولة اقتصاديا وتنظيميا في ضوء أهداف استقرار الأسعار والمعاملات الاقتصادية مع الخارج ، إلا أن الملاحظ في مصر هو عكس ذلك تقريبا فلا يتعدى دور تلك السلطات وذلك البنك إصدار القرارات والقواعد التى تتضارب مع بعضها في معظم الأحوال ولا يتوفر فيها عنصرى الاستقرار والوضوح اللازمين لاية قواعد وأجراءات تنظيمية للتعامل في سوق الصرف الأجنبى ، هذا بالإضافة الى أن ما يعلنه البنك المركزى من أسعار صرف رسمية طبقا لتطورات أسعار الصرف في الأسواق العالمية يكاد يكون مقطوع الصلة بتطورات أحجام ونوعيات العرض والطلب على العملات الأجنبية بصورة فعلية في سوق الصرف المصرية . وذلك ما يعطى للمضاربين والسماسرة وتجار العملات الأجنبية دورا حاسما في تحديد أسعار الصرف الفعلية للعملات الأجنبية ، وهى أسعار تختلف عن تلك الأسعار الرسمية التى يعلنها البنك المركزى .

(١٩) مما يذكر أن سوق الصرف الأجنبى في مصر يتحكم فيها من يطلق عليهم السبعة أو العشرة الكبار . واجع مقال الدكتور محمد عبد الفضيل : " الرقابة المفقودة على النقد والائتمان " الاهرام الاقتصادى ، ٩ أغسطس ١٩٨٢ .

(ب) التناقض في محاولات تنظيم سوق الصرف الأجنبي في مصر وأهداف كرامة العملة الوطنية :
 رأينا فيما تقدم ، عن تطور نظم وسياسات وأسعار الصرف في مصر ، أنه على امتداد
 السنوات الست والثلاثين الماضية يصعب حصر القوانين والقرارات ، والأجراءات التي
 صدرت ، وأتبعنا لتنظيم سوق الصرف الأجنبي في مصر ، وليس لنا سوى أن نأخذ بالمعلن
 والظاهر عما توخته هذه المحاولات فثمة اعتباراتها استهدفت جميعا علاج مشكلة تصدير
 العملات الحرة بتنظيم التعامل في سوق الصرف الأجنبي وتحقيق قدر من الاستقرار فيه
 والحفاظ على قيمة العملة الوطنية من التخفيض والانخفاض (٢٠) ، ولكن ما أسفرت عنه
 النتائج التي تحققت خلال هذه السنوات الطوال يوضح بجلاء ابتعادا مستمرا عن تحقيق
 هذه الأهداف ، فلم تخف حدة مشكلة تدهور العملات الحرة ولا تحقق الوضع والاستقرار
 في تنظيم التعامل في سوق الصرف الأجنبي ، وتوالى تخفيض قيمة الجنيه ، بل واستمر
 تدهور هذه القيمة الى حد أصبحت معه مشكلة سعر الصرف أحد المشاكل الرئيسية التي
 تستلزم علاجاً خاصاً . ونعتقد ان من الاسباب الرئيسية لذلك كله ما اتصفت به محاولات
 تنظيم سوق الصرف الأجنبي والسياسات والأجراءات التي أتت متناقض فيما بينها
 من أهداف كرامة العملة الوطنية ، وليس من اليسير حصر تفاصيل هذا التناقض ولا
 ذلك الأهداف ، ومن ثم نكتفي بأمثلة بارزة لكل منهما . فمن حيث التناقض في تنظيم
 وسياسات أسعار الصرف الأجنبي يكفي ان نشير الى تناقض رئيسي يجد هده في عدم

(٢٠) من الأهمية بمكان الرعي بالفارق الجوهرى بين تخفيض قيمة العملة وانخفاضها
 فالتخفيض devaluation عمل ارادى يجب أن يتم في اطار سياسة اقتصادية
 ونقدية متكاملة تستهدف علاج انخفاض قيمة العملة . أما انخفاض قيمة العملة
 depreciation والذي يبلغ حد التدهور اذا ما استمر بمعدلات مرتفعة ومتزايدة
 فيعبر عن محصلة تفاعل قوى السوق وما يعاينيه الاقتصاد القومى من اختلالات هيكلية
 وسلوكية من شأنها استمرار وتراكم عجز ميزان المعاملات الجارية (راجع فى هـ
 التفرقة محمود عبد الحى " حول اقتراح تقدير الرسوم الجمركية وفقا لسعر صرف الدولار
 ٨٤ قرشا " تقرير غير منشور مقدم الى الاستاذ الدكتور وزير التخطيط فى أبريل ١٩٨٣
 ص ٨) .

مرونة الجهاز الانتاجي وقصوره عن توفير العرض الذي يكفى لمقابلة الطلب على غالبية السلع والخدمات ومع ذلك نجد أن سياسات ونظم الصرف الأجنبي التي اتبعت ، وتلك التي لا تزال متبعة ، قد أعطت للموائيل النقدية دورا رئيسيا في السعى الى زيادة الصادرات ومن هنا كان تعدد أسعار الصرف في صورة التعددة كجنيه التصدير ، وجنيه حق الاستيراد ، وعلاوات الصرف ، وأخيرا الأزد واج ثم التمثيل في سوق الصرف نفسها ، وكان هذه النظم قليلة بهادة مرونة الجهاز الانتاجي وزيادة الصادرات أو كبح جماح الواردات والقضاء على مشكلة ندرة العملات الحرة !! . . . ومن أهم مظاهر هذا التناقض أيضا أنه على حين استحدثت السلطات النقدية نظام السوق الموازنة للنقد ثم مجس في النقد الأجنبي لدى البنك المركزي لدى البنوك التجارية ، واستهدفت من وراء ذلك زيادة موارد النقد الأجنبي التي توكل الى الدولة (موازنة الصرف الأجنبي) لا مكان استخدامها في برامج وخطط التنمية ، نجد أنها في نفس الوقت قد أطلقت العنان لما يطلق عليه الاستيراد بدون تحويل عملة الذي يلتهم قدرا كبيرا من العملات الحرة التي كان يمكن أن تزيد موارد الدولة من تلك العملات (١١) .

أما عن اهدار نظم وسياسات الصرف الأجنبي في مصر لكرامة العملة الوطنية ، فذلك ما لا يحتاج الى بيان ، ففي حين أن من أهم الخصائص التي تكسب الشيء صفة النقود ، هي تمتعه بقبول عام في الرضا بالالتزامات نجد أن نظم وسياسات الصرف الأجنبي وحض نظم الدفع والبيع تجرد العملة الوطنية من هذه الخاصية ، فمثلا لا تقبل الدولة سداد رسوم المرور في قناة السويس بالجنيه المصري وكذلك الحال بالنسبة للصادرات التي تحتكرها الدولة (مثل البترول والقطن والأرز والبصل) ونفس الشيء ينطبق على

(١٢) سوف نبين كيفية حدوث ذلك عند التعرض لنظام الاستيراد بدون تحويل عملة كأحد الأسباب الرئيسية للتدهور المستمر في قيمة الجنيه المصري . انظر ص ٨٣ - ٨٧ .

بأن يسي الصادرات ، فالصدر عليه أن يسترد قيمة صادراته بالعملة الأجنبية ،
وإذا كانت مبررات ذلك فإن نتيجة العملية هي أن سوق الصرف في مصر هي بالأساس
لحسب سوق عرض وطلب متبادل لكل من الجنيه المصري والعملة الأجنبية ، وإنما هي
بالأساس سوق عرض للجنيه المصري وعرض وطلب للعملة الأجنبية ، أي أنها سوق مستبعد
فيها معظم الطلب على الجنيه المصري بفعل نظم وممارسات الدولة بشأن الصرف الأجنبي
والمدفوعات من وإلى الخارج ، وذلك ما يضيف بعدا هاما لما تتصف به سوق الصرف
الأجنبي في مصر من التشوه وعدم التجانس ولا يقتصر اهدار كرامة العملة الوطنية على
استبعادها من المعاملات الدولية ، وإنما يمتد ذلك إلى معاملات داخلية تتعلق
باحتياجات أساسية للمواطنين المصريين أو تتعلق بتنمية دخولهم عن طريق استثمار
مدخراتهم بواسطة البنوك ، فهناك عديد من السلع ، مثل المساكن والسيارات والأجهزة
الكهربائية وكثير من المراجع العلمية ان لم يتحتم تسديد قيمتها بالعملة الحرة (مثلما
يحدث في الأسواق الحرة) فإن التسديد بهذه العملات يعطى على الأقل أولويات
عن التسديد بالعملة الوطنية وأحيانا ما يتضمن ذلك تمييزا في الأسعار لصالح التسديد
بالعملات الحرة . كذلك سبقت لنا الإشارة إلى ما حدث في سنة ١٩٢٩ حين فرض تسديد
الرسم الجمركي بالد ولا رأوا إحدى العملات الحرة . . . وفيما يتعلق بالفوائد التي تدفع عن
الودائع وأشكال الادخار الأخرى لدى البنوك ، فإلى عهد قريب كانت أسعار الفائدة
على الودائع بالد ولا رأوا العملات الحرة الأخرى تزيد بدرجة ملموسة عن أسعار الفائدة على
الودائع بالعملة . وكان هذا اختلافا غير مقبول ، خاصة وأن أسعار الفائدة تحددها
السلطات النقدية والمالية ، نظرا لما انطوى عليه من تقنين ارتفاع القيمة الفعلية للعملات
الحرة بالنسبة للعملة الوطنية نظرا لما تدره الأولى من إيرادات ذات معدلات مرتفعة .
ولكن هذا التمييز انقضى تدريجيا منذ ما يقرب من العام حين بدأت السلطات النقدية
والمالية تدارك هذا الأمر فسحت بتزايد أسعار الفائدة على الودائع بالعملة المحلية
بل واتجهت إلى التمييز الطفيف لصالح هذه الودائع . ورغم أن هذه خطوة هامة فسي
الاتجاه السليم إلا أن أثرها في تدعيم مركز العملة الوطنية سيظل محدودا طالما أن

الدائع بالعملة الحرة توفى الفوائد عليها بنفس تلك العملات وليس بالعملة الوطنية (٢٢) .

(ح) تعدد أسعار وأسواق الصرف الأجنبي في مصر :

يمكن القول بأن تعدد أسعار الصرف ظل هو القاسم المشترك لكافة نظم وسياسات الصرف الأجنبي في مصر منذ خروجها من منطقة الاسترليني سنة ١٩٤٧ . فاللجوء إلى اتفاقيات التجارة والدفع الثنائية (وهو ما بدأ سنة ١٩٤٨) واستحداث نظم حسابات التصدير (٤٩-١٩٥٥) ثم حسابات حشق الاستيراد (٣-١٩٥٥) ، ونظم الملاوات (٦-١٩٥٢ ١٠-١٩٦١) ، كلها تتضمن اقترارا رسميا بتعدد أسعار الصرف وأعمال هذا التعدد بصورة أو بأخرى . وحتى عندما كانت هناك محاولات لتوحيد أسعار الصرف وتبسيطها في حدود التقلبات المقبولة طبقا لقواعد صندوق النقد الدولي (٤) . في حالة حدوث اختلال جوهري يقتضى تعديل سعر الصرف) فإن سوقا سوداء للعملة الأجنبية كانت ولا زالت تتحدد فيها أسعار صرف تختلف عن تلك المعلنة رسميا وعن تلك المصرح بها وفقا للقواعد المعمول بها في ظل نظم وسياسات الصرف التي جرى اتباعها . وإذا ما ركزنا النظر على ما هو جاري الآن نجد أن هناك تشابها في أسعار الصرف (هذا إذا ما تخاضعنا عن أسعار صرف أربعة لا زالت تسرى على ما تبقى من معاملات وثبت في ظل اتفاقيات ثنائية مع دول غير أعضاء في صندوق النقد الدولي ، وهي معاملات في طبقها إلى التصفية) . فهناك ما يطلق عليه سعر الصرف الموحد والذي عمل به منذ أول سنة ١٩٢٩ (١ دولار = ٢٠ قرشا) . وهناك سعر الصرف التشجيعي (١ دولار = ٨٢ قرشا تقريبا) ، ثم سعر الصرف الحر (وتتراوح قيمة الدولار طبقا لهذا السعرا ما بين ١١٠ - ١١٣ قرشا . وهو ما يسود في السوق السوداء

(٢٢) سوف تعالج هذه النقطة تفصيلا في القسم الثالث من هذا الفصل ، انظر ص ٧٧ ،

للعملة خلال الوقت الراهن ، يوليو ١٩٨٣) وجدير بالذكر أن ما يطلق عليه سعر الصرف الموحد كان قد طبق اعتباراً من أول يناير ١٩٧٩ في إطار برنامج التثبيت الذي اتفقت مصر عليه مع صندوق النقد الدولي سنة ١٩٧٨ ، وكان المقرر أن هذا السعر يسري على عمليات السوق الرسمية للصرف الأجنبي (والتي آلت إلى مجمع النقد الأجنبي لدى البنك المركزي) وعلى عمليات السوق الموازية (والتي آلت إلى مجمع النقد الأجنبي لدى البنوك التجارية) . ولهذا أطلق عليه السعر الموحد ، ولكن واقع الحال وتطوراتها تكشف عن أن السوقين أو المجمعين لم يعرفا سعراً موحداً للصرف لا قبل هذا التاريخ ولا بعده . وكل ما تم هو الانصياع لرغبة صندوق النقد الدولي في تخفيض قيمة الجنيه رسمياً إلى ذلك السعر الذي كان سائداً في السوق الموازية للنقد في يناير ١٩٧٩ . . . وهكذا فإن هناك أسعاً وثلاثة تتم على أساسها عمليات الصرف الأجنبي في مصر . وهذه الحقيقة تعكس وجود أسواق ثلاثة (لا سوق واحدة) للصرف الأجنبي في مصر ، فهناك السوق الرسمية ، ثم السوق شبه الرسمية ، وأخيراً السوق السوداء أو السوق الحر للصرف الأجنبي . وعلينا أن نعلم أن سعر الصرف في السوق الرسمية هو سعر اتفاق بحكم عضوة مصر في صندوق النقد الدولي ، وفي البداية تحدد هذا السعر على أساس ارتباط الجنيه المصري بالجنيه الاسترليني بعلاقة ثابتة وعلى أساس المحتوى الذهبي لكل من العملاتين بالمقارنة بالمحتوى الذهبي للدولار ، ومن ثم ظل الجنيه المصري يعادل ٤١ دولار حتى سنة ١٩٤٩ أي لمدة سنتين بعد خروج مصر من منطقة الاسترليني ، ولكن عندما اتضح في سبتمبر ١٩٤٩ أن المفاوضات المصرية البريطانية حول الإفراج عن الأرصدة الاسترلينية المجمدة لمصر تفهم هذه الأخيرة من حيث الحد من فعالية استخدام هذه الأرصدة في تعزيز مركز الجنيه المصري ، خفضت قيمة الجنيه المصري بنسبة ٣٠ % فأصبح يعادل ٢٨٧ دولار ، وهو السعر الذي تم إبلاغه إلى صندوق النقد الدولي وقد تحدد أيضاً على أساس المحتوى الذهبي لكل من العملاتين (٢٥٥٢ جرام من الذهب الخالص للجنيه المصري ، ٨٨٩ جرام من الذهب الخالص للدولار) ، ثم في مايو ١٩٦٢

خفض سعر صرف الجنيه المصري بالنسبة للدولار ، فأصبح الجنيه يعادل ٢٫٣ دولار ، وساد هذا السعر حتى عندما أعلنت الولايات المتحدة تخفيض سعر صرف الدولار فتضمن ذلك انخفاض حقيقى فى سعر صرف الجنيه بالنسبة لباقي العملات ونفس نسبة تخفيض الدولار ، ولكن سعر صرف الجنيه بالنسبة للدولار ارتفع عندما خفضت الولايات المتحدة سعر صرف الدولار مرة أخرى سنة ١٩٧٣ فأصبح الجنيه يعادل ٥٦٫٥ دولار (أى أن الدولار أصبح يساوى ٣٩١٣ قرشا) وظل هذا السعر سائدا بصفة رسمية الى أن وافقت السلطات المختصة فى مصر ، وفى إطار الاتفاق الذى عقده مع صندوق النقد الدولى سنة ١٩٧٨ ، على تخفيض سعر الصرف الرسمى ليصبح الجنيه معادلا لـ ١٫٤٢٨ دولار تقريبا (أى الدولار يساوى ٧٠ قرشا) وطبق هذا السعر اعتبارا من أول يناير ١٩٧٩ . ولا جدال فى أن الثبات النسبى الذى عرفه تطور سعر صرف الجنيه المصرى من الناحية الرسمية لا يعبر عن القيمة الفعلية للجنيه بالنسبة للعمليات الأخرى فتحت وطأة ندرة العملات الحرة وقصور وسائل السلطات النقدية وعدم بلوغ السياسة الاقتصادية هدف السيطرة على تزايد وتفاقم عجز ميزان المعاملات الجارية ، عرفت مصر تعدد أسعار الصرف فى صورتى وعلى امتداد السنوات الست والثلاثين الماضية ، وقد سبق لنا عرض النظم والمعاملات المختلفة التى عمل بها والتى لا تعنى سوى قيام سوق شبه رسمية تفرق فيها السلطات بتعدد أسعار الصرف ، وأكثر الأمثلة دلالة على ذلك ما شهدته تطور السعر التشجيعى من تغيرات تعبر عن تخفيض فعلى فى قيمة الجنيه ، وفى سنة ١٩٦٨ منحت علاوة صرف تشجيعية بواقع ٣٥٨% من سعر الصرف الرسمى ، لتحولات المصريين العاملين فى الخارج ، ثم فى يوليو ١٩٧١ طبقت هذه العلاوة على الخدمات الفندقية للسياح وهم تطبيقها على الاتفاق السياحى بصفة عامة ، واعتبارا من مايو ١٩٧٢ تم العمل بأسعار صرف تشجيعية على أساس منح علاوة بنسبة ٥٠% من سعر الصرف الرسمى ، واستمر العمل بهذه العلاوة بعد انشاء السوق الموازية وحتى فبراير ١٩٧٦ حين رفعت العلاوة الى ٦٥% ثم الى ٧٤% فى مايو من نفس

السنة ثم الى ٢٩% فى نوفمبر من نفس السنة أيضا ، وهكذا أصبح سعر الدولار ٢٠ قرشا فى السوق الموازية للنقد ، وهو السعر الذى أخذ به بصفة رسمية بعد الاتفاق مع صندوق النقد الدولى سنة ١٩٧٨ ، وأطلق عليه السعر الموحد على أمل أن يسرى على السوقين الرسمية وشبه الرسمية (السوق الموازية) ولكن ذلك لم يتحقق من الناحية الفعلية الا أمدا لا يذكر ، فقد كانت هناك دائما الضغوط التى تخلفها السوق السوداء للعملة ، ومن ثم اضطرت الحكومة فى أغسطس ١٩٨١ الى الإبقاء على سعر الدولار ٢٠ قرشا فى نطاق السوق الرسمية فقط (أى مجمع النقد الأجنبى لدى البنك المركزى) ، أما عن السعر فى نطاق السوق شبه الرسمية (أى مجمع النقد الأجنبى لدى البنوك التجارية) فقد رفعته الحكومة الى ٨٤ قرشا للدولار ، ولا زال السعريين نفس السوقين على حالهما تقريبا حتى الآن .

أما عن السوق السوداء وتطور سعر الصرف بها ، فمن الصعب التعرف على هذا التطور بنفس القدر السابق من التفصيل عن السوقين الرسمية وشبه الرسمية . ومع ذلك يمكن القول ان تلك السوق قد واکب قيامها وتطورها نشأة وتطور مشكلة نسدة العملات الأجنبية فى مصر . ولا يخفى أن وجود تلك السوق كان له انعكاسات على معظم نظم وأسعار الصرف التى اتبعت منذ خروج مصر من منطقة الاسترلينى ، والتى تميزت — على ما أشرنا — بتعدد أسعار الصرف ، والملاحظ أن سعر الصرف فى السوق السوداء (وهى ما تسمى أحيانا بالسوق الحرة أو السوق الخاصة للعملات الأجنبية) يزيد دائما عن سعر الصرف فى السوقين الرسمية وشبه الرسمية ، وتتراوح هذه الزيادة ما بين ٢٥% الى ٤٠% تقريبا من سعر الصرف فى السوق شبه الرسمية (السعر الفصيحى) . والملاحظ أيضا أن هناك نوع من السهاق بين السوق السوداء وكل من السوقين الرسمية وشبه الرسمية على اجتذاب أكبر قدر من العملات الأجنبية التى تؤهل الى المجتمع المصرى ، ومنعكس ذلك بطبيعة الحال على تطورات أسعار الصرف بطريقة تؤدى لا ارتفاع قيمة العملات وتدهور قيمة الجنيه المصرى ، وتلعب السوق السوداء دور

القيادة فى هذه التطورات ، وتترك السوقين الرسمية وشبه الرسمية الى ملاحقتها فى ذلك وهو ما يؤيده ما سبق ذكره حالا عن تطورات أسعار الصرف فى السوقين الرسمية وشبه الرسمية .

والواقع من الأمر أن السوق السوداء لل عملات الأجنبية فى مصر قد نشطت وأصبحت ظاهرة مميزة بين المعاملات الخاصة بالصرف الأجنبى فى مصر منذ العودة سنة ١٩٦٩ الى الأخذ بنظام الاستيراد بدون تحويل عملة على نطاق واسع نسبيا وسع اسقاط الضوابط الجوهرية الخاصة بحصد التمويل فى ظل هذا النظام (٢٣) ولتى حرص عليها المشرع حينما استسن ، لأول مرة ، قواعد الاستيراد بدون تحويل عملة فى القرار رقم ٤٣ لسنة ١٩٤٧ ، وسوف نعود الى بيان ذلك عند مناقشة الاستيراد بدون تحويل عملة فى اطار اسباب تدهور قيمة الجنيه المصرى .

د - ندرة العملات الأجنبية وهيمنة الوسطاء على تحديد أسعارها :

لعل من أهم مظاهر تشوه سوق الصرف فى مصر ذلك الدور الرئيسى والسيطر الذى يلعبه السماسرة والوسطاء وتجار العملة ، بطريقة غير مشروعة طبقا للقوانين والنظم السائدة فى تحديد أسعار الصرف وهيمنة على اتجاه تطورها . وقد سبق لنا حالا ايضاح أن نشاط هؤلاء يتم من خلال السوق السوداء للصرف الأجنبى ، وأن تطورا أسعار الصرف فى تلك السوق يوجه تطورا أسعار الصرف فى السوقين الرسمية وشبه الرسمية ، وتلك سمة خاصة بسوق الصرف المصرى ، وتمثل أحد الأسباب الرئيسية لتدهور قيمة الجنيه وضعف فعالية وسائل السلطات النقدية والبنوك فى التأثير على تلك السوق وعلاج مشكلة هذا التدهور . وعلى الرغم من تعدد الوسطاء والسماسرة وتجار العملة إلا أنهم جميعا يمارسون نشاطهم

(٢٣) حدث ذلك فى القرار ١٠٠٩ الصادر عن وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية سنة ٦٩ وأرجع فى التعليق على هذا القرار وآثاره الضارة . محمود محمد عبد الحى : " دور التجارة الخارجية فى التنمية الاقتصادية المخططة " ، رسالة ماجستير ، جامعة القاهرة ١٩٧٤ ، ص ٢١٢ .

فى ظل سيطرة احتكارية لعدد قليل من تجار العملات الأجنبية هم فى حقيقة الأمر الذين يحددون أسعار الصرف فى السوق السوداء للعملة . ولو سلمنا جدلا بأن هذه هى السوق الحرة للصرف الأجنبى لكان منطق التحليل الاقتصادى يقضى باتصاف هذه السوق بأنها سوق بائعين . وليست سوق مشترين وذلك باعتبار حدة مشكلة ندرة العملات الأجنبية بالنسبة للطلب عليها فى الاقتصاد المصرى ، ولكن الواقع يناقض ذلك المنطق ، فالسوق السوداء للصرف الأجنبى فى مصر (ويمكن القول أيضا السوق المصرية للصرف الأجنبى بصفة عامة) هى سوق مشترين وليست سوق بائعين ، ففى هذه السوق يتشغل المصدر الأسمى لعرض العملات الأجنبية فى المصريين العاملين بالخارج فى حين أن الطلب على هذه العملات يصدر بصفة رئيسية من قلة محتكرة من تجار العملات ، ورغم تعدد الوسطاء والمساورة فإن ذلك لا يخلق منافسة بينهم بحيث يتنبها لعارضى العملات الأجنبية السيطرة على تحديد أسعارها . ويحدد ذلك أيضا الى عوامل متعددة تميز التعامل فيما يطلق عليه السوق الحرة للصرف الأجنبى ، فمن جهة يتوفر لتجار العملة الكبار الذين يسيطرون على هذه السوق ، قدر كبير من التنظيم والمعلومات ووسائل الاتصال مما يمكنهم من التعرف على أحوال السوق والتأثير فيها ، فى حين أن مصدر العملات الأجنبية ، العاملين المصريين فى الخارج بصفة أساسية ، لا يتصف بنفس القدر من التنظيم ولا يتوفر له نفس القدر من المعلومات ووسائل الاتصال ، فضلا عن أن معظم من يعرضون العملات الأجنبية من هؤلاء العاملين ، يفعلون ذلك غالبا لتلبية احتياجات أساسية وطارئة لهم مثل تحديد ثمن أوقساط مسكن أو سيارة أو لمساعدة أسرهم ، ولهذا السبب فإن الكثيرين منهم لا يستطيعون الاحتفاظ بأرصدتهم فى حسابات العملات الأجنبية (والقانون يبيع لهم ذلك) وقبلون ببيعها بالأسعار التى يحددها تجار العملة وهكذا يتضح أن سوق الصرف الحرة هى - فى مرحلة أولى - سوق مشترين - يسيطر فيها تجار العملة الذين تتمتع قلة بينهم باحتكار قوى فى هذا المجال . ولا يعنى

ذلك أن أسعار العملات الأجنبية تميل للانخفاض في هذه السوق بحكم سيطرة جانب الطلب ، وإنما الذي يحدث عكس ذلك إذ تميل أسعار تلك العملات إلى الارتفاع دائماً على الأقل بالمقارنة بأسعار الصرف التي تسود السوقين الرسمية وشبه الرسمية . ولكن سوق الصرف الحرة تصبح - في مرحلة ثانية - سوق بائعين ، يحدث ذلك عندما يعرض تجار العملة ما لديهم من عملات ليشتروها المستوردون للسلع والخدمات من الخارج ففي هذه المرحلة يتضافر عاملان ندرة العملات الأجنبية واحتكار تجار العملة لعرضها فسي الضغط في اتجاه ارتفاع أسعار تلك العملات وسهم في ذلك ، بطبيعة الحال ، تزايد الطلب على الواردات مما يترجم بتزايد الطلب على العملات الأجنبية .

هـ - عدم انطباق قوانين العرض والطلب على النحوى الذى تصورته النظرية الاقتصادية :

تذهب النظرية الاقتصادية إلى أن ارتفاع الثمن يؤدي لانخفاض الطلب وزيادة العرض والعكس بالعكس ، ومعتبر هذا من القوانين العامة التى لا تستثنى منها النظرية الاقتصادية سوى بضعة حالات كالتحريف النادرة أو السلع التى لا يمكن إعادة إنتاجها فكلما ارتفع سعرها يشتد عليها الطلب غالباً . أو ما يسمى بالسلع المنحطة التى كلما انخفض سعرها ينكش عليها الطلب غالباً . . . ولما كان سعر الصرف يعتبر كمن - من الأثمان وتنطبق عليه قوانين العرض والطلب ، فإن ارتفاع سعر الصرف - بمعنى عسدد وحدات العملة الوطنية التى تتبادل مع وحدة واحدة من العملة الأجنبية - مفروض أن يؤدي لانخفاض الطلب على العملات الأجنبية مع زيادة فى عرضها ، وعلى العكس فإن انخفاض سعر الصرف مفروض أن يؤدي لزيادة فى الطلب على العملات الأجنبية مع تقلص ما هو معروض منها . . . ذلك هو منطق النظرية الاقتصادية ، وعلى الرغم من أننا نرى أن لسعر الصرف خصوصية تجعل انطباق هذا المنطق حرفياً وفى كافة الأحوال أمراً بعيد المثال إلا أن خصائص الاقتصاديات المختلفة وقل درجة اعتمادها على الخارج تسودى إلى عدم فعالية تغيرات أسعار الصرف فى التأثير على جانبى طلب وعرض العملات الأجنبية

على النحو السابق الإشارة إليه ، بل وكثيرا ما نرى فى هذه الدول أن ارتفاع أسعار الصرف (ومن ثم تدهور قيمة عملاتها الوطنية) يقترن بتزايد الطلب على العملات الأجنبية وما يشبه الجمود فى عرضها الكلى ، ويستمر هذا الاتجاه أجالا طويلة دون أن يترتب على ارتفاع أسعار الصرف انكماش الطلب على العملات الأجنبية وزيادة عرضها وتعطى سوق الصرف الأجنبى فى مصر شالا بارزا على ذلك ، فرغم الارتفاع المتواصل فى أسعار صرف العملات الأجنبية ، والتدهور المتواصل فى قيمة الجنيه المصرى ، عبر السنوات الثلاثين الماضية لم يحدث أن انخفض الطلب على العملات الأجنبية وزاد عرضها (٢٤) بحيث يتحقق التأثير المتبادل بين السعر والمرض والطلب على نحو يحقق قدرا من التوازن بين عرض العملات الأجنبية والطلب عليها ومن ثم ، فهيكانيكية العلاقة بين تغيرات الائتمان وتغيرات العرض والطلب على النحو الذى تصورته النظرية الاقتصادية لا تنطبق على سوق الصرف الأجنبى فى مصر ، وطبيعة الحال لا يمكن تفسير ذلك بالاستثناءات المعهودة فى النظرية الاقتصادية ، فالعملات الأجنبية لا هى بالتحف النادرة ولا هى بالسلع التى لا يمكن إعادة انتاجها بحيث كلما ارتفع سعرها اشتد الطلب عليها ولكن التفسير الحقيقى لزيادة الطلب على العملات الأجنبية رغم مواصلة أسعارها للارتفاع ودون أن يؤدى ذلك لزيادة تذكر فى عرضها الكلى بالنسبة للمجتمع ، انما يكمن فى اختلال العلاقات الهيكلية الأساسية فى الاقتصاد والمجتمع المصرىين ، فشلا ليس من المتصور - فى ظل عمل قوى السوق - أن يؤدى ارتفاع أسعار العملات الى انخفاض الطلب عليها فى حين أن عرض السلع والخدمات المنتجة محليا قاصر كما ونوعا - عن تلبية الطلب المحلى المتزايد على تلك السلع والخدمات

(٢٤) يبرهن على ذلك تزايد الطلب المحلى على الواردات والذى بلغ معدلات مرتفعة جدا (بلغ متوسط المعدل السنوى لنمو قيمة الواردات المنظورة ٣٨,٢% خلال الفترة ٧٢ - ١٩٨٠) فى حين أن الطلب الأجنبى على الصادرات المصنوعة لم يزد بنفس المعدلات (بلغ متوسط المعدل السنوى لنمو قيمة الصادرات المنظورة ، بما فيها البترول ، ٢٨,٤% خلال نفس الفترة ٧٢ - ١٩٨٠) .

كذلك لا يجدى كثيرا ارتفاع أسعار تلك العملات ، وقد هور قيمة الجنيه ، فى زيادة المعروض من تلك العملات عن طريق زيادة الصادرات أن هذه الزيادة صعبة فى ضوء عدم مرونة الجهاز الاتجائى وقصوره عن اشباع الطلب المحلى لكثير من السلع والخدمات ، وحتى فى الحالات التى تتحقق فيها زيادة الصادرات من بعض السلع فإن ذلك يتم على حساب امدادات السوق المحلية مما ينعكس بارتفاع الأسعار فى الداخل وهوذى السى زيادة الواردات .

و - اتخاذ الد ولا رقاعة لتحديد أسعار الصرف فى مصر :

ومن الخصائص الهامة لسوق - أو لأسواق - الصرف فى مصر . ان السد ولا يحتل مركز القاعدة لنظام وأسعار الصرف فى هذه السوق فهو بمثابة النافذة التى يطل منها الجنيه المصرى على باقى العملات ، والتى من خلالها تتحدد قيمة ذلك الجنيه بالنسبة لتلك العملات . فعلى أساس سعر صرف الد ولا بالنسبة للجنيه المصرى تتحدد قيمة هذا الأخير بالنسبة لسائر العملات الأخرى وفقا لسعر الصرف بين تلك العملات والد ولا فى أسواق الصرف العالمية . فعلى سبيل المثال لو كان

١ د ولا = ٨٤٠ جنيه

وكان سعر الد ولا فى الأسواق العالمية بالنسبة للفرنك الفرنسى هو

١ د ولا = ٨ فرنك فان سعر الصرف بين الفرنك والجنيه يكون

١ فرنك = ١٠٥ د ر جنيه

ونفس الطريقة تتحدد أسعار الصرف بين الجنيه والعملات الأخرى فى ضوء علاقة كل منها بالد ولا الأمريكى . وأخذ البنك المركزى بهذا الأساس فى تحديد أسعار صرف العملات خلاف الد ولا الأمريكى بالنسبة للجنيه المصرى فى سوقى الصرف الرسمية (مجمع النقد الأجنبى لدى البنوك التجارية) ، أما عن سعر صرف الد ولا الأمريكى فى السوق الرسمية فهو شبه ثابت

من فترة لأخرى ومتحدد بطريقة اتفاقية مع صندوق النقد الدولي . وفي السوق شبه الرسمية يتمتع هذا السعر تقريبا بنفس القدر من الثبات نظرا لأن الفرق بين سعر الدولار في هذه السوق وسعره في السوق الرسمية هو نسبة ثابتة (+ ٢٠% منذ سنة ٨١) . . . وهكذا فإن سعر صرف أغلب العملات الأجنبية بالنسبة للجنيه المصري ، فـسـى السوقين الرسمية وشبه الرسمية ، لا يتحدد على أساس العلاقة المباشرة بين عرض تلك العملات والطلب عليها في السوق المصرية ، ولذا ان يشتقان من الطلب المتبادل على السلع والخدمات فيما بين مصر وكل من الدول أصحاب تلك العملات ، وإنما تتحكم في ذلك أسعار صرف الدولار في الأسواق العالمية ، ولذلك نتاجه الخطيرة من حيث تبعية قيمة الجنيه المصري بالنسبة لكافة العملات لأسعار صرف الدولار في الأسواق العالمية ، فمؤدى هذه التبعية مثلا أن يرتفع أو ينخفض سعر صرف الفرنك السويسري بالنسبة للجنيه المصري نتيجة تدفوره أو تحسن قيمة الدولار بالنسبة للفرنك السويسري في الأسواق العالمية ونقص النظرهما يبرره حجم الطلب المتبادل بين مصر وسويسرا لكل منهما على سلع وخدمات الأخرى .

وإذا كان الدولار يحتل مركز القاعدة لنظام وأسعار الصرف في السوقين الرسميتين وشبه الرسمية للصرف الأجنبي في مصر ، فلا يمكن القول بأن ذلك ينطبق أيضا على السوق السوداء (أو الحرة) للصرف الأجنبي ، ففي هذه السوق لا تتحدد أسعار صرف العملات خلاف الدولار بالنسبة للجنيه على أساس قيمة هذا الأخير بالنسبة للدولار ، وإنما نجد أن عامل العرض والطلب لكل من هذه العملات يكون لهما دور هام في تحديد سعر الصرف المحو لكل عملة بالنسبة للجنيه . ولعل ذلك من الناحية الاقتصادية أفضل مما يحدث في السوقين الرسمية وشبه الرسمية من تبعية قيمة الجنيه بالنسبة للعملات الأخرى لسعر صرف الدولار سواء بالنسبة للجنيه أو لباقي العملات . . . ومع ذلك لا تخلو السوق السوداء للصرف الأجنبي في مصر من عوامل تمطى للدولار قد را من الهيمنة على تحديد

أسعار صرف العملات الأخرى بالنسبة للجنيه ، ومن ثم تحد من فعالية قانون العرض والطلب بالنسبة لكل عملة في تحديد سعر صرفها بالنسبة للجنيه ولعل أهم هذه العوامل اثنين ، أولهما : أن الد ولا يتمتع بقبول دولي يكاد يكون عاما في تسوية مدفوعات ومن ثم فكثيرا ما يطلب التجار في هذه السوق د ولا رات لتسوية مدفوعات مقبولة بالفرنكات الفرنسية مثلا . ثانيهما : عامل نفسى يرتبط بالعامل الأول ، وغذيه أيضا د ولا رمة كثير من المعاملات الداخلية سواء ما كان منها متعلقا باحتياجات أساسية (كالحصول على مسكن) أو سلع معمرة (كالثلاجة والتلفزيون والسيارة) أو بالحصول على دخل (كالودائع الد لا رمة) أو حتى ما يعتقد في أن اقتناء أصدقاء بالد ولا رات يفضى على أصحابها قيمة اجتماعية أو يهيئ لهم سبلا من الترف لا تنوخر لحائزى الأصدقاء بالعملات الوطنية . . . وضاف الى هذين العاملين أن طريقة تحديد أسعار الصرف فى السوق الرسمية وشبه الرسمية بالارتباط بالد ولا رت مارس ولا شك تأثيرا على السوق الحرة بحيث تعزز المكانة التى يحتلها الد ولا ر فى المعاملات التى تتم فى هذه السوق .

على هذا النحو نكون قد عرضنا الخصائص المميزة لسوق الصرف الأجنبى فى مصر ، وقد رأينا أنها تتصف بالتشوه وعدم التجانس وحاولنا تفسير ذلك من خلال القوى الفاعلة فى هذه السوق . وإذا كنا فى هذا العرض قد تناولنا عدم استقرار وتناقض القوانين والقواعد والاجراءات التى تستن فى محاولات تنظيم هذه السوق ، الا أننا لم نعط اهتماما كافيا لما يطلق عليه نظام الاستيراد بدون تحويل عملة ولا لقوانين واجراءات تشجيع الاستثمارات الأجنبية باعتبارها من النظم والاجراءات المتعلقة بالصرف الأجنبى ، وقد تعتمدنا ذلك حتى نرجى مناقشة هاتين الناحيتين التنظيميتين فى إطار الأسباب الجوهرية لقد هور قيمة الجنيه المصرى ولا ارتفاع أسعار صرف العملات الأجنبية فى السوق المصرية ، وفيما يلى سنحاول تبين موقع وأهمية الاستيراد بدون تحويل عملة وقوانين تشجيع الاستثمارات الأجنبية بين الأسباب التى تفسر تد هور قيمة الجنيه المصرى .

(٣) أسباب تدهور قيمة الجنيه :

ما من شك في أن استمرار خصائص سوق الصرف الأجنبي في مصر يتيح التعرف على عدد من الأسباب التي تفسر تدهور قيمة الجنيه المصري في مواجهة العملات الأجنبية المختلفة ، ومع ذلك فإن مدى هذا التدهور وامتداد أجله فضلا عن اتساع دائرة آثاره تعد مبررات قوية لأن نولي تفسير هذه الظاهرة ما يستحقه من الاهتمام ، فقد يتيح لنا ذلك تلمس سبل علاج مشكلة تدهور قيمة الجنيه التي أصبحت تعد من أهم المشاكل المطروحة في ساحة الاقتصاد المصري في ضوء معطياته الراهنة .

وفي مجال البحث في أسباب تدهور قيمة عملة بلد ما ، لا يمكن الاقتصار على سوق الصرف في هذا البلد بتحليل خصائصها وتنظيمها والقوى الفاعلة فيها ، فذلك لا يغطي سوى الجانب النقدي للمشكلة في حين أن مشكلة سعر الصرف تجد جذورها في مجموعة العلاقات الهيكلية ، الاقتصادية والاجتماعية ، التي يترتب عليها انخفاض نسبه تغطية الصادرات للواردات ، أو في تعبير آخر قصور حصيلة الصادرات عن الوفاء بالمدفوعات اللازمة للواردات ، وهو قصور ذو آثار تراكمية في زيادة الطلب على العملات الأجنبية (وعرض العملة الوطنية) بمعدلات تفوق زيادة الطلب على العملة الوطنية (وعرض العملات الأجنبية) ونظرا على ذلك فإننا سنحاول ايضاح أسباب تدهور قيمة الجنيه على مستويين : الأول ، يخص العلاقات الهيكلية التي تفسر - بالأخص في الأجل الطويل - وجود مشكلة سعر الصرف بالنسبة للاقتصاد المصري . والثاني ، يتعلق بمسئولية ونظم سياسات الصرف الأجنبي في مصر عن تدهور قيمة العملة الوطنية .

١٠٣ تد هور قيمة الجنيه لأسباب هيكلية :

تعتبر العلاقة بين حصيلة الصادرات (منظورة وغير منظورة) والمدفوعات عـسـن
الواردات (منظورة وغير منظورة) هى المهد التى تنشأ فيه وتنمو مشكلة سعر الصرف فى
الدول الآخذة فى النمو ، فمعظم هذه الدول تعاني من انخفاض نسبة تغطية الصادرات
للواردات عن الواحد الصحيح ، بل وتدهور هذه النسبة على مر الزمن بالنسبة للتكثير
من هذه الدول . ويؤدى ذلك أن عجز ميزان المعاملات الجارية هو لب الأسباب
وراء تدهور قيمة عملات تلك الدول ، ومن الواضح أنه ما ان يتواتر هذا العجز من سنة
الى أخرى حتى يصبح هو ذاته مصدا لمزيد من المدفوعات الى الخارج (لتمويل فوائيد
وأقساط الديون الخارجية التى تستخدم فى مواجهة العجز) والتالى يصبح مصدا
لتزايد عجز ميزان المعاملات الجارية وميزان المدفوعات ، مما يعنى الدخول فى حلقة
مفرقة من العجز الذى يؤدى للاقتراض الخارجى الذى يؤدى بدوره لزيادة العجز ،
وتستحكم أجزاء هذه الحلقة عند ما يكون مصدا العجز تزايد أسعار الواردات بدرجة
أكبر من تزايد أسعار الصادرات (أى تدهور معدل التبادل الدولى الصافى) وكذلك
تزايد الواردات الاستهلاكية التى لا تخدم زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد القومى ،
وذلك ما يعنى أن قدرا كبيرا من الاقتراض الخارجى يستخدم لمواجهة تدهور معدلات
التبادل ولاشباع حاجات استهلاكية ليس لها آثارا ايجابية فى زيادة طاقة الاقتصاد القومى
على السداد أو علاج العجز فى ميزان المعاملات الجارية .

وفيما يتعلق بمصر نجد أنها تعتبر مثالا صارخا على العجز المزمن فى ميزان
المعاملات الجارية . فعبر ما يزيد عن ثلاثين سنة (١٩٥٠ - ١٩٨١) لم يحقق ميزان
المعاملات الجارية المصرى سوى عجزا دائما (باستثناء فائض ضئيل سنة ١٩٥٤) ذو

اتجاه تصاعدي . (٢٥) . وفي الجدول التالي نختار نسبة تغطية الصادرات (منظورة وغير منظورة) للواردات (منظورة وغير منظورة) كترجمة لمدى واتجاه هذا العجز . وأساس هذا الاختيار أن تلك النسبة توضح العلاقة بين عرض العملات الأجنبية (من جانب طالبي الصادرات المصرية) والطلب عليها (من جانب المستوردين المصريين) ، فضلاً عن أنها أحد المقاييس لمعدلات التبادل السلعية ، وعتقد البعض أنها أفضل مقياس لهذه المعدلات في حالة الدول الآخذة في النمو . (٢٦)

(٢٥) بلغ متوسط العجز السنوي لميزان المعاملات الجارية المصرية ٢٤١ مليون جنيه خلال الفترة ١٩٥٠-١٩٥٩ ، وارتفع هذا المتوسط إلى ٧٠٧ مليون جنيه خلال الفترة ١٩٥٩/٦٠ - ١٩٧١/٧٠ ثم واصل هذا المتوسط ارتفاعه ليبلغ ٥٨٦٩ مليون جنيه خلال الفترة ١٩٧١ - ١٩٨١/٨٠ (حسبنا هذه المتوسطات من : محمود عبد الحى : " دور التجارة الخارجية في التنمية الاقتصادية المخططة " مرجع سابق . جدول (٢) ص ١٦٢ البنك الأهلي المصري : " النشرة الاقتصادية " العدد الأول من سنوات مختلفة جداول ١/٣ (٦) .

(٢٦) انظر Mahmoud Salah : "Les termes de l'échange factoriels du Tiers Monde" op. cit. p.p.

جدول رقم (١)
نسبة تغطية الصادرات للواردات المصرية

الفترة	المتوسط السنوي لنسبة الصادرات الى الواردات (منظورة وغير منظورة) %
١٩٥٤ - ١٩٥٠	٩٣,٣
١٩٥٩ - ١٩٥٥	٨٨,٦
١٩٦٥/٦٤ - ٦٠/٥٩	٨٤,٦
١٩٧١/٧٠ - ٦٦/٦٥	٩٠,٢
١٩٧٥ - ١٩٧١	٦١,٨
١٩٨٠ - ١٩٧٦	٨٤,٧

المصدر : حسبنا أرقام هذا الجدول من الصادر المذكورة في هامش (٢٥) .

يتضح من أرقام هذا الجدول أن حصيلة الصادرات المنظورة وغير المنظورة ظلت خلال الفترة ١٩٥٠ - ١٩٨٠ قاصرة عن أن تغطي المدفوعات اللازمة للواردات المنظورة وغير المنظورة ، ومعنى ذلك أن الطلب على العملات الأجنبية من جانب المصريين (لدفع قيمة الواردات) يفوق دائما عرض هذه العملات من جانب من يطلبون الصادرات المصرية في الخارج ، وذلك هو الأساس في مشكلة ندرة العملات الأجنبية في مصر وأيضا فيما تشهده قيمة الجنيه المصري من تدهور في سوق الصرف المصرية وبناء على ذلك فإن مجموعة العلاقات الهيكلية التي تفسر قصور الصادرات عن تغطية الواردات ، تفسر أيضا تدهور قيمة الجنيه المصري .

ولعل هذه العلاقات ، وأكثرها أهمية في نفس الوقت ، هي مرونة الجهاز الإنتاجي فمن الملاحظ ضعف هذه المرونة مما يعنى ضعف فرص زيادة الصادرات بصفة عامة ،

ووجود ضغوط لزيادة الواردات بصفة عامة أيضا . ويمكن ايضاح مدى انخفاض مرونة الجهاز الاتاجى بطريقة تقريبية تتمثل فى نسبة معدل التغير السنوى فى اجمالى الناتج المحلى الى معدل التغير السنوى فى الطلب الكلى على الناتج المحلى ، ومعتبر الجهاز الاتاجى تام المرونة اذا كان ناتج هذه النسبة واحد صحيح ، ومعتبر منخفض المرونة اذا قل ناتج النسبة عن الواحد الصحيح ، ومرتفع المرونة اذا زاد ناتج هذه النسبة عن الواحد الصحيح . ومداهة فان صدق دلالة هذا القياس على مدى مرونة الجهاز الاتاجى تقتضى استخدام الاسعار الثابتة سواء بالنسبة لاجمالى الناتج المحلى أو بالنسبة للطلب الكلى . . . ولكن فى حدود البيانات المتاحة فاننا سنطبق هذه الطريقة باستخدام القيم بالاسعار الجارية لنصل الى نتائج تقريبية ولكنها معبرة نظرا لأن اتجاه الاسعار للارتفاع يسرى سواء بالنسبة للناتج أو بالنسبة للعناصر المكونة للطلب الكلى .

وضح الجدول التالى عناصر المقارنة التى تتيح لنا الحكم على مدى مرونة الاتاج الصناعى فى القطاع العام بالنسبة للطلب الكلى (طلب محلى + صادرات) .

جدول رقم (٢)
مرونة الناتج الاجمالي بالنسبة للطلب الكلى
(الانتاج الصناعى للقطاع العام)
١٩٧٤ - ١٩٧٩

السنة	معدل التغير السنوى فى الانتاج الصناعى للقطاع العام (١) %	معدل التغير السنوى فى الطلب الكلى (٢) %	مرونة الناتج بالنسبة للطلب (١) / (٢) %
١٩٧٤	صفر	صفر	صفر
١٩٧٥	١٤ر٢	٢٣ر٠	٦١
١٩٧٦	١٢ر٧	١٤ر٠	٩٠
١٩٧٧	١٨ر٦	٢٤ر٥	٧٦
١٩٧٨	١٨ر١	١٧ر٤	١٠٤
١٩٧٩	١٥ر١	٢١ر١	٧١

المصدر : حسبنا هذه المعدلات من البنك الاهلى المصرى : " النشرة الاقتصادية " مجلد ٣٥ العدد الأول ١٩٨٢ جداول ٤٠ ٧٠ ٨٠ ٩٨ ص ٣٢-٤١ .

وهكذا يتضح من ارقام هذا الجدول انخفاض مرونة الناتج الاجمالي للصناعة فى القطاع العام بالنسبة للطلب الكلى على المنتجات الصناعية ، ولا يتوقع أن يعرض القطاع الخاص (٢٧) هذا الانخفاض نظرا لأن مساهمته فى الانتاج الصناعى لا زالت متواضعة . كذلك فان اجمالى الناتج المحلى من الزراعة يكاد يكون عديم المرونة بالنسبة لتفسيرات

(٢٧) لا تتوفر لنا البيانات لاجراء المقارنة بالنسبة للقطاع الخاص .

الطلب على المنتجات الزراعية ، وللدلالة على ذلك نشير الى انه مع تزايد الطلب على الغذاء والكساء بحكم تزايد السكان فان اجمالى المساحة المحصولية يكاد يكون ثابتا ان لم يتجه الى الانخفاض . ففى خلال الفترة ١٩٧٠ - ١٩٨٠ نجد ان المتوسط السنوى لمعدل نمو السكان كان حوالى ٢,٤% فى حين ان المتوسط السنوى لمعدل نمو اجمالى المساحة المحصولية لم يتجاوز ٠,٣% (٢٨) بل واتجهت هذه المساحة الى الانخفاض من ١١٢٣٧ ألف فدان سنة ١٩٧٩ الى ١١١٣٢ ألف فدان سنة ١٩٨٠ ثم الى ١٠٣٠١ ألف فدان سنة ١٩٨١ . ومن ذلك يتضح ان العنصر الرئيسى فى الاتساع الزراعى (الأرض) يكاد يكون عديم المرونة بالنسبة لتزايد الطلب على المنتجات الزراعية (كما يعبر عنه فقط تزايد السكان وحتى مع اسقاط التزايد فى متوسط طلب الفرد على المنتجات الزراعية من الاهتبار) . وعلى الرغم من محاولات التغلب على محدودية المساحة المحصولية عن طريق جهود تحسين الانتاج وتكثيف عنصر رأس المال فى الاستغلال الزراعى ، الا أن ذلك لم يؤد خلال الفترة ١٩٧٠ - ١٩٨١ الى نجاح يذكر فى الارتفاع بمرونة انتاج المحاصيل الغذائية الرئيسية ولو الى مستوى تزايد الطلب الناشئ عن الزيادة الطبيعية فى السكان ، فقد كان المتوسط السنوى لمعدل نمو انتاج معظم المحاصيل الغذائية الرئيسية دون المتوسط السنوى لمعدل نمو السكان خلال الفترة المذكورة ، بل ان بعض المحاصيل الهامة سجل انتاجها اتجاها للانخفاض معظم سنوات الفترة فأصبح المتوسط السنوى لمعدل نمو انتاج هذه المحاصيل سالبا (الفول والأرز والذرة الرفيعة) .

موضح الجدول التالى هذه التغيرات .

(٢٨) حسبنا هذا المتوسط من الجدول ١/٤ بالنشرة الاقتصادية للبنك الأهلى - سنوات مختلفة .

جدول رقم (٣)

المتوسط السنوي لمعدل نمو انتاج المحاصيل الغذائية الرئيسية
(١٩٧٠ - ١٩٨١)

قمح	ذرة شامية	ذرة رفيعة	شعير	أرز	فول	بصل	قصب السكر
٢ر٤	٣ر٨	٢ر٥ -	٥ر٠	١ر٠ -	٤ر٥ -	٣ر٦	١ر٥

المصدر : حسبنا هذه المعدلات من البنك الأهلى المصرى : " النشرة الاقتصادية " العدد الأول من سنوات مختلفة ، جدول ٣/٤ (١) .

وهكذا يتضح من المقارنات التى تشملها الأمانة السابقة انخفاض مرونة عرض الانتاج المحلى بالنسبة لنمو الطلب المحلى . وقد انعكس ذلك بضعف فى فرص زيادة الصادرات وجمود هيكلها وضغوط لزيادة الواردات والأخص الواردات الاستهلاكية ، وترتب على ذلك أن تفاقم العجز فى الميزان التجارى ونمضا بمعدلات لم يسبق لها مثيل منذ سنة ١٩٧٤ وحتى سنة ١٩٨١ (بلغ متوسط معدل نمو عجز الميزان التجارى خلال هذه الفترة ٦٥٩% سنويا) ولم تفلح حركة التجارة غير المنظورة لصر (والتي حققت فائضا متزايدا خلال هذه الفترة بسبب تزايد تحويلات المصريين العاملين فى الخارج) فى سد عجز الميزان التجارى وإنما ساعدت على التخفيف من حدة تزايد هذا العجز ، ومن ثم انخفض المتوسط السنوى لمعدل نمو العجز فى ميزان المعاملات الجارية خلال نفس الفترة الى ٣٣٩% وطبيعة الحال تم تمويل هذا العجز عن طريق الاقتراض من ميسن الخارج ، مما أدى الى تراكم الديون الخارجية وتزايد أعبائها وأدخل مصر فى الحلقة المفرغة لتمويل عجز ميزان المعاملات الجارية عن طريق الاقتراض وهذا بدوره يزيد من حدة الاختلال فى ميزان المدفوعات .

وقد نأ الحديث عن تراكم وتزايد الديون الخارجية الى اختلال هيكل آخر يعبر عنه وجود هذه الديون ونموها . وتمثل هذا الاختلال فيما يعرف بفجوة الموارد المحلية ، وهى الفرق بين الاستثمارات المنفذة والمدخرات المحلية ^(٢٩) ، فمقتضى وجود هذه الفجوة ، فى ظل المسار الفعلى للاقتصاد المصرى منذ السبعينيات ، هو تزايد الاعتماد على العالم الخارجى فى صورة تزايد الواردات وتزايد الاقتراض من الخارج بما يتضمنه ذلك من زيادة حدة مشكلة ندرة العملات الأجنبية بالنسبة للاقتصاد القوس ومخلق ضغوطا لتدهور قيمة العملة الوطنية . وهنا يتعين أن نذكر بما سبق وأشرنا اليه من أن ما حصل عليه الدول الآخذة فى النمو - ومن بينها مصر - من قروض أجنبية لا يعزز مركز عملاتها الوطنية ، فالقاعدة أن هذه القروض مقيدة وتستهدف رفع طلب الدول الآخذة فى النمو على الواردات ومن ثم تؤدى لزيادة الطلب على عملات الدول المقرضة كما ان اسعار الفائدة التى تتضمنها هذه القروض تعنى التسليم بتدهور قيمة العملة الوطنية من خلال ما يعرف بسوق الصرف الآجل .

(٢٩) انظر رمزى زكى : "مشكلة التضخم فى مصر " الهيئة المصرية العامة للكتاب - القاهرة ١٩٨٠ ، ص ١٩٠ . وتنبهى ملاحظة ان تعريف فجوة الموارد المحلية بهذه الطريقة والمبسط بينها وبين تزايد الاقتراض من الخارج يعطى انطباعا بأن الاقتراض الأجنبى نوع من المديونية الحميدة لأنه يوجه للاستثمار لزيادة الطاقة الانتاجية للاقتصاد القوس وهذا الحكم ليس صحيحا على اطلاقه لا بالنسبة لنوعيات القروض طبقا للاغراض الستى تخصص لها ولا بالنسبة لكافة الدول . ومن ثم فاننا نرى ان ايضاح العلاقة بين ما يسمى بفجوة الموارد المحلية وزيادة المديونية الخارجية يقتضى تحليلا أعمق ، ولعل البداية السليمة لمثل هذا التحليل هى تحديد هل هذه الفجوة حتمية وفى أية حدود وطبقا لأية أنماط استثمارية واستهلاكية .

كذلك من الاختلالات الهيكلية التي تدفع الى زيادة الواردات ، الاختلال بهيكل الطلب المحلي وهيكل الانتاج ، وعلى الرغم مما تتطلبه دراسة هذا النوع من الاختلالات الهيكلية من دراسات جادة ومتعمقة الا أن بعض المقارنات المستقاة من البيانات المتاحة وما نشهده في حياتنا اليومية تكشف عن مؤشرات هامة لهذا الاختلال فعلى سبيل المثال لا زال الخبز يحتل مركز العصب في نمط الاستهلاك للشعب المصري بصفة عامة ما يعنى أن تزايد السكان يعرجم تلقائيا بزيادة الطلب على هذه السلعة ، ومع ذلك نجد أن انتاج سلع كالمية مثل الأنواع المختلفة من الحلويات والبجارجات ينمو بمعدلات تفوق كثيرا معدلات نمو انتاج الخبز ، بل ان نمو انتاج هذه السلع الكالمية يتم على حساب نمو انتاج تلك السلعة الأساسية ، والنتيجة هي ضغط متزايد لاستيراد القمح ودقيق القمح بحيث تضاعفت قيمة واردات القمح ما يقرب من ١٣ مرة فيما بين سنة ١٩٧٢ وسنة ١٩٨١ ، كذلك تضاعفت قيمة واردات دقيق القمح خلال نفس الفترة بمسا يقرب من ٣٣ مرة (٣٠) وطبيعة الحال فان ارتفاع الأسعار العالمية وتزايد عدد السكان يفسران جزئا من زيادة قيمة واردات القمح ودقيقه ، ولكن لا يجب المبالغة في تقدير أثر هذين العاملين ، فمثلا فيما بين ١٩٧٢ و ١٩٧٨ تضاعفت بالكاد الاسعار العالمية للقمح ودقيقه ، ولا يتوقع أن تكون هذه الاسعار زادت بحدة فيما بهيكل الانتاج خاصة وأن أسعار هذه السلعة في الأسواق العالمية تتأرجح بين الارتفاع والانخفاض (٣١) ، كذلك فان تزايد عدد السكان في مصر لا يكاد يفسر زيادة واردات القمح ودقيقه خلال هذه الفترة لا كثر من الضعف ٠٠ ومن ذلك يتضح أن تشو

(٣٠) حسبنا هذه الأرقام من البنك الأهلي المصري : " النشرة الاقتصادية " العدد الأول ١٩٨٢ ، جدول ٥ / ٢ (أ) وجدول ٥ / ٢ (د) .

(٣١) انظر : World Bank: Commodity Trade and Price Trends Report No. EC. 166/78. Edit 1978.

نمط الإنتاج وتشوه نمط الاستهلاك فيما يتعلق بالسلع التي تستخدم القمح والدقيق كمدخلات هو العامل الأساسي في تفسير الزيادات الهائلة في واردات القمح والدقيق . ورغم أن تزايد الواردات بهذه الصورة يعكس ضغطا من جانب الطلب كان يستوجب العمل على زيادة المساحات المزروعة قمحا وزيادة إنتاجية الفدان . إلا أن ذلك لا يكاد يكون ملموسا ، ففي خلال الفترة ١٩٧٢ - ١٩٨١ تكاد تكون المساحة التي زرع قمحا ثابتة أما عن إنتاجية الفدان فقد مالت لانخفاض طفيف فيما بين معظم سنوات هذه الفترة . (٣٢)

لا شك أن مجموعة الاختلالات الهيكلية التي أشرنا إليها ، فضلا عما شهدته السنوات السبعينية من انفتاح استهلاكي ، وانتشار حمى تقليد الأنماط الاستهلاكية في الدول المتقدمة ، بالإضافة إلى نمو قطاع الخدمات بمعدلات تفوق كثيرا معدلات نمو قطاعات الإنتاج السلعية ، وكذلك تفشي التضخم الحاد في أحوال الاقتصاد المصري ، كلها عوامل تفسر تخلف نمو الصادرات عن ملاحقة نمو الواردات ، وفي ذلك تكمن علة الجنيه المصري وتد هور قيمته سواء في الأجل القصير أو الطويل . غير أن هذا التد هور كان من الممكن أن يكون أقل حدة لو لم تتضافر أسباب أخرى في تحقيقه . وتعزى معظم هذه الأسباب إلى ما سبق وتناوله من خصائص سوق الصرف الأجنبي في مصر ، ومن سياسات ونظم أسعار الصرف وأجراءات الرقابة على الصرف الأجنبي التي لا تكاد تعرف الاستقـرار ونجمل فيما يلي أهم أسباب تد هور قيمة الجنيه التي تنبع من خصائص سوق الصرف في مصر وكذلك من سياسات ونظم الصرف الأجنبي ، على أن نختم البحث في هذه الأسباب بالقائه الضوء على الدور الذي يلعبه ما يسمى الاستيراد بدون تحويل عملة ، وكذلك سياسة تشجيع الاستثمارات الأجنبية في ظل القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ وتعديلاته ، في تخفيض تد هور قيمة الجنيه المصري بالنسبة للعملة الأجنبية .

(٣٢) راجع الجدول ٣/٤ (١) من النشرة الاقتصادية (العدد الأول ١٩٨٢) للبنك الأهلي .

٢٠٣ تدهور قيمة الجنيه لأسباب تتعلق بخصائص سوق الصرف وسياسات ونظم الصرف الأجنبي

من واقع التحليل الذى قدمناه عن تطور نظم وسياسات الصرف الأجنبي فى مصر وكذلك عن خصائص سوق الصرف المصرية ، يمكن أن نخلص الى عدة أسباب لتدهور قيمة الجنيه المصرى فى الأجل القصير ، وحكم استمرار تلك النظم والسياسات واستمرار هذه الخصائص لآجال طويلة ، فان تلك الأسباب أيضا تعزز أثر الاختلالات الهيكلية فى تدهور قيمة الجنيه المصرى . وفيما يلى نوجز هذه الأسباب :

(١) عدم اقتصار سوق الصرف المصرية ، فيما يتعلق بأداء وظيفة المقاصة ، على تسوية المدفوعات الدولية ، ومن ثم فهناك قدر كبير من الطلب على العملات الأجنبية يصدر عن الحاجة الى تسوية مدفوعات داخلية أو الحصول على سلع وخدمات ، بل وقد رمن الدخل ، مقرر عملا أو قانونا ، ان اقتناء العملات الأجنبية والدفع بها يعطى ميزات سعرية أو نوعية أو زمنية ، أو كلها معا ، بالنسبة لاقتناء هذه السلع والخدمات ، وشال ذلك السيارات والشقق وكثير من الأجهزة الكهربائية المنزلية ، والخدمات السياحية . . . وضمنون ذلك أن الممارسات العملية ، مستظلة أم لا بما هو مباح فى نظم وقوانين الصرف الأجنبي ، تؤدى لارتفاع الطلب على العملات الأجنبية فى مصر بدجة ملموسة لأسباب داخلية . ويزداد أثر المعاملات الداخلية فى رفع الطلب على العملات الأجنبية ، ومن ثم زيادة أسعار صرفها ، نتيجة لتضخم دورة انتقال العملات الأجنبية فيما بين من يحترفون تجارة العملة وأتباعهم من الوسطاء والسماسرة ، حتى وأن هدفت عمليات الصرف الأجنبي التى تتم فى هذا النطاق الى تسوية مدفوعات دولية .

(٢) أشرنا فيما تقدم الى أن وظيفة التغطية ضد مخاطر الصرف الأجنبي تؤدى ، فى سوق الصرف المصرية ، بطريقة معكوسة وهو ما يعنى أن التعاملين فى سوق

الصرف الأجنبي يستقر في وجدان الغالبية منهم ، لأسباب بعضها موضوعي والآخر نفسي ، ان اقتناء العملة الأجنبية ، فضلا عن أنه وسيلة التمتع بمزايا معينة ، يؤمن ثروتهم ضد مخاطر التدهور السريع للقوة الشرائية للعملة الوطنية ، ولا شك أن ذلك له انعكاساته في ارتفاع الطلب على العملات الأجنبية بالنسبة لعرضها ، ومن ثم تدهور قيمة العملة الوطنية .

(٣) يؤدى نشاط تجار العملة والسماسرة والمضارون في سوق الصرف المصرية الى مزيد من تدهور قيمة الجنيه ، فمع استمرار مشكلة ندرة العملات الأجنبية ، فانهم يعمدون دائما الى رفع أسعارها ، ومع ضعف وسائل السلطات النقدية والبنك المركزي في الهيمنة على شئون الصرف الأجنبي يصبح دور هؤلاء التجار والسماسرة والمضارون مستقلا الى حد كبير وموجها لحركة الأسعار في سوق الصرف على نحو يخدم مصالحهم الخاصة ولو على حساب مصالح المجتمع ككل .

(٤) يعد التناقض في نظم وسليسات الصرف الأجنبي وسحالات مواجهة مشكلة ندرة العملات الأجنبية أحد الأسباب الرئيسية لتدهور قيمة الجنيه المصري ، ويمكن توضيح ذلك من خلال الآتى :

أ - هناك تناقض رئيسي بين ثقل اعتماد السياسة الاقتصادية على الوسائل النقدية والمالية بهدف علاج مشكلة تفاقم عجز ميزان المدفوعات عن طريق تنمية الصادرات والحد من الواردات ، وبين عدم مرونة الجهاز الاتقاجسى بما لا يتيح تحقيق زيادة فى الصادرات دون ارتفاع الأسعار فى الداخل ، وما لا يتيح الحد من التزايد الكبير فى الواردات . ومن ثم فتخفيض قيمة الجنيه بصورة أو بأخرى لم يؤد سوى لمزيد من ارتفاع الأسعار فى الداخل ومزيد من تدهور قيمة الجنيه نفسه .

ب - بينما يمثل علاج مشكلة ندرة العملات الأجنبية ، في ضوء توجهات السياسة الاقتصادية في مصر ، حجر الزاوية بالنسبة لمختلف نظم وسياسات الصرف الأجنبي التي أتبعته والمتبعة حتى الآن ، فإن هذه النظم والسياسات تحتوي تناقضات وفجوات تعوق تحقيق هذا الهدف فإن لم تزيد من حدة مشكلة ندرة العملات الأجنبية . ولبيان ذلك نذكر أنه في الدول الآخذة في النمو كـ مصر يتعين أن يتحدد إطار مفهوم ندرة العملات الأجنبية من زاوية أهداف المجتمع في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، ولما كان على الدولة أن تضطلع بالمسئولية الرئيسية في تحقيق هذه الأهداف (٣٣) ، فإن إطار وحجم مشكلة ندرة العملات الأجنبية يحدد بمسدى التناسب والاختلال بين ما تحتاجه خطط ومراج التنمية من هذه العملات ، وما يؤهل من موارد النقد الأجنبي الى القنوات التي تسيطر عليها السلطات الاقتصادية والنقدية . وعلى هذا الأساس نجد أنه بينما استهدفت الدولة من رفع أسعار العملات الأجنبية في كل من السوقين الرسمية وشبه الرسمية زيادة مما يؤهل منها الى موازنة الصرف الأجنبي ، فإنها في نفس الوقت فتحت الباب واسعا لتسرب هذه العملات الى السوق السوداء بفعل السماح والتوسع في نظام ما يسمى بالاستيراد بدون تحويل عملة ، وأخيرا عدت الى الالفناء التدريجي لاختصاص لجنة البت لتصدير الحاصلات الزراعية (صدر قرار الوزير الخاص بذلك في أواخر مارس ١٩٨٣) وكان أحد مهامها الرئيسية تحديد حصة

(٣٣) على الرغم من أن السبعينيات شهدت في مصر ضغوطا وسياسات استهدفت تقليص حجم الدور الذي تقوم به الدولة ، على الأقل بالمقارنة بدورها خلال الفترة السابقة على السبعينيات ، إلا أن عوامل موضوعية ، اقتصادية واجتماعية وسياسية ، فرضت استمرار قيام الدولة بدور رئيسي في الحياة الاقتصادية والاجتماعية في مصر .

أدنى لأسعار التصدير ، وقد ترتب على هذا الالغاء انخفاض أسعار تصدير كثير من هذه السلع بل وتفاوت هذه الأسعار بالنسبة للسلعة الواحدة (٣٤) ، وما من شك أن ذلك سيؤدي الى انخفاض فى الحصيلة على الأقل التى يفصح عنها الصددون ، من تصدير هذه السلع .

ح - بينما يعاني الاقتصاد المصرى من ندرة فى العملات الأجنبية تقتضى ترشيده استخدام المتاح منها وخضوعه لإدارة السلطات النقدية (أما بوسائل مباشرة أو بوسائل غير مباشرة) اتجهت سياسات ونظم الصرف الأجنبى ، خاصة تلك التى اتبعت منذ السبعينيات ، الى التوسع فى التصريح للمصدرين وذوى الإيرادات بعملات أجنبية فى الاحتفاظ بأرصدتهم منها والتصرف فيها بأنفسهم أو بالبيع للغير ، وذلك على الرغم مما هو واضح من اتجاه نشاط القطاع الخاص فى الاستيراد الى السلع الكمالية والفاخرة ، ومع التوسع فى التصريح لهذه الفئة فى الاحتفاظ بأرصدتهم من العملات الأجنبية ، فإن ذلك يؤدي الى التوسع فى عمليات الاتجار فى العملة فى نطاق السوق السوداء (أو السوق الحرة) دون أن يكون مصرحاً للبنك المركزى التدخل بعمليات تعويضية فى تلك السوق للحفاظ على قيمة الجنيه المصرى ، فضلاً عن عدم توفير الأرصدة التى يمكن أن تخصص لهذا الغرض ومن ثم عدم السيطرة على حركة أسعار الصرف فى هذه السوق غير المعلنة .

د - يترتب على عزل الجنيه المصرى عن التداول فى أسواق الصرف الخارجية بتحريم قبوله فى الوفاء بقيمة الصادرات المصرية منظورة وغير منظورة ، مع انعدام السيطرة

(٣٤) راجع الاهرام الاقتصادى : العدد ٧٤٤ : ابريل ١٩٨٣ ، ص ٦
العدد ٧٤٥ : ابريل ١٩٨٣ ، ص ٨

على قيمته وعلى أسعار الصرف في أسواق الصرف المحلية . الاخلال بقسوى العرض والطلب على العملات الأجنبية على نحو يعزز من أثر الضغوط السرى تما رسها قوى الطلب وقلص من امكانيات استجابة جانب العرض مما يسودى الى التدهور المستمر فى قيمة الجنيه والارتفاع المستمر فى أسعار صرف تلك العملات ، والأخص الدولار ، فى أسواق الصرف المحلية .

هـ - لعله من قواعد الادارة النقدية السليمة ، فيما يتعلق بالصرف الأجنبى ، الا تستسن السلطات نظما وقواعد للتعامل من شأنها زيادة حدة الطلب على العملات الأجنبية ، ولكن هذه القواعد كثيرا ما أهدرت خلال تطورات وتغيرات نظم وسياسات الصرف الأجنبى فى مصر ، فتارة تمنع الامتيازات السعرية والنوعية للدفع بالعملات الأجنبية فيما يتعلق بسلع أساسية وتارة يتم التمييز فى أسعار الفائدة لصالح الایداعات بالعملات الأجنبية ، وتارة ثالثة يفرض على المواطنين تسديد الجمارك بالعملات الأجنبية . وهذـه الاجراءات أدت حين تطبيقها الى زيادة حدة الطلب على العملات الأجنبية ورفع أسعارها ومن ثم مزيد من تدهور قيمة الجنيه المصرى .

(٥) اذا كنا قد أشرنا حالا الى التمييز فى أسعار الفائدة على الودائع والمدخرات لصالح ما يكون منها بالعملات الأجنبية ، بمعنى ارتفاع أسعار الفائدة على الودائع والمدخرات بتلك العملات عنها بالنسبة للعملة الوطنية ، فان هذا التمييز قد انقضى منذ وقت قريب . فعند ما يقرب من العام اتجهت السلطات النقدية والمالية الى رفع أسعار الفائدة على الودائع بالعملة المحلية عنها بالنسبة للودائع بالعملات الأجنبية ، وقد سبقت لنا الاشارة الى أن هذه خطوة فى الاتجاه السليم نحو تعزيز مركز الجنيه المصرى واسترداد جزءا من الكرامة المهدرة للعملة الوطنية . غير

أن امان النظر يكشف عن ضعف فعالية هذا التمييز في أسعار الفائدة لصالح العملة الوطنية في الحفاظ على قيمتها ، ويرجع ذلك أساسا الى أن القواعد المتبعة لا زالت تبيح للبنوك أداء الفوائد على الايداعات بعملات أجنبية بذات عملة الايداع ، وتتخذ البنوك من هذا التصريح قاعدة بحيث أن الفوائد على الايداعات بالدولار مثلا تدفع بالدولار ، ونتيجة لهذا الالتزام يتولد قدر من الضغوط على البنوك لاستثمار ايداعات النقد الأجنبي خارج الوطن حتى يمكن ضمان عائدها بالعملات الأجنبية ، والذات العملات الحرة ، وهو ما يعنى أن تخرج معظم هذه الايداعات من نطاق المعرض في السوق المحلية من العملات الأجنبية وهو ما يسهم في زيادة الفجوة بين الطلب المحلي على تلك العملات وما هو معرض منها . وقد يكون من الممكن التغلب على هذا الأثر السلبي لو كانت البنوك تستثمر ما تجمعونه من ودائع بالعملات الأجنبية في إنشاء ومهمل صناعات تصديرية ولكن ذلك لم يحدث بدرجة تذكر لأسباب وأهتارات لا مجال لتقييمها هنا . . . فضلا عن ذلك فإن التصريح بدفع الفوائد بالعملات الأجنبية يتضمن في نفس الوقت نفيا لأثر التمييز في أسعار الفائدة لصالح العملة الوطنية ، ذلك ان ما يحصل عليه أصحاب الودائع بالعملات الأجنبية من فوائد بمسندات العملات يباع في السوق السوداء طبقا لأسعار الصرف التي تتضمن تدهورا مستعرا في قيمة الجنيه المصري .

(٦) ان تعدد أسواق وأسعار الصرف في مصر يعنى التسليم بتدهور قيمة الجنيه المصري والتسليم بمعجز السلطات النقدية عن وقف هذا التدهور ، وذلك ما يؤدى الى مزيد من تدهور قيمة العملة الوطنية والى ضغوط لتخفيضها بصفة رسمية على نحو مما أشرنا اليه عندما بينا أن السوق السوداء للصرف الأجنبي توجه تطورات أسعار

الصرف في السوقين الرسمية وشبه الرسمية على نحو ينطوي على تخفيض مستمر فسي
قيمة الجنيه المصري .

والإضافة إلى ما تقدم عن تدهور قيمة الجنيه لأسباب تتعلق بخصائص سوق
الصرف وسياسات ونظم الصرف الأجنبي في مصر ، فإن ما يسمى بنظام الاستيراد بسد ون
تحويل عملة وكذلك قواعد وتسهيلات تشجيع الاستثمار العرس والأجنبي في مصر قد كان
لهما دور نشط وفعال في تدهور قيمة الجنيه ورفع أسعار صرف العملات الأجنبية ، وذلك
ما نحاول توضيحه بإيجاز فيما يلي :

٣٠٣ الاستيراد بد ون تحويل عملة وتدهور قيمة الجنيه :

أشرنا فيما تقدم إلى أن " الاستيراد بد ون تحويل عملة " اصطلاح أطلق مجازاً
للدلالة على الواردات التي لا تلتزم الحكومة (من خلال الميزانية النقدية) أو البنوك
الوطنية بتوفير النقد الأجنبي اللازم لتمويل مدفوعاتها ، ومن ثم ينصرف الأمر إلى تدبير
المستوردون بطرقهم الخاصة للنقد الأجنبي المطلوب لدفع قيمة الواردات التي تدخل
تحت هذا النظام ، ولكن ذلك في النهاية يعني تحويلاً من موارد المجتمع ككل من النقد
الأجنبي . . . كذلك سبقت لنا الإشارة إلى التفاضل منذ سنة ١٩٦٨ عن ضرورة توضيح
وإثبات مصدر العملات التي تستخدم في الاستيراد وفقاً لهذا النظام ، فضلاً عن التوسع
في تطبيقه بزيادات تدريجية في قيم ونوعيات الواردات المسموح بتحويلها بهذه الطريقة (٣٥)
ونعتقد أنه ما لم يتم حائل قانوني أو سياسي بد ون تمكين المصريين من تحويل أرصدهم
من العملات الأجنبية إلى أرض الوطن ، فإن الأخذ بنظام الاستيراد بد ون تحويل عملة

(٣٥) راجع الفقرة الخاصة بالتمهيرات النقدية خلال الفترة ٦٨ - ١٩٧٣ فيما تقدم .
وانظر : معهد التخطيط القومي : " تقييم سياسات التجارة الخارجية والنقد
الأجنبي وسبل ترشيدها " ، مرجع سابق ص ٦٥ - ٧٠ .
وتعين الرجوع لمذكرة المعهد هذه لمزيد من التقييم لنظام الاستيراد بد ون تحويل
عملة .

والتوسع في تطبيقه ودراجات شموله ، على نحو ما حدث منذ سنة ١٩٦٨ وحتى الوقت الحاضر ، لا يعنى سوى التسليم بوجود اختلالات جوهريّة في نظم وأسعار الصرف الأجنبي التي تتبناها الدولة بحيث يترتب عليها عزوف قدر متزايد من الأرصدة بالعملات الأجنبية عن الانسياب الى الاقتصاد القوس من خلال البنوك والمؤسسات المالية المعتمدة من الدولة .

وإذ يدعى فأننا نستبعد تبرير الاستيراد بدون تحويل عملة بحالة التغلب على مشكلة ندرة العملات الأجنبية . فإذا ما تحدد مفهوم هذه الندرة بالمقابلة بين ما تسيطر عليه السلطات النقدية من أرصدة بالعملات الأجنبية وبين ما تحتاجه خطط برامج التنمية من هذه العملات ، فمن الواضح أن الاستيراد بدون تحويل عملة لا يسهم كثيرا في حل المشكلة على هذا المستوى لأن الوسائل المباشرة أو غير المباشرة ، للسيطرة على هذا النوع من الاستيراد إما أنها محدودة الفعالية (وهو ما يشبه اضطرار الدولة الى التوسع المستمر في قوائم السلع التي يمكن استيرادها بهذه الطريقة) أو أنها تؤدي لانكماش كبير في الواردات بهذه الطريقة مع عدم انسياب الأرصدة التي كانت تمويلها الى الداخل في صورة نقدية . وإذا ما تحدد مفهوم الندرة بالمقابلة بين اجمالي موارد المجتمع من العملات الأجنبية وبجمل احتياجاتها ، فإن الاستيراد بدون تحويل عملة ليس له أدنى أثر في زيادة المعروض من العملات الأجنبية بالنسبة للمجتمع ككل في حين أنه يخلق طلبا اضافيا على تلك العملات من خلال تغذيته لأنماط استهلاكية قائمة على الاستيراد ، وهنا يتعين أن نشير الى أن هذا النظام له آثار ضارة في تغذية الاستهلاك الترفي لأنواع من الكماليات والسلع المظهرية التي لا تتناسب ومستوى نمو وتطور الاقتصاد القوس ، وتترتب هذه الآثار من خلال الاستيراد المباشر للسلع الكمالية والترفيه ومن خلال التركيز في استيراد مستلزمات الانتاج على المدخلات اللازمة لتجميع أو انتاج مثل هذه السلع محليا .

(*) كما تتحدد في ضوء خطط الانتاج والاستثمار وفي ضوء انتخاب نمط اجتماعي للاستهلاك .
بتمشيق مع درجة تطور قوى الانتاج .

مناف على ذلك فان الاستيراد بدون تحويل عملة يخلق ضغطا على موارد المجتمع من العملات الأجنبية دون أن يؤدي من الناحية العملية الى زيادة المعروض من تلك العملات بالنسبة للمجتمع ككل ، وهو ما يؤدي الى تدهور في قيمة العملة الوطنية

وزداد تأثير هذا النظام على تدهور قيمة العملة الوطنية اذا ما أخذنا في الاعتبار حقيقتين رئيسيتين : أولاها : التزايد المستمر في الواردات بكافة أنواعها وعدم مرونة الطلب الداخلي على معظم هذه الواردات ، ولذلك أسبابه الهيكلية المرتبطة بالطاقة الانتاجية للاقتصاد القوي كما أن له أسبابا أخرى لا تقل عن ذلك أهمية ، ومنها تشوه الأنماط الاستهلاكية في المجتمع المصري تحت تأثير الانفتاح الاستهلاكي وما صاحبه من اختلالات اقتصادية واجتماعية . ومحصلة هذه الأسباب انعدام او ضعف مرونة الطلب على كثير من الواردات مما يؤدي للمستورد من قوة في التحكم في أسعار هذه الواردات ورفعها بمعدلات تفوق تدهور أسعار صرف الجنيه بالنسبة للعملات الأجنبية وتضمن لهم هوامش ربح مرتفعة . ومعنى ذلك أنه عن طريق المعدلات المرتفعة لنمو الطلب على الواردات وضعف مرونته يكتسب المستوردون عن طريق نظام الاستيراد بدون تحويل عملة سلطة فعلية تخول لهم شراء العملات الأجنبية من السوق السوداء وأسعار متواصلة الارتفاع ، مما يعنى مزيدا من تدهور قيمة العملة الوطنية . وثانيهما : ان هذا التدهور لا يقتصر حده على عمليات الصرف الأجنبي في السوق السوداء ، وهي السوق التي من خلالها يتم تمويل الاستيراد بدون تحويل عملة ، وانما يتعداه الى السوقين الرسمية وشبه الرسمية للصرف الأجنبي . ذلك أن أسعار الصرف في هذين السوقين تلتفت وراء أسعار الصرف في السوق السوداء على نحو ما أوضحت لنا التجربة التاريخية عبر السنوات الخمسة عشر الماضية .

واذا ما أخذنا في الاعتبار ان الدولة حينما قننت وجود سوقين للصرف الأجنبي (منذ انشاء السوق الموازية للنقد) وانتهت بهذا الاجراء الى وجود مجمع للنقد الأجنبي

لدى البنك المركزى (يطبق فيه السعر الرسمى ٧٠ قرشا للدولار) ومجمع للنقد الأجنبى لدى البنوك التجارية (يطبق فيه السعر التشجيعى ٨٤ قرشا للدولار) . فقد استهدفت من وراء ذلك زيادة موارد الميزانية النقدية من النقد الأجنبى لتوجيه استخداماته وفقا لخطط و برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية . . . ولكن التصريح بالاستيراد بدون تحويل عملة والتوسع فيه يؤثر سلبا على تحقيق هذا الهدف . نظرا لأن الاستيراد وفقا لهذا النظام يعمل من مدخرات المصريين العاملين فى الخارج على حساب ما كان يمكن أن ينساب منها الى الاقتصاد القومى فى صورة تحويلات نقدية من خلال البنوك المعتمدة . فعلى سبيل المثال نجد أن التحويلات النقدية للمصريين العاملين بالخارج (من خلال البنوك) قد زادت من ١٤٨٧ مليون جنيه سنة ١٩٢٤ الى ٦١٠٥ مليون جنيه سنة ١٩٢٩ . فى حين أن التحويلات العمينية (استيراد بدون تحويل عملة) قد زادت من ٤٦ مليون جنيه الى ٨٣٩٣ مليون جنيه خلال نفس الفترة . وعلى الرغم من وجود عوامل تدعو الى الاعتقاد بميل تقديرات التحويلات العمينية للانخفاض (فهى مثلا لا تشمل الواردات بصحبة الركاب) الا أن المقارنة كافية لتوضيح أن نظام الاستيراد بدون تحويل عملة يخرج قدرا متزايدا من العرض المتاح للعملات الأجنبية من تحت سيطرة وتوجيه السلطات النقدية والاقتصادية .

ومن جهة أخرى فأننا نعتقد أن اباحة الاستيراد بدون تحويل عملة ، من شأنها أن تشجع عمليات غير مشروعة لتهرب العملة عن طريق التلاعب فى أسعار الصادرات وفى أسعار الواردات حتى تلك التى تتم من خلال مجمعى النقد الأجنبى . فلا يستبعد أن كثيرا أو قليلا من المصددين يثبتون فى المستندات التى بموجبها يلتزمون باستيراد حصة صادراتهم أسعارا لهذه الصادرات أقل مما حصلوا عليه ، ولا يستبعد أن كثيرا أو قليلا من المستوردين يثبتون فى المستندات التى بموجبها يحولون قيمة وارداتهم السي

الخارج أسعارا لهذه الواردات أعلى مما يدفعونه فعلا ، وفي كلتا الحالتين يحتفظون بغروق الأسعار هذه في حسابات لهم لدى البنوك الأجنبية بالخارج . ولا شك في أن نظام الاستيراد بدون تحويل عملة هو أفضل ما يمكن أن يغريهم على ذلك ، فالأصدة السنتي تتجمع بهذه الطريقة تستخدم في تمويل واردات طبقا لهذا النظام وأسعار صرف مرتفعة بالنسبة للعملة الوطنية ، هذا فضلا عن ارتفاع المتواصل في أسعار بيع هذه الواردات في السوق المحلية ومعنى ذلك أن نظام الاستيراد بدون تحويل عملة (ومن ثم السوق السوداء للصرف الأجنبي) لا يقلص من موارد مجعوى النقد فقط عن طريق الاستثمار بنصيب مزايد من مدخرات المصريين العاملين بالخارج وإنما من المرجح أن ذلك يحدث أيضا عن طريق الاقتطاع من أوجه الحصيلة المقررة لهذين المجمعين والبالغة في أوجسها الانفاق التي تتم من خلالها .

٤٠٣ سياسة تشجيع الاستثمارات الأجنبية وتدوير قيمة الجنيه :

على الرغم من أن محاولات تشجيع واجتذاب رؤوس الأموال من الخارج في صور استثمار مباشرة أو غير مباشرة داخل الاقتصاد المصري ليست جديدة ولا وليدة السبعينيات إلا أنه " لا يمكن القول بأن الدولة فيما قبل سنة ١٩٧٢ وحتى سنة ١٩٥٢ قد عمدت إلى إعادة النظر في الأسس الاقتصادية والاجتماعية للنظام بهدف استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية " (٣٦) . ويفسر ذلك بأنه لم يكن معولا على تلك الاستثمارات لتلعب الدور الرئيسي في حل مشاكل الاقتصاد المصري وإنما كان هناك عمل متواصل ليضطلع الجهد الوطني بالدور الرئيسي في هذا المجال . ولكن النظرة اختلفت فيما بعد سنة ١٩٧٢

(٣٦) اجلال راتب ومحمود عبد الحى : " تقويم موقف الاستثمارات العربية والأجنبية في السبعينيات " معهد التخطيط القوسى - مذكرة خارجية رقم ١٣٢٦ ، يونيو ١٩٨٢ ، ص ٢ .

فساد الاعتقاد بإمكانية اجتذاب رؤوس الأموال العربية والأجنبية لتلعب دورا رئيسيا فى حل مشاكل مصر الاقتصادية . وكان من نتيجة ذلك أن سعى الدولة لاجتذاب رؤوس الأموال هذه اقترن ، وخاصة منذ سنة ١٩٢٤ ، بإعادة النظر فى الأسس الاقتصادية والاجتماعية للنظام ، وكان ما يسمى " بسياسة الانفتاح " وليدا لهذا الاتجاه وقد وضعت بذور هذه السياسة فى أواخر سنة ١٩٢٢ حين بدأ التفكير فى انشاء السوق الموازنة للنقد ، وتوجت هذه السياسة بصدور القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٢٤ لاستثمار رأس المال العرسى والأجنبى والذي عدل بالقانون ٣٢ لسنة ١٩٢٧ ولنسبنا الآن فى معرض تقييم شامل لهذه السياسة ولا لاجراءات وقوانين تشجيع الاستثمارات العربية والأجنبية (٣٧) وإنما ما يعيننا فى هذا المقام هو استيضاح أثر سياسة تشجيع استثمار رأس المال العرسى والأجنبى ، فى ظل القانونين المشار اليهما ، على مشكلة سعر الصرف فى الاقتصاد المصرى .

ولكى نمضى بالتحليل فى اتجاه هذا الهدف المحدد ، يتعين ابتداءً أن نذكر تصحيحا واجبا فى شأن تسمية هذا القانون وتعديلاته فهو ليس بقانون لاستثمار رأس المال العرسى والأجنبى ، ونحن فى ذلك لا نجافى الحقيقة برفض هذه التسمية وذلك لسببين رئيسيين أولهما : يتعلق ببيورة الاهتمام فى هذا القانون ، والتي تتمثل فى تشجيع تدفق النقد الأجنبى الى الاقتصاد القومى ، ويبدو ذلك واضحا من احتلال شئون النقد الأجنبى مكانة بارزة فى كثير من بنود هذا القانون ، فضلا عن أن جنسية العملة لا جنسية المستثمر تكاد تكون هى معيار خضوع النشاط للقانون المذكور ، ويتضح ذلك من ثانى السببين اللذين يبرران رفضنا لتسمية القانون ٤٣ وتعديلاته بقانون استثمار رأس المال العرسى

(٣٧) لمثل هذا التقييم انظر : اجلال راتب ومحمود عبد الحى ، المرجع السابق .

والأجنبي ، ويشمل هذا السبب الثاني فى أن النسبة الغالبة من الاستثمارات التى ووفق عليها والأخص ما دخل منها حيز التنفيذ والتشغيل فى ظل هذا القانون مملوكة لمصريين (٣٨) ، والمبرر الأساسى لخضوع هذه الاستثمارات لذلك القانون هو أنها مملوكة بنقد أجنبى ٠٠٠ وناء على ذلك قد يكون من الأفضل تسمية القانون ٤٣ وتعديلاته ، بقوانين "تمويل الاستثمارات بالنقد الأجنبى" وهو ما يعنى أن اقتصادى معهد التخطيط القومى فى مصر قد أصابوا كبدا الحقيقة عندما اعتبروا قوانين "تشجيع الاستثمارات الأجنبية كأحد سياسات النقد الأجنبى" (٣٩) . ومن ثم فإن انعكاسات تلك القوانين ، وسياسة الانفتاح التى ترتبط بها ، على مشكلة ندرة العملات الأجنبية وتدهور قيمة الجنيه المصرى بالنسبة لتلك العملات يجب أن تكون أحد المعايير الأساسية للحكم على هذه القوانين وتلك السياسة .

فإذا ما استندنا الى هذا المعيار يمكن القول بأن سياسة الانفتاح بروتها ، وكذلك قوانين الاستثمار التى واكتها ، لم يكن لها أى أثر ايجابى فى علاج مشكلة ندرة العملات الأجنبية ولا فى الحد من تدهور قيمة الجنيه المصرى ، بل على العكس فإن هذه السياسة وتلك القوانين قد زادت من حدة مشكلة ندرة العملات الأجنبية وتدهور سعر صرف الجنيه المصرى ، وذلك ما يؤيد تطور الأمور فى الواقع الملموس ، فالفترة من سنة ١٩٧٤ الى سنة ١٩٨٢ شهدت تدهورا متواصلا فى قيمة الجنيه بالنسبة للعملات

(٣٨) انظر : اجلال راتب ومحمود عبد الحى : مرجع سابق ص ١٥ ، حيث يبين المؤلفان أن نسبة ٦٧% من الاستثمارات التى بدأت الانتاج والتى تحت التنفيذ حتى ١٩٨١/١٢/٣١ مملوكة لمصريين .

(٣٩) انظر : معهد التخطيط القومى : "تقييم سياسات التجارة الخارجية والنقد الأجنبى ٠٠٠" مرجع سابق ، الفصل الثالث .

الحرّة (والأخص بالنسبة للدولار) فخلال معظم سنوات هذه الفترة تخطى سعر الدولار في السوق السوداء المائة قرش ، بل انه بلغ حوالى ١٢٠ قرشا في بعض شهور السنوات ١٩٨٠ و ١٩٨١ (تحدث طفرات في ارتفاع سعر الدولار عادة خلال الفترة من أكتوبر الى مارس حيث يقل ما يعرضه المصريون العاملون في الخارج من عملات أجنبية) ، ويتأرجح سعر الدولار حاليا (٤٠) في تلك السوق حول ١١٥ قرشا .
ويعتبر هذا الارتفاع في سعر الدولار في السوق السوداء ، في فترة سياسة الانفتاح ، ارتفاعا كبيرا اذا ما قورن بمتوسط سعر الدولار في تلك السوق خلال الفترة ٦٨ - ١٩٧٤ حيث تأرجح هذا السعر حول ٧٥ قرشا على الأكثر (٤١) ويتضح مدى الانخفاض في قيمة الجنيه اذا ما تذكرنا أنه خلال فترة الانفتاح (بالتحديد في أول يناير ١٩٧٥) تم تخفيض السعر الرسمي للجنيه بالنسبة للدولار بحوالى ٤٤% ليصبح سعر الدولار بصفة رسمية ٧٠ قرشا ، وعلى الرغم من أن هذا السعر الذي اتفق عليه مع صندوق النقد الدولي ، كان يؤمل أن يكون سعرا موحدا لسوق الصرف الرسمية (مجمع النقد الأجنبي لدى البنك المركزي) وشبه الرسمية (مجمع النقد الأجنبي لدى البنوك التجارية) إلا أن تزايد الطلب على العملات الحرّة بالنسبة للمعروض منها دفع السلطات النقدية الى التسليم بافتراق السعر في السوق مرة أخرى فظل سعر الدولار ٧٠ قرشا تقريبا في السوق الرسمية ، بينما رفعت هذه السلطات سعر الدولار (أى خفضت قيمة الجنيه) في السوق شبه الرسمية ليبلغ حوالى ٨٤ قرشا في أغسطس ١٩٨١ .

(٤٠) أغسطس - سبتمبر ١٩٨٣

(٤١) هذا السعر تقد يرى وحسبناه على أساس أن متوسط العلاوة التشجيعية لتحويلات العملات الحرّة بواقع ٤٢% من متوسط السعر الرسمي (حوالى ٤١٤ قرشا) خلال الفترة ١٩٦٨ - ١٩٧٤ . ثم افترضنا أن أسعار السوق السوداء تزيد عن السعر التشجيعى في تلك الفترة بحوالى ٢٥% .

والواقع أنه منذ وجد هذين السوقين جنباً إلى جنب فإنهما لم يعرفا من الناحية العملية سعراً موحداً للصرف ، فالبنوك التجارية كانت ولا زالت تطبق على مبيعاتها من العملات الأجنبية ما يشبه العلاوة التى تضاف إلى سعر البيع تحت بند " فرق تدبير العملة " .
والآن يكاد هذا البند يغطى الفرق بين سعر الصرف فى نطاق مجمع البنوك التجارية (سعر البيع) وبين سعر الصرف فى السوق السوداء .

يتضح إذا أن سياسة الانفتاح وتشجيع الاستثمارات بالعملات الأجنبية قد واكبها مزيد من التدهور فى قيمة الجنيه وزيادة حدة مشكلة ندرة العملات الأجنبية ولا شك لدينا فى مساهمة تلك السياسة وقوانينها فى تغذية وزيادة حدة هذه الاتجاهات ، ويمكن تفسير ذلك بنوعين من الأسباب ، أسباب اقتصادية ، وأسباب تنظيمية تتعلق بقوانين الاستثمار بالنقد الأجنبى .

١٠٤٠٣ الأسباب الاقتصادية :

يمكن اجمالاً أهم هذه الأسباب فيما يلى :

١ - لا يختلف المهتمون بشئون الاقتصاد المصرى على أن الانفتاح حتى الآن هو قس الغالب انفتاح استهلاكى . وتلك حقيقة تؤيدها الأرقام . ففى محاولة لتتبع أثر مشروعات الانفتاح الاقتصادى (٤٢) (وهى التى أنشئت فى ظل القانون ٤٣ وتعديلاته) على الانتاج وهيكلة الاقتصاد القومى ، وجدنا أن نصيب القطاعات السلعية من مجموع الاستثمارات التى بدأت الانتاج والمشروعات تحت التنفيذ يمثل حوالى ٣٦% من مجموع هذه الاستثمارات حتى ١٩٨١/٦/٣٠ ، فى حين أن قطاع التوزيع استأثر بنسبة ٤٨,٦% والنسبة الباقية من هذه الاستثمارات

(٤٢) انظر : اجلال راتب ومحمود عبد الحى ، مرجع سابق ، ص ١٩ - ٢١ .

(٢٣,٤%) للخدمات . ولا شك أن ارتفاع نسبة الاستثمارات في قطاع التوزيع قد ارتبط بصفة أساسية بتزايد الأهمية النسبية للتجارة الخارجية في الاقتصاد القومي ، وتشير الإحصاءات إلى أن نشاط الاستثمار لعب الدور الرئيسي في هذا التزايد (٤٣) بينما التصدير قد لعب الدور الثانوي ، فانخفاض نسبة الاستثمارات الانفتاحية في القطاعات السلعية لم يكن من شأنه أحداث زيادة تذكر في الأنشطة التصديرية (٤٤) وتؤكد سيطرة الصفة الاستهلاكية على المشروعات الانفتاحية إذا ما أضفنا إلى استثماراتها في قطاعات التوزيع (٤٨,٦%) استثماراتها في قطاع الخدمات (٢٣,٤%) فهذه الأخيرة ذات صفة استهلاكية غالبية .

ب - لم تسهم مشروعات الانفتاح - على نحو ما أشرنا حالا - بزيادة تذكر في الصادرات ومن ثم فآثارها في زيادة عرض العملات الأجنبية عن هذا الطريق لا يذكر . بينما يمكن أن نعزو إلى سياسة الانفتاح وإلى مشروعاته معظم الزيادة في الواردات ، والتي بلغ المتوسط السنوي لمعدل زيادتها خلال الفترة ١٩٧٤-١٩٨١ حوالي ٣,٤% في حين كان المتوسط السنوي لمعدل الزيادة في هذه الواردات لا يتعدى ٢,٥% خلال الفترة ١٩٦٧-١٩٧٣ (٤٥) وقد صاحب سياسة الانفتاح والمشروعات المتعلقة بها تزايد في الواردات الاستهلاكية بمعدلات بالغة الارتفاع .

(٤٣) انظر : البنك الأهلي المصري ، النشرة الاقتصادية ، المجلد ٣٥ ، العدد الأول ١٩٨٢ ، الجداول ٢/٢ (أ) و ١/٦ (أ) .

(٤٤) بافتراض أن رقم الصادرات الفعلية لمشروعات الانفتاح (٤,٥ مليون جنيه) يشير إلى الصادرات السنوية فإن هذا الرقم لا يعبر عن زيادة تذكر في الصادرات المصرية . انظر : اجلال راتب ومحمود عبد الحى ، مرجع سابق ، ص ٣٣ .

(٤٥) تختص هذه المقارنة بالواردات السلعية . وقد حسبنا الأرقام من النشرة الاقتصادية للبنك الأهلي . اعداد مختلفة ، جداول التجارة الخارجية .

ومن ثم فإن المتوسط السنوى لمعدل نمو واردات السلع الاستهلاكية خلال الفترة ١٩٧٤ - ١٩٨١ بلغ ٤٠,٥ ٪ يتقربها في حين أن الفجوة السابقة على ذلك لسبب والواقعة فيما بين سنتي ١٩٦٢ - ١٩٧٣ كانت قد شهدت اتجاهها ملموسا لانخفاض هذا النوع من الواردات بحيث أن المتوسط السنوى لمعدل نموها كان سالبا (حوالى - ٢,٥ ٪) (٤٦) ومن ذلك يتضح أن فترة سياسة الانفتاح شهدت تزايدا في الطلب على العملات الأجنبية بمعدلات مرتفعة لتسهيل واردات لا يسهم جزء كبير منها (الواردات الاستهلاكية) في زيادة الطاقة الانتاجية للاقتصاد القومى . فضلا عن أن معظم هذه الواردات الاستهلاكية تفسد الزيادة الهائلة فيها بأثر مشروعات الانفتاح في نشر أنماط استهلاكية مستوردة ولا تلائم نمو قوى الانتاج في الاقتصاد المصرى .

ح - لا يمكن القول بأن الاتجاهات السابق الإشارة إليها عن آثار سياسة الانفتاح ومشروطاته في زيادة الطلب على العملات الأجنبية قد عوضها تدفق رؤوس أموال من الخارج ، سواء كان ذلك في صورة استثمارات مباشرة أم غير مباشرة ، فالواقع من الأمر أن معظم الاستثمارات التى تمت في إطار هذه السياسة تدفقت في صورة عينية أو في صورة نقد أجنبى استنفذ معظمه في استيراد مستلزمات انشاء وتشغيل ما تم تنفيذه من هذه الاستثمارات ومن ثم فإن مثل هذه الاستثمارات يمكن تشبيهها بالقروض المقيدة التى وإن خلقت عرضا من العملات الأجنبية إلا أنها في نفس الوقت تخلق على تلك العملات طلبا مساويا على الأقل لقيمة هذه القروض .

(٤٦) حسبنا أرقام هذه المقارنة من النشرة الاقتصادية للبنك الأهلى . أعداد مختلفة .
جدول التجارة الخارجية .

- د - أشرنا فيما تقدم (٤٧) أن لاقتراض الدول الآخذة في النمو من العالم الخارجى ، ولتزايد حجم وأعباء مديونية هذه الدول آثار سلبية على قيم عملاتها بالنسبة للعملات الأجنبية (والذات العملات الحرة) ، ومن ثم كان من المعكول أن يكون لسياسة وشروط الانفتاح أثر ايجابى نسبى فى تحسين مركز الجنيه المصرى فى مواجهة العملات الأخرى لو أنها أدت الى تقلص اعتماد مصر على القروض الأجنبية بأنواعها المختلفة . ولقد كان التصور أن تمثل هذه الاستثمارات بدىلا عن اللجوء الى الاقتراض من العالم الخارجى ، ولكن الواقع أثبت خطأ هذا التصور : (٤٨)
- فعلى الرغم من أن المكون الأجنبى لرؤوس أموال مشروعات الاستثمار التى بدأت النشاط والتى تحت التنفيذ حتى ١٩٨١/١٢/٣١ قد بلغ ما قيمته ١٢١٥٥ مليون جنيه بالعملات الأجنبية نجد أن الاقتراض الخارجى (لمواجهة المعجز القوس) قد تزايد من ٤٥٦٤ مليون جنيه سنة ١٩٧٤ الى ١١٤٨٦ مليون جنيه سنة ١٩٧٧ الى ١٩٩٤٦ مليون جنيه سنة ١٩٧٩ ، كما أن الالتزامات السنوية المؤجلة قد تزايدت لنفس السنوات من ٢٥٨٨ مليون جنيه الى ٣٨٩٤ مليون جنيه الى ٤٨٤٠ مليون جنيه . ومن ذلك يتضح أن الاستثمارات المباشرة لم تؤد الى استغناء مصر عن الاقتراض من العالم الخارجى .
- أما عن نشاط البنوك المنشأة فى ظل قوانين الاستثمار لسنة ١٩٧٤ و ١٩٧٧ ، وأثر هذا النشاط على مشكلة ندرة العملات الأجنبية ، فمن الملاحظ أنه فسى خلال الفترة ٧٥ - ١٩٨٠ استمدت بنوك الاستثمار والأعمال ٤٣% من مواردها فى المتوسط سنويا من مصاد رمصرية (بنوك وعلاء مصريون) بينما المصادر

(٤٧) انظر ص ٧٤ أعلاه .

(٤٨) انظر : اجلال راتب ومحمد عبد الحى : مرجع سابق ، ص ٣٧ - ٣٩ .

الأجنبية لم تزودها سوى بما متوسطه السنوى ٣٨% من هذه الموارد ، وتوضح الأرقام السنوية لهذه الفترة اتجاهها واضحا لتزايد اعتماد موارد هذه البنوك على المصادر المصرية مقابل تقلص اعتمادها على المصادر الأجنبية ، وإذا ما نظرنا الى جانب الاستخدامات لموارد هذه البنوك نجد أن العالم الخارجى قد استأثر فى نفس الفترة بما متوسطه السنوى ٥٧,٥% من جملة هذه الاستخدامات على حين أن السوق الداخلية لم يخصصها سوى ما متوسطه السنوى ٢٣,٩% من جملة هذه الاستخدامات (وتشمل هذه النسبة احتياطيات هذه البنوك لدى البنك المركزى) ١٠٠٠ أما عن البنوك التجارية المشتركة فإن نسبة اسهام المصارى المصرية فى موارد بلغت خلال نفس الفترة ٨٢,٥% فى المتوسط سنويا مقابل ٥,٣% للمصارى الأجنبية ، وفى خلال الفترة ذاتها لم يعتمد النصيب النسبى للسوق الداخلية ٤٣% فى المتوسط سنويا من جملة استخدامات موارد هذه البنوك على حين بلغت نسبة الاستخدامات فى العالم الخارجى ٤٥% فى المتوسط سنويا وفى عن البيان أن هذه المقارنات تكشف عن أن هذه البنوك بنوعيتها ، ومن خلال أنشطتها الجارية تحول موارد مصرية بالنقد الأجنبى لتمويل أنشطة تخدم اقتصاديات فى العالم الخارجى ، ولا شك أنها بذلك تزيد من حدة مشكلة السيولة النقدية لمصارى وتزيد من حدة مشكلة عجز ميزان المدفوعات ^(٤٩) وما يرتبط بذلك من تدهور قيمة الجنيه المصرى نتيجة لأن هذه البنوك تخلق طلبا اضافيا متزايدا على العملات الأجنبية ففى أسواق الصرف المحلية دون أن تسهم فى زيادة عرض هذه العملات بنفس القدر الذى تسهم به فى زيادة الطلب .

(٤٩) اجلال راتب ومحمود عبد الحى ، مرجع سابق ، ص ٣٨ - ٣٩ .

٢٠٤٠٣ . الأسباب التنظيمية المتعلقة بقوانين الاستثمار الأجنبي :

ويُفسر المزيد من تدهور قيمة الجنيه المصري وتُصاعد حدة مشكلة ندرة النقد الأجنبي مع تطبيق سياسة الانفتاح وتشجيع الاستثمارات بالعملات الأجنبية ، مجموعة أخرى من الأسباب تتعلق بالقواعد التنظيمية ، التي احتواها قانون الاستثمار ٤٣ لسنة ١٩٧٤ ، وتعديلاته بالقانون ٢٣ لسنة ١٩٧٧ ، والتي تتعلق بالنقد الأجنبي . نفس هذا الشأن لنا ملاحظتين أساسيتين (٥٠) ،

١ - قوانين الاستثمار المشار لا توفر علاجاً لمشكلة فجوة النقد الأجنبي ، ففي التعريف بالمال المستثمر (مادة ٢ من القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤) نجد ، يشتمل على كل نقد أجنبي يحول من الخارج ويكون خاصاً بتنفيذ أحد الشروط ، في ظل هذا القانون ، أو التوسع فيها ، وملاحظ أنه ليس هناك ما يمنع من إعادة تحويل هذا النقد للخارج لتحويل واردات المشروع (وهو ما يحدث في أغلب الأحوال) ، فضلاً عن أن القانون جاء خلوها من أي إلزام ، أو حتى حث ، للشروط القادمة على أن تشتري مستلزمات إنتاجها ، كلما توفرت ، من المصادرات المحلية . . وإذا قيل بأن المشرع قد أعطى ، في هذا القانون ، أولوية خاصة للمشروعات التي تهدف إلى التصدير أو تنشيط السياحة أو التي تؤدي إلى خفض الحاجة إلى استيراد السلع الأساسية . (بند ٩ مادة ٣) فإن الحريات التي تتمتع بها هذه المشروعات في استخدام أرباحها من النقد الأجنبي في التحويلات العكسية (لخدمة الديون وتحويلات الأرباح ونسبة من أجور العاملين الأجانب) فضلاً عن الاستثناء من قواعد الرقابة على النقد (بالنسبة للبنوك التجارية وبنوك الاستثمار والأعمال وشركات إعادة التأمين) (راجع المواد ١٣ ، ١٤ ، ٢٠ ، ٢١ ، ٢٢) من شأنها

(٥٠) نعتقد في ابداء هذه الملاحظات على التحليل الذي سبق وقد مناه عن القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ وتعديلاته بالقانون ٢٣ لسنة ١٩٧٧ . انظر : اجلال راتب وسعيد عبد الحى ، مرجع سابق .

أن التحويلات العكسية قد تجب التحويلات الأصلية (على الأقل بهامش الريح)
فتزيد بذلك من فجوة النقد الأجنبي بالنسبة للاقتصاد المصرى فى مجموعه مما
يسهم فى تد هور قيمة الجنيه بالنسبة للعملاء الأخرى .

٢ - جعل المشرع التمويل بالعملاء الأجنبية هو الشوط الرئيسى - ان لم يكن -
الوحيد - للمتعمع بمزايا قانون الاستثمار ، وذلك يكون هذا القانون قد خلق
د وافع جديدة للتكالب على العملاء الأجنبية فى السوق المحلية نفسها . ويتضح
ذلك على سبيل المثال ، من التأمل فى نص وروج المادة ٢١ من القانون ٤٣
لسنة ١٩٧٤ ، فقيما يخص إعادة تصدير المال المستثمر الى الخارج ، تنص
هذه المادة على أنه " يجوز التصرف فى المال المستثمر المسجل لدى هيئة
الاستثمار بعد اخطارها بذلك اذا كان التصرف بنقد أجنبى حر ، ومع ذلك يجوز
للمستثمر ، بعد موافقة مجلس ادارة الهيئة ، التصرف فى أمواله المسجلة لديها
أوجز منها ، الى آخر بعملية محلية ، وفى هذه الحالة لا ينتفع المتصرف اليه
بحقوق التحويل الواردة فى هذا القانون . . . " ومن الواضح من النص على
هذين القيدين أن المشرع عمد الى التفرقة بين العملة الوطنية والعملاء الحرة
على نحو منحاز لهذه الأخيرة ، ولكن قد يذهب المرء الى تبرير هذين القيدتين
برغبة المشرع فى ألا تحدث تحويلات الى الخارج (بالنقد الأجنبى الحر)
يكون مصدر تمويلها بالعملة المحلية ، وهنا نتساءل : هل توخى المشرع ذلك
حين سمح مثلا باحتساب ما تشتريه مشروعات الاستثمار هذه من عملاء أجنبية من
البنوك المحلية ضمن أرصده التى لا تخضع لقواعد تنظيم التعامل بالنقد الأجنبى
والتي يمكن التحويل منها (مادة ١٤) ؟ وأيضا هل توخى المشرع ذلك حينما
سمح بتحويل صافى العائد بالنسبة للمساكن التى تدفع أجرتها بالعملة المحلية
فى حدود نسبة ٨% سنويا من رأس المال المستثمر ، وفى حدود نسبة ١٤%
سنويا بالنسبة للمساكن الشعبية (مادة ٢٢ فقرة ٣) .

الفصل الثالث

انعكاسات تدور قيمة الجنيه على المتغيرات الرئيسية فى الاقتصاد المصرى

ينقسم التحليل فى هذا الفصل الى قسمين رئيسيين : الأول : يخص محاولة التعرف على انعكاسات تدور قيمة الجنيه على أشكال العلاقات الاقتصادية لمصر مع العالم الخارجى والثانى : يختص ببيان هذه الانعكاسات على العلاقات الاقتصادية والاجتماعية الداخلية .

ولا شك أن تدور قيمة العملة الوطنية لأى بلد له انعكاسات — تتراوح بين القوة والضعف حسب درجة التقدم الاقتصادى ودرجة الاعتماد على العالم الخارجى — على المتغيرات الاقتصادية التى تتعلق بهذه النوعين من العلاقات .

غير أننا ابتداءً نستعرض الانتباه الى ملاحظتين يجب أن تظل محل اعتبار طوال متابعة التحليل فى الفصل الجارى حول انعكاسات تدور قيمة الجنيه على المتغيرات الرئيسية فى الاقتصاد المصرى . وأولى هاتين الملاحظتين أنه فى البلاد الآخذة فى النمو — كصر — يكون لتدور قيمة العملة الوطنية انعكاسات وآثار تنعكس عنها بالقوة وشمولها لكثير من جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية ، ولما كانت هذه الآثار سلبية ففى معظمها ، مما يعنى أن تدور قيمة العملة الوطنية يتصل بالعديد من المشاكل التى يعانى منها الاقتصاد القومى ، فقد يتبادر الى الذهن أن انتعاج سياسة نقدية وتجارية تستهدف علاج مشكلة سعر الصرف وتدور قيمة العملة الوطنية ، يكون بذاته كافيا لعلاج هذه المشاكل . ولكن ذلك غير صحيح على إطلاقه ، فمثلا إذا كان تدور قيمة العملة الوطنية ، فى الدل الآخذة فى النمو ، له انعكاسات سلبية على مستوى الأسعار ، حيث يسهم فى زيادة حدة ارتفاعها ، وتغذية العملية التضخمية ، فإن نجاح السياسة النقدية والسياسة التجارية فى وقف تدور قيمة العملة لن يؤدى بذاته الى علاج مشكلة التضخم فى

الاقتصاد القوس ، بل انه قد يؤدى الى زيادة حدة هذه المشكلة فى الأجل القصير .
وفى الحقيقة فان علاج المشاكل التى يغذيها مزيد حدتها تدهور قيمة العملة الوطنية
يقتضى انتهاج سياسات اقتصادية ونقدية ومالية متواكبة وتستهدف علاج الاختلالات
الهيكلية التى يعانى منها الاقتصاد القوس والتى تعد بحق جوهر الأسباب فى تفسير
مشكلة تدهور قيمة العملة الوطنية أو أى من المشكلات التى تعانى منها اقتصاديات الدول
الآخذة فى النمو .

والملاحظة الثانية تتمثل فى أنه وان اتسعت دائرة الآثار السلبية لتدهور قيمة
العملة الوطنية لتشمل عددا من المتغيرات الهامة فى الاقتصاد المصرى ، الا أنه لا
تجب المبالغة فى تفسير الاتجاهات السغير مؤقتة لهذه المتغيرات كلية بتدهور قيمة
الجنيه ، فالحقيقة أن هذا التدهور ليس الا سبب من الأسباب ، وكما سنرى فهو من
قبيل الأسباب التى تعتبر فى الأصل نتائج لعلاقات أخرى ، فعلى سبيل المثال اذا صح
أن تدهور قيمة العملة الوطنية يسهم فى تدهور معدل التبادل الدولى ، فلا يصح
تفسير هذا التدهور الأخير كلية بتدهور قيمة العملة الوطنية والذي يجد تفسيره نفس
مجموعة علاقات هيكلية تخص الطلب المتبادل على الصادرات والواردات وتخص هيكل
الانتاج فى الاقتصاد الوطنى وفى العالم الخارجى ، وكذلك الأسعار النسبية فى الداخل
والخارج . ومثل هذه العلاقات هى التى يكمن فيها التفسير الأساسى لتدهور معدل
التبادل الدولى لاقتصاد ما .

فى ضوء هاتين الملاحظتين ، نحاول فيما يلى توضيح انعكاسات تدهور قيمة
الجنيه على المتغيرات الرئيسية فى الاقتصاد المصرى .

(١) انعكاسات تدور قيمة الجنيه على العلاقات الاقتصادية مع العالم الخارجى :

من بين الأشكال المتعددة للعلاقات الاقتصادية مع العالم الخارجى ، يبدو لنا أن هناك أربعة أشكال رئيسية لهذه العلاقات ، هى : التجارة - المعاملات الرأسمالية - الاقتراض والاقتراض الخارجى وما يترتب عليهما من حقوق والتزامات - والتحويلات من وإلى الخارج . وهذه الأشكال من العلاقات هى أيضا المجال الرئيسى لانعكاس آثار التغيرات فى أسعار الصرف على العلاقات الاقتصادية مع العالم الخارجى ولما كانت هذه العلاقات تتبلور فيما يعرف بميزان المدفوعات ، فمن المناسب أيضا أن نشير إلى أن تدور قيمة الجنيه على عجز ميزان المدفوعات المصرى .

١٠١ انعكاسات تدور قيمة الجنيه على التجارة الخارجية لمصر :

يشير الاقتصاديون ^(١) إلى أن تخفيض أو انخفاض قيمة العملة الوطنية من شأنه أن يؤدى - فى ظل شروط معينة - إلى زيادة الصادرات وانخفاض الواردات وينتج ذلك مما يترتب على تخفيض قيمة العملة أو انخفاضها من تأثير على الأسعار النسبية بحيث تميل أسعار السلع الوطنية إلى الانخفاض فى الأسواق الخارجية مقارنة بأسعار السلع الأجنبية . ولكن هذا التحليل له صفة نظرية وتكبله شروط عديدة تبعد به عن الواقع . ومن ثم لا يغفل معظم الاقتصاديون ^(٢) مناقشة هذه الشروط - أو الفروض - وهو ما يؤدى على الأقل إلى التسليم بأنه ليس من المؤكد أن يؤدى تخفيض أو انخفاض قيمة العملة الوطنية إلى زيادة فى الصادرات وتقلص فى الواردات ^(٣)

(١) انظر : Kindleberger & Lindert: op, cit. P.P 335-350
وانظر أيضا : رمزي زكى : مشكلة التضخم فى مصر ، مرجع سابق ص ٣٩١ - ٤٢٠ .

(٢) راجع فى ذلك ما قدمه كندلبرجر وليندرت من تحليل حول ما اذا كان تخفيض قيمة العملة يؤدى أو لا يؤدى إلى تحسين وضع الميزان التجارى . انظر :

Kindleberger & Lindert: op. cit. p.p 340-349.

وتصدق هذه النتيجة على كافة الدول . ولكن عندما يتعلق الأمر بالدول الآخذة في النمو ، وأخذ ما تواجهه من مشاكل التخلف والتنمية وضعف مركزها في الاقتصاد العالمي في الاعتبار فإن عددا من الأسباب تدعو إلى القول بعدم فعالية تخفيض أو انخفاض قيمة العملة الوطنية في زيادة صادرات هذه الدول والحد من وارداتها ، وذلك لضعف مرونتي الطلب والعرض السعريتين لصادرات هذه الدول ولضعف مرونة طلبها على الواردات ، وكذلك لضعف مركزها في الاقتصاد العالمي وانخفاض نصيبها - وبالتالي تأثيرها - في التجارة الدولية ، بالإضافة إلى أن أسعار معظم السلع التي تصدرها وتستوردها الدول الآخذة في النمو تتحدد بواسطة الدول المتقدمة وعملات هذه الأخيرة مع عدم وجود علاقة محددة بين أسعار التصدير وأسعار الاستيراد والأسعار المحلية في أسواق الدول الآخذة في النمو . . . هذه العوامل وغيرها تفسر كيف لا يترتب على تخفيض أو انخفاض قيمة العملة الوطنية زيادة تذكر في صادرات معظم الدول الآخذة في النمو ولا تنافس ملموس في وارداتها ، بل وكثيرا ما يقترن انخفاض أسعار صرف عملات هذه الدول باستمرار تزايد وارداتها ، ودون أن يكون لهذا الانخفاض أثر يذكر في زيادة صادراتها . وقد سبق أن أشرنا إلى أن مصر تعتبر مثالا على هذه الحالة ^(٣) . فعلى الرغم من التناقص المستمر في أسعار صرف الجنيه المصري بالنسبة للعملة الحرة على مدى ما يزيد عن الثلاثين عاما الماضية ، استمرت الواردات في التزايد ولم يبد الطلب الأجنبي على الصادرات المصرية استجابة تذكر لانخفاض سعر الجنيه . وإذا ما ركزنا النظر على الفترة منذ بداية السبعينيات وحتى الآن ، حيث أصبح التدهور في قيمة الجنيه حادا ومتلاحقا ولم يقلح في وقفة لا التخفيض ولا تعدد أسعار الصرف ، نجد أن الواردات المصرية قد تزايد بمعدلات بالغة الارتفاع ، حيث بلغ المتوسط السنوي لمعدل نمو قيمة الواردات

٤٣١% خلال الفترة ١٩٨١-٧٢ ، في حين أن المتوسط السنوى لمعدل نمو قيمة الصادرات ككل (أى بما فى ذلك الطفرات التى حدثت فى الصادرات البترولية وفى أسعارها) لم يتعد ٢٦% خلال نفس الفترة ، وإذا ما استبعدنا الصادرات البترولية يهبط المتوسط السنوى لمعدل نمو قيمة الصادرات الى ١١,٢% (٤) .

ومن ذلك يتضح أنه رغم انخفاض وتخفيض قيمة الجنيه الا أن الواردات المصرية استمرت فى التزايد ، ويفسر ذلك بعدم فعالية الوسائل النقدية مع وجود اختلالات هيكلية عميقة فى الاقتصاد المصرى على نحو ما أشرنا اليه فيما تقدم (٥) . وإذا كان التزايد الكبير فى الواردات يبد ومتناقضا مع ارتفاع أسعارها (والذي يفسر بالتضخم العالمى ، وأيضاً بتدهور قيمة الجنيه المصرى) ، وإذا كانت الأسباب الهيكلية مسئولة بصفة رئيسية عن هذا التناقض ، الا أننا نرى أن الانخفاض والتخفيض المستمرين فى قيمة الجنيه يفسران جزئياً التزايد الكبير والمستمر فى الواردات المصرية .

(٤) حسبنا هذه المتوسطات من البنك الأهلى المصرى : النشرة الاقتصادية ، مجلد ٣٥ العدد الأول ١٩٨٢ . جدول ٢/٢ (أ) ويلاحظ هنا أن الأرقام المحسوب منها هذه المعدلات هيى أرقام قيمه بالجنيه المصرى ، ومن ثم فان تطبيق سعر الصرف الموحد على كافة المعاملات تقريبا منذ يناير ١٩٧٩ ، فقد أدى الى تضخيم هذه القيمة بدرجة لا تبررها زيادة الكميات وإذا كان هذا الأثر هامشيا بالنسبة للواردات بحكم أن قيمة معظمها كانت تترجم الى الجنيه المصرى بالأسعار التشجيعية . الا أن هذا الأثر يبد وقها بالنسبة للصادرات حيث كانت قيمة معظمها تحسب بالأسعار الرسمية (حوالى ٤٠ قرش للدولار) التى كانت تقل كثيرا عن السعر الموحد (حوالى ٧٠ قرشا للدولار) الأمر الذى يعنى أن قدرا كبيرا من معدل زيادة قيمة الصادرات ابتداء من سنة ١٩٧٩ يعزى الى زيادة ظاهرة نتجت عن اختلاف طرق التقييم .

(٥) أنظر ص ٦٧-٧٦

فواقع الأمر أننا لسنا أمام تخفيض متعدد لقيمة العملة الوطنية في إطار سياسة اقتصادية ونقدية متكاملة تستهدف علاج الفجوة في الميزان التجاري . ولكننا أمام انخفاض متواصل ، ويصدق عليه وصف التدهور ، في قيمة العملة الوطنية ، ويعكس هذا التدهور الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد المصري ، ولكنه في نفس الوقت أحد الأسباب الجوهرية لفقدان الثقة في العملة الوطنية وفي ثبات قيمتها الحقيقية ، ولذلك أثره الواضح في زيادة حدة دوافع اقتناء العملات الأجنبية مقابل التنازل عن العملة الوطنية ، ولما كانت العملات الأجنبية لا تطلب لمجرد الاقتناء وإنما لما لها من قوة شرائية تتيح الاستيراد من الخارج ، فإن زيادة الطلب على العملات الأجنبية بسبب فقدان الثقة في العملة الوطنية يترجم في نهاية الأمر بزيادة في الواردات .

وبالإضافة إلى ذلك فإن التدهور المستمر في قيمة العملة الوطنية ، بما يعنيه من ارتفاع المستمر في أسعار العملات الأجنبية ، يزيد من درجة الاقبال على الاتجار فـس تلك العملات لما هو معروف من أن ارتفاع الأسعار يقترن بارتفاع هوامش الربح ، ولكن تحقيق ذلك يظل رهنا بترجمة الطلب على العملات الأجنبية إلى طلب على الواردات . وتزداد أرباح تجار العملات ، وكذلك أرباح المستوردين ، كلما زاد عدد دولات تحويل النقد الموظفة في هذه المجالات إلى واردات ثم إلى نقد . . . وهكذا . ومن ثم فإن نشاط الاتجار في العملات الأجنبية ، وهو نشاط يزيك ارتفاع أسعار تلك العملات ، يخلق ضغوطا لتزايد الواردات ، وترجم هذه الضغوط إلى زيادة فعلية في الواردات بحكم قصور العرض المحلي لكثير من السلع والخدمات عن مواجهة الطلب المتزايد عليها ، وحكم استئثار أنماط الاستهلاك الترفيهي والمستوردة^(٦) . . . وإذا كنا على هذا النحو نشير إلى أن تدهور قيمة العملة الوطنية يفسر جزئيا تزايد الواردات في ضوء اختلال

(٦) والتي يلعب نظام " الاستيراد بدون تحويل عملة " دورا نشطا في الترويج لها على نحو ما أشرنا سابقا .

العلاقة بين عرض السلع والخدمات والطلب عليها ، فضلا عن انخفاض مرونة الطلب السعري على الواردات في السوق المصرية ، فلا يجب أن ننسى أن تدهور قيمة العملة الوطنية يعود نفسه الى اختلال أساسى في ميزان المدفوعات فحواه قصور الصادرات عن تغطية الواردات وهو ما أدى الى التدهور والتخفيض المتواصلين في قيمة الجنيه . فهل كان لذلك أثر ايجابى في زيادة الصادرات المصرية .

أشرنا حالا الى أن تلك الصادرات قد زادت قيمتها على وجه العموم خلال الفترة من بداية السبعينيات وحتى الآن . وليس هناك ما يدعونا الى الاعتقاد بأن تدهور قيمة الجنيه ، وكذلك التخفيض الذى يضى فى ركابه ، قد أسهما بطريقة ايجابية فى هذه الزيادة فى الصادرات . ولذلك أسباب عديدة نذكر منها :

١ - ما أشرنا اليه حالا من أن الزيادة الحقيقية فى الصادرات لم تكن بنفس القدر الذى تظهره الزيادة فى قيمتها ، ورجع ذلك أولا الى زيادة سعر تحويل الدولار الى جنيهات اعتبارا من أول سنة ١٩٧٩ ^(٧) ، وثانيا الى اتجاه الأسعار العالمية للارتفاع وقد شمل ذلك أيضا ارتفاع أسعار معظم الصادرات المصرية .

٢ - ان الطلب على الصادرات المصرية منخفض المرونة بصفة عامة . ولذلك أسباب متعددة ^(٨) منها ما يتعلق بهيكل الصادرات المصرية ومستوى الفن الانتاجى المطبق فى انتاجها ودرجة ملائمتها للأذواق فى الخارج ، ومنها ما يتعلق بالسياسات التجارية لشركاء مصر فى التجارة الدولية وللتدليل بصورة تقريبية على انخفاض مرونة الطلب على الصادرات المصرية نشير الى أن هذه الصادرات قد نمت ، خلال الفترة ٧٢ - ١٩٧٨ ، بمعدل لم يتعد متوسطه السنوى ٥٥ % من

(٦) والتي يلعب نظام " الاستيراد بدون تحويل عملة " دورا نشطا فى الترويج لها على نحو ما أشرنا سابقا .

(٧) انظر هامش (٤) فيما تقدم حالا .

(٨) انظر : رمزي زكى : مرجع سابق ، ص ٤٧٩ .

المتوسط السنوى لمعدل نمو الصادرات العالمية ككل . (٩)

٣ - لا نعتقد أن تدهور قيمة الجنيه كان له تأثير يذكر على أسعار الصادرات المصرية فى الأسواق الأجنبية ، حيث تتحدد هذه الأسعار بقوى السوق العالمى ، كما أن مستهلكى الصادرات المصرية فى الخارج يشترونها بأسعار محددة بعمليات دولهم وغالبا لا تتأثر هذه الأسعار بارتفاع أو انخفاض قيمة الجنيه من الناحية العملية ، والسبب فى ذلك أنه لا توجد علاقة مباشرة و تلقائية بين أسعار معظم الصادرات المصرية فى الخارج وأسعارها فى الأسواق المحلية ، ومن ثم يكاد يمتنع أن الانخفاض فى قيمة الجنيه قد شجع الأجانب على زيادة طلبهم على الصادرات المصرية .

٤ - ومن جهة أخرى فلو افترضنا أن قدرا من الانخفاض فى قيمة الجنيه ينعكس بدرجة من الانخفاض فى أسعار الصادرات فى الخارج بطريقة ما - كأن يتيح هذا الانخفاض للمصدرين المصريين منح نسب خصم للمستوردين الأجانب - ولو افترضنا أن ذلك يوفر حافزا لزيادة الطلب على الصادرات المصرية ، فان تحقيق زيادة يعتد بها فى هذه الصادرات يستلزم أن يكون لدى الجهاز الإنتاجى القدرة على زيادة الإنتاج من السلع التى تصدر بقدر يمكن من مواجهة زيادة الطلب على هذه السلع ولا فان ذلك سرعان ما يترجم بارتفاع فى الأسعار المحلية لهذه السلع بدرجة تجب نسبة الانخفاض فى قيمة العملة وتلغى أثره فى تخفيض أسعار الصادرات فى الخارج . . . وذلك هو ما نشهده فى الاقتصاد المصرى

(٩) حسبنا هذه النسبة من الجدولين ٢/٢ (١) و ١/٢ بالنشرة الاقتصادية للبنك الأهلى المصرى ، مجلد ٣٥ العدد الأول ١٩٨٢ .

نظرا لعدم مرونة الجهاز الانتاجى بالنسبة للطلب على معظم السلع والخدمات ، ومن ثم فان معظم الزيادة التى تتحقق فى كثير من الصادرات المصرية لا تعتبر عن اثر انشائى للصادرات فى مجال الانتاج ، وانما هى فى حقيقة الامر ذات اثر تحويلى لانها تتم على حساب احتياجات السوق المحلية كما تتحدد فى ضوء أنماط الانتاج والاستهلاك السائدة .

٥ - وقد نأ ذلك الى تحديد طبيعة ما يمكن أن يعزى الى انخفاض وتخفيض قيمة الجنيه من الزيادة فى الصادرات المصرية . فلا شك فى صحة التحليل الذى قدمه الدكتور رمزي زكى عن اسهام تخفيض قيمة الجنيه فى تحقيق قدر من الزيادة السئى حدثت فى الصادرات المصرية ^(١٠) ، وخاصة الصادرات غير التقليدية ، نتيجة لارتفاع معدل الولوج فى الأنشطة التصديرية التى يطبق عليها الأسعار التشجيعية من خلال السوق الموازية فى مرحلة أولى ثم بعد ذلك من خلال مجمع النقد الأجنبى لدى البنوك التجارية ، بل ومضاف الى ذلك أيضا أن الارتفاع المتواصل فى أسعار العملات الأجنبية قد شجع النشاط التصديرى بهدف اقتناء العملات الأجنبية والاتجار فيها بالطرق المشروعة وغير المشروعة . . . ولكن هذه الزيادة فى الصادرات لم تكن حميدة الأثر - وهو ما يستفاد أيضا من تحليل الدكتور رمزي زكى عن اثر تخفيض قيمة العملة ^(١١) - ذلك أنها لم تتحقق أساسا من اثر انشائى للصادرات بزيادة الطاقة الانتاجية ومعدل استغلالها بحيث يتم التصدير من فائض عن حاجة السوق المحلية ، وانما تمت مع وجود قصور فى عرض معظم السلع - التى منها تحققت زيادة فى الصادرات غير التقليدية - عن اشباع الطلب المحلى ، وبالتالى فان معظم الزيادة فى الصادرات غير التقليدية تمت على

(١٠) انظر : رمزي زكى ، مرجع سابق ، ص ٤١٨

(١١) انظر : رمزي زكى ، مرجع سابق ص ٤٠٩ - ٤٢٩ .

حساب السوق المحلية ، واقترب ذلك بارتفاع فى الأسعار المحلية مما أسهم فى زيادة حدة التضخم ، وقد سبق لنا التنبيه الى هذه المخاطر منذ ما يقرب من عشر سنوات عندما بدأ الأخذ بنظام السوق الموازية للنقد الأجنبى (١٢) ... وهكذا يتضح أنه وإن أدى الانخفاض فى قيمة الجنيه الى قدر من الزيادة فى الصادرات المصرية ، إلا أن ذلك لم يحدث بطريقة ايجابية تسهم فى علاج عجز الميزان التجارى ، ومن أهم ما يفسر ذلك - بالإضافة الى ما تقدم - ان الدافع الرئيسى لمعظم الزيادة فى الصادرات غير التقليدية ، تمثل فى التكاليف على اقتناء العملات الأجنبية للأدراء السريع نتيجة التزايد المستمر فى أسعار صرف هذه العملات بالنسبة للعملة الوطنية ، أو نتيجة لاستخدام هذه العملات فى الاستيراد الذى يدوم معدلات ربح مرتفعة .

٢٠١ انعكاسات تدور قيمة الجنيه على المعاملات الرأسمالية مع الخارج :

يقصد بتلك المعاملات التحويلات الرأسمالية التى تتم من وإلى الخارج بهدف الاستثمار المباشر (فى إنشاء المشروعات) أو الاستثمار غير المباشر (فى الأوراق المالية والسندات وأذونات الخزنة ... الخ) . وفى ضوء الظروف الحالية وتوجهات السياسة الاقتصادية فى مصر ، فإن أحوال الاقتصاد المصرى تتطلب أن تكون تدفقات رؤوس الأموال الى الداخل أكبر منها الى الخارج ولا تتوفر البيانات التفصيلية التى تتيح الحكم على اتجاه هذا النوع من المعاملات الرأسمالية والأخص ما يتجه منها الى الخارج ، ومعتبر ذلك عائفاً أمام

(١٢) انظر : محمود عبد الحى ، " دور التجارة الخارجية فى التنمية الاقتصادية المخططة " ، رسالة ماجستير ، جامعة القاهرة ١٩٧٤ ، ص ٢٣٤ - ٢٣٥

أى تحليل يهدف الى بيان الآثار الفعلية لتدهور قيمة الجنيه على التحويلات الرأسمالية من وإلى الاقتصاد المصرى يهدف الاستثمار المباشر أو غير المباشر . ومع ذلك يمكن تكهين فكرة عن آثار تدهور قيمة الجنيه على التدفقات الرأسمالية من وإلى الاقتصاد المصرى — من خلال بعض المؤشرات المتعلقة بتطور مستوى الأسعار فى الداخل والخارج ، وأيضا اختلاف معدلات العائد على الاستثمار فى الداخل والخارج ، فضلا عن طبيعة الانخفاض فى قيمة الجنيه من حيث استمراريته ومداه .

فإذا ما حاولنا تحديد أهمية وطبيعة كل من هذه العوامل فى التأثير على التدفقات القادمة والمازحة لرؤوس الأموال نجد أن أهميتها أهمية هو معدل العائد على الاستثمار (سواء تمثل هذا العائد فى سعر الفائدة أو فى الربح) ولا يتأتى لسعر الصرف التأثير على هذه التدفقات الا من خلال تأثيره على هذا المعدل ولبيان هذا التأثير نفرق بين تدفقات رؤوس الأموال بغرض الاستثمار غير المباشر (وهو يتركز أساسا فى الأوراق المالية ذات أسعار الفائدة المحددة) ، والتدفقات بغرض الاستثمار المباشر ، أى فى إنشاء المشروعات والمساهمة فيها .

ففيما يتعلق بالاستثمار غير المباشر ، نجد أن اختلاف أسعار الفائدة فيما بين الداخل والخارج هو الذى يحدد اتجاه تدفق رؤوس الأموال بغرض هذا النوع — من الاستثمار . فإذا كان سعر الفائدة فى الداخل أعلى منه فى الخارج ، فإن ذلك يشجع الأجانب على الاستثمار فى الأوراق المالية المحلية (كالسندات وأذون الخزانة) والعكس فإن ارتفاع سعر الفائدة فى الخارج عنه فى الداخل يشجع على نزوح رؤوس الأموال للخارج . وإذا ما أدخلنا تغيرات سعر الصرف فى الاعتبار نجد أنها لا تؤثر فى اتجاه مثل هذه الاستثمارات غير المباشرة فى حالة ما إذا تمثلت هذه التغيرات فى تخفيض (أو ارتفاع) معين (وأيا كان مداه) ولكنه يتصف بالدوام لفترة زمنية معقولة (حدها

الأدنى الدورية الزمنية لاستحقاق الفائدة) ولكن إذا كانت تغيرات سعر الصرف عبارة عن سلسلة متلاحقة من انخفاض (أو ارتفاع) قيمة العملة الوطنية، فإن اتجاه هذا النوع من الاستثمارات غير المباشرة من وإلى الاقتصاد القومى لا يتأثر فقط باختلاف أسعار الفائدة فى الداخل والخارج وإنما يتأثر أيضا بتغيرات سعر الصرف التى يزداد تأثيرها كلما كانت متلاحقة وتعبر عن فقدان السلطات النقدية للسيطرة على قيمة العملة الوطنية... ولما كان تدهور قيمة الجنيه هو ما يعنيننا، فسوف نحاول بيان أثر هذا التدهور (وهو ما يعبر عن انخفاض مستمر ومتلاحق فى قيمة الجنيه) على تدفق الاستثمارات غير المباشرة من وإلى الاقتصاد المصرى، من خلال المثال التالى :

(x) لنفترض أن :

- سعر الصرف بين الجنيه والدولار هو ١ جنيه = ١ دولار
- سعر الفائدة فى الولايات المتحدة هو ١٤%
- سعر الفائدة فى مصر هو ١٥%

من الواضح أنه فى ضوء هذه العلاقات، فإن كلا من المواطن المصرى والمواطن الأمريكى سوف يفضلان - بافتراض تحييد أثر العوامل الأخرى - الاستثمار فى سندات مصرية مثلا، مما يعنى تدفق رؤوس أموال إلى الاقتصاد المصرى... فمسترجعون الأمريكى إذا ما رغب فى شراء سندات بما قيمته ١٠٠٠ دولار سيشتريها فى مصر لأنها ستعطيه عائدا يساوى ١٥٠ دولارا (بعد اجراء التحويل والتحويل العكسى اللازمين) وهو أعلى من العائد الذى يحصل عليه فى الولايات المتحدة (١٤٠ دولار) أما السيد ابراهيم فلن يفضل شراء سندات أمريكية لأن ما قيمته ١٠٠٠ جنيه منها لن يعطيه سوى عائد يساوى ١٤٠ جنيه (بعد اجراء التحويل والتحويل العكسى اللازمين) وهو أقل من العائد الذى يحصل عليه فى مصر.

(*) لو افترضنا أنه ضمن سياسة نقدية واقتصادية معينة لجأت مصر الى تخفيض قيمة الجنيه ليصبح ١ دولار = ١١ جنيه ، على أن تتمكن السلطات النقدية من تحقيق ثبات نسبي لقيمة الجنيه عند هذا المستوى المخفض خلال عدة سنوات فان هذا التخفيض لن يؤثر على تفضيلات كل من المستثمر الأمريكي والمستثمر المصري ، ويظل تأثير اختلاف أسعار الفائدة في صالح تدفق الاستثمار غير المباشر الى مصر .

(*) ولكن اذا افترضنا أن قيمة الجنيه تتعرض لتدهور مستمر - كما هو الحال في الواقع - فان ذلك ممكن أن يؤدي لانعكاس في تفضيلات كل من المستثمر الأمريكي والمستثمر المصري ، بحيث أنه رغم ارتفاع سعر الفائدة في مصر عنه في الولايات المتحدة يفضل كل من مسترجون والسيد ابراهيم لاستثمار في السندات الأمريكية . وذلك مما يتضح على النحو التالي :

- لنفترض طبقا لما تقدم ان سعر الدولار ارتفع بحيث أصبح ١ دولار = ١١ جنيه
- يترتب على ذلك أن مسترجون الأمريكي اذا ظل راجيا في استثمار ١٠٠٠ دولار في سندات مصرية ، فانها ستعطيه بالجنيه المصري عائدا قدره ١٦٥ جنيه (وهو ما يساوي $1000 \times 11 \times 15\%$) .

- لو بقي سعر الصرف المخفض للجنيه المصري على حاله حتى وقت استحقاق الفائدة على استثمار المواطن الأمريكي (الحالة السابق الاشارة اليها) فسيظل تفضيل هذا المواطن لشراء سندات مصرية قائما لأنه في النهاية يستطيع تحويل الفائدة التي حصل عليها الى ١٥٠ دولار ($165 \times \frac{1}{11}$) وهو عائد أعلى مما يحصل عليه لو استثمر في السندات الأمريكية .

- لكن لنفترض أن تدهور سعر صرف الجنيه مستمر ، بحيث أنه حين استحقاق الفائدة للمواطن الأمريكي يصبح ١ دولار = ١٢ جنيه . يترتب على ذلك

أنه رغم ارتفاع سعر الفائدة الاسمى فى مصر عنه فى الولايات المتحدة . فان تفضيل المواطن الأمريكى - تحت تأثير استمرار ، أو توقع استمرار ، تدهور قيمة الجنيه المصرى - سينعكس بحيث يفضل شراء السندات الأمريكية لأنها ستعطيه عائدا أعلى ، نظرا لأن الفائدة التى سيحصل عليها بالجنيهات المصرية (١٦٥ جنيه) لن تساوى بسعر الصرف الجديد سوى ١٣٧.٥ دولار ($165 \times \frac{1}{11}$) وهو مبلغ يقل عن عائد الألف دولار فى الولايات المتحدة (١٤٠ دولار) .

- بالنسبة للسيد ابراهيم المواطن المصرى ، فان تدهور قيمة الجنيه المصرى على النحو السابق ذكره ، سوف يدفعه الى تفضيل شراء السندات الأمريكية رغم انخفاض سعر الفائدة الاسمى عليها عن سعر الفائدة الاسمى على السندات المصرية ، لأنه فى النهاية سيحصل من الألف جنيه على فائدة مقدارها بالدولار حوالى ١٢٧.٣ ($1000 \times \frac{1}{11} \times \frac{14}{100}$) وهى بسعر الصرف الجديد (١ دولار = ١.٢ جنيه) تساوى حوالى ١٥٣ جنيه ، وهو عائد أعلى مما لو استثمر الألف جنيه فى سندات مصرية بسعر فائدة ١٥ % .

من هذا المثال يتضح لنا أن استمرار تدهور قيمة الجنيه يدفع راغبى الاستثمارات غير المباشرة من الأجانب الى العزوف عن استثمار أموالهم فى مصر ، كما يدفع راغبى هذا النوع من الاستثمار من المصريين الى استثمار أموالهم فى الخارج (بطرق مشروعة أو غير مشروعة) . ولا شك أن هذا الاتجاه يكون أكثر حدة لواقترن استمرار تدهور قيمة الجنيه بارتفاع أسعار الفائدة خارج مصر عنها داخل مصر ، وهو الحادث عملا بالنسبة لمعظم أشكال الاستثمارات غير المباشرة .

أما عن تدفقات رأس المال بغرض الاستثمار المباشر . فلا شك أيضا فى أن أكثر العوامل أهمية فى التأثير على قدومها الى الداخل أو نزوحها الى الخارج هو اختلاف معدل العائد على الأنواع المختلفة لهذا الاستثمار بين الداخل والخارج . والعائد هنا

ليس اتفاقيا (مثل سعر الفائدة) وإنما يتحدد من خلال تأثير قوى السوق والعوامل التنظيمية والقانونية على الأسعار سواء ما تعلق منها بجانب التكاليف (تكاليف تنفيذ الاستثمارات في مرحلة الانشاء وكذلك التكاليف المصاحبة لمباشرة العمليات الانتاجية) أو ما تعلق منها بجانب الإيرادات (الناتجة عن بيع المنتجات) .

ومع ذلك يمكن القول أن تطورات النظام الاقتصادي العالمي في ظل هيمنة نمط الانتاج الرأسمالي أدت الى وجود اتجاه دائم نحو تساوى معدل العائد (الربح) على هذا النوع من الاستثمارات المباشرة فيما بين الدول ، ومن بين أهم العوامل التي تدعم هذا الاتجاه ، سيطرة الشركات متعددة الجنسيات والشركات طابرة القارات على النسبة العظمى من الاستثمارات التي تنفذ عبر حدود الدول ومن خلال الانتقالات الدولية لروءس الأموال . ومع ذلك فإن هناك عوامل أخرى يتحصل تأثيرها في انحرافات كبيرة أو صغيرة - عن الاتجاه العام لتساوى معدل الربح ، ومن أهم هذه العوامل المخاطر السياسية والاجتماعية (كالحروب والثورات والتأميم والمصادرة وارتفاع تكاليف التدابير الوقائية ضد هذه المخاطر) ، وكذلك المخاطر الاقتصادية التي تنتج عن تقلبات قوى السوق والعوامل التنظيمية والإدارية ، وأخيرا مدى توفر أو استنفاد فرص الاستثمار (وهو ما يتحدد من خلال ما يعرف بالطاقة الاستيعابية للاستثمارات) .

في ضوء ما تقدم يمكن القول أن تدفق الاستثمارات المباشرة الى دولة آخذة في النمو كمصر يتوقف على مدى إمكانية تحقيق معدل للربح يتكون من جزئين الأول يغطي معدل الربح الممكن تحقيقه دوليا بالنسبة لهذه الاستثمارات (وهو يكاد يشبه سعر الفائدة من حيث تحدد مسبقا) والثاني يغطي المخاطر السياسية والاجتماعية والاقتصادية ويكون أيضا دالة في تقديرات المستثمر عن فرص الاستثمار في مصر وطاقتها على استيعاب الاستثمارات ، ومن ثم فهذا الجزء الثاني متغير ... ولبيان تأثير تدهور

قيمة الجنيه على معدل الربح المتوقع من هذه الاستثمارات المباشرة (والتالى على تدفقاتها الى الاقتصاد المصرى) . نجد أنه :

- فى حدود الجزء المحدد سلفا من معدل الربح (وهو ما يمثل الحد الأدنى الذى يجب تحقيقه كعائد على الاستثمار فى السوق المصرية من قبل الأجانب) ، فان تأثير انخفاض قيمة الجنيه يكون فى نفس الاتجاه ونفس الشروط والطريقة السابق ايضاها بالنسبة لتأثير تدهور سعر صرف الجنيه على تدفق الاستثمارات غير المباشرة الى ومن الاقتصاد المصرى .

- أما عن الجزء المتغير من معدل الربح فان تأثير التغير فى قيمة الجنيه عليه يتحدد أساسا بطريقة غير مباشرة عن طريق تأثير هذا التغير على أسعار المدخلات اللازمة للإنتاج ، وعلى أسعار المنتجات . فمن الفرق بين أسعار المنتجات ضرورة فى كمياتها (التكاليف) تتحدد قيمة ومعدل الربح المتحقق مقوما بالعملة الوطنية ، وعند ما يقوم المستثمر الأجنبى بتحويل هذا الربح للخارج . فان قيمته ومعدله يتأثران بطريقة مباشرة بسعر الصرف الذى يتم به التحويل من العملة الوطنية الى عمله من العملات الأجنبية وبناء عليه فان التعرف على تأثير تدهور قيمة الجنيه على توقعات الجزء المتغير من معدل الربح يتم من خلال مرحلتين : الأولى تأثير هذا التدهور على العلاقة بين التكاليف والإيرادات ، والثانية تأثير هذا التدهور على الأرباح المحولة مقومة بالعملات الأجنبية التى يرغب المستثمرون فى تحويلها .

ففيما يتعلق بالتأثير على العلاقة بين التكاليف والإيرادات ، وافترض أن هذه العلاقة معطاة فى العالم الخارجى ، نجد أن تدهور قيمة الجنيه لا يفيد فى تخفيض تكاليف الإنتاج المتعلقة بمدخلات رأسمالية أو جارية مستوردة من الخارج (ويلاحظ

أن هذا النوع من المدخلات يشكل نسبة مرتفعة بصفة عامة من اجمالي مدخلات الاستثمارات الأجنبية في مصر) بل بالعكس فإنه يرفع أسعارها مقومة بالعملة المحلية . أما عن المدخلات المحلية فإن تأثير تدهور قيمة الجنيه على تكاليفها يكون على النحو التالي :
أ - بالنسبة لما قد تستخدمه هذه الاستثمارات من مواد أولية محلية أو سلع وسيطة محلية (وكمياتها ضئيلة نسبيا) فإن تدهور قيمة الجنيه يؤدي لا ارتفاع أسعارها في السوق المحلية ، نظرا لقصور المعروض من معظم هذه المواد والسلع عن مواجهة الطلب المحلي وتحقيق أهداف التصدير .

ب - مدخلات الطاقة والمدخلات من المرافق العامة ، فإن تكاليفها المطلقة كانت إلى وقت قريب تقل عن مثيلاتها في الخارج ، ولكن رغبة من الدولة في تقليل أعباء الدعم ، باستبعاد ما قد يتسرب منه إلى مشروعات الاستثمار طبقا للقانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ ، اتجهت إلى تحصيل فروق أسعار عن هذه المدخلات التي تستخدمها هذه المشروعات ، ويؤدي هذه الفروق أن تحصل مشروعات الاستثمار هذه على مدخلات الطاقة والمنافع العامة بأسعار تكاد تتساوى مع الأسعار العالمية ، ولا شك أنه كلما تدهورت قيمة الجنيه المصري كلما زادت فروق الأسعار التي تحصل عليها الدولة (بافتراض أن الأسعار للسوق المحلية تتمتع بقدر من الثبوت لأغراض اجتماعية أو اقتصادية) ومن ثم تزيد التكلفة مقومة بالعملة المحلية التي تتحملها مشروعات الاستثمار مقابل حصولها على هذه المدخلات .

ج - أما عن الأراضي والمباني والانشاء اللازمة لتنفيذ المشروعات فيمكن القول أن التكاليف اللازمة لها لا تقل بحال عن مثيلاتها في الخارج . فمعظم أعمال الانشاءات والبناء لمشروعات الاستثمار الأجنبية تتم من خلال شركات أجنبية أو وكلاء لها في مصر ، والأسعار العالمية التي تتضخم عند تحويلها لأسعار محلية نتيجة تدهور قيمة الجنيه . أما عن ثمن الأراضي فإنه في ارتفاع مستمر ومعدلات تجب أي انخفاض في قيمة الجنيه .

د - يبقى عنصر العمل الذي يعتبر عامل الجذب الرئيسي للاستثمار الأجنبي في مصر ، نظرا لانخفاض معدلات الأجور بها بالمقارنة بكل دول العالم التي يتوفر لديها مؤسسات أو شركات أو أفراد قادرين وراغبون في الاستثمار خارج حدود بلادهم . وهنا نلاحظ أن الاستثمارات الأجنبية ، أو بتعبير أعم وأدق شركات الانفتاح ، في مصر لا شك تدفع للعاملين بها من المصريين أجورا ورواتب أعلى بكثير مما هو سائد في القطاعات المحلية العامة والخاصة ، تلك هي وسيلتها الرئيسية فسي اجتذاب الكفاءات والعمالة الماهرة على حساب القطاعات والمشروعات الوطنية . ومع ذلك يظل مستوى الأجور والمرتبات التي تدفعها الاستثمارات الأجنبية وشركات الانفتاح الى المصريين دون المستويات المناظرة في الخارج بكثير ، بل إن هذه الاستثمارات والشركات تميز في الأجور والمرتبات التي تدفعها داخل مصر بين العمل المصري والعمل الأجنبي لصالح هذا الأخير . وللتعريف على تأثير تدهور قيمة الجنيه على هذا الجزء من التكاليف يمكن القول أنه نظرا لأن الأجور والمرتبات من نوع التكاليف التعاقدية التي تتمتع بثبات نسبي ، فإن تدهور قيمة الجنيه يؤدي الى مزيد من انخفاض تكلفة عنصر العمل (وهي منخفضة أصلا كما سبق البيان) بالنسبة للمستثمر الأجنبي .

أما عن الإيرادات التي تحصل عليها الاستثمارات الأجنبية وشركات الانفتاح ، فهي تتمثل في كمية المنتجات التي تبيعها مضرمة في أسعار هذه المنتجات ، ومن واقع الأحوال في الاقتصاد المصري حيث يقصر عرض معظم السلع والخدمات عن مواجهة الطلب المحلي عليها ، وحيث تنخفض مرونة الطلب السعرية ، وحيث تتفشى أنماط الاستهلاك غير الرشيدة ، وتنفلت الأسعار ، نجد أن هذه الاستثمارات والشركات (خاصة مع عدم خضوعها لقيود سعرية تذكر) تستطيع تصريف منتجاتها بأسعار تتساوى مع أسعار مثيلاتها في الخارج أو تجاوزها في بعض الأحيان والنسبة لبعض السلع والخدمات ،

وذلك بأخذ بأسعار الصرف السائدة في الاعتبار ، مما يعنى أن ظروف الاقتصاد المصرى تتيح للمستثمر الأجنبى ولأصحاب شركات الانفتاح نقل عبء تدهور قيمة الجنيه إلى المستهلك المحلى من خلال زيادة أسعار المنتجات .

وإجمال تأثير تدهور قيمة الجنيه على كل من الإيرادات والتكاليف ، ومن ثم الجزء المتغير من معدل الربح الذى تستهده الاستثمارات الأجنبية ، نجد أن هذا التدهور ليس له أثر سلبي يذكر على الإيرادات ، بينما يتحصل أثره الإيجابى - من وجهة نظر المستثمر - فى تخفيض ذلك الجزء من التكاليف المتعلقة بعنصر العمل . وهو ما يعنى أنه لى يكون لتدهور قيمة الجنيه أثر فى اجتذاب الاستثمارات المباشرة إلى الاقتصاد القوسى . فان الشروط التى تتم فى نطاق هذه الاستثمارات يجب أن تستخدم تكنولوجيا كيفية العمل . ولما كان الواقع يخالف ذلك ، حيث أن معظم الاستثمارات والشركات التى تتخطى بنشاطها حدود ولها تتصف باستخدام أنواع من التكنولوجيا كيفية رأس المال ^(١٣) ، فضلا عن أن معظم الدول الآخذة فى النمو (مصر أحد الأمثلة) تتطلب فى الاستثمارات الأجنبية المباشرة استخدام هذه الأنواع من التكنولوجيا ، فى ظل اعتقاد من هذه الدول بأنها تستقدم وسائل للتقدم التكنولوجى ، فان تدهور قيمة العملة الوطنية (الجنيه) لا يجدى كثيرا فى تخفيض تكاليف الانتاج بالنسبة لهذه الاستثمارات الأجنبية ، ومن ثم لا يبقى لها إلا أن تسعى لتحقيق معدل الربح الذى تستهده من خلال الارتفاع المتواصل للأسعار حتى تواجه أثر التدهور المستمر لقيمة العملة الوطنية على أرباحها مقومة بالعملات الأجنبية .

(١٣) وحتى بافتراض أن قدر من الاستثمارات الأجنبية سيلجأ إلى استخدام تكنولوجيا كيفية العمل للاستفادة من رخص الأيدى العاملة الوطنية ومن أثر تدهور قيمة الجنيه فى تخفيض معدلات الأجور (مقومة بالعملات الأجنبية) فان ذلك ما يعنى أن اجتذاب هذه الاستثمارات الأجنبية المباشرة يتم على حساب استنزاف أهم موارد الثروة الوطنية من الكفاءات والعمالة الماهرة المدربة ، لصالح مشروعات الاستثمار الأجنبى .

وقد نأ ذلك الى تأثير تد هور قيمة الجنيه على الأرباح المحولة الى الخارج بالعملات الأجنبية ، فمن الواضح أن استمرار هذا التد هور يؤدي الى انخفاض قيمة الأرباح التي تحققها الاستثمارات المباشرة في السوق المحلية ، وذلك عند تحويلها الى الخارج بعملات أجنبية .

ما تقدم يقتض أن استمرار تخفيض وتد هور قيمة الجنيه يعتبر عاملا مناوئا لما تهدف اليه السياسة الاقتصادية الجارية في مصر ، منذ سنة ١٩٧٤ وحتى الآن ، من تشجيع الاستثمارات العربية والأجنبية على النزوح الى مصر . فاستمرار هذا التد هور يشجع على هجرة رؤوس الأموال من الداخل الى الخارج بغرض الاستثمار غير المباشر ، فضلا عن أنه يكاد يكون معدوم الأثر في تخفيض تكاليف الاستثمارات المباشرة في الاقتصاد المصري بينما يميل أثره الفعال الى زيادة هذه التكاليف (عن طريق تغذية العملية التضخمية) وإلى زيادة مخاطر انخفاض قيمة ومعدل الربح الذي تحققه هذه الاستثمارات من نشاطها في مصر ، وذلك عند تحويل هذا الربح بعملات أجنبية الى الخارج .

٣٠١ أثر تد هور قيمة الجنيه على الاقتراض والاقتراض من العالم الخارجي :

لا شك في أن المركز المالي الصافي للدولة (دائن أو مدين) يعد من أهم العوامل المؤثرة على تطورات سعر صرف عملتها الوطنية بالنسبة للعملة الأجنبية فسادا ما كان هذا المركز دائما دل ذلك على أن الطلب على العملة الوطنية أكبر من عرضها ما يعني اتجاه قيمتها بالنسبة للعملة الأجنبية الى الارتفاع . وإذا كان هذا المركز مدينا دل ذلك على أن الطلب على العملة الأجنبية أكبر من عرضها ما يعني اتجاه قيمة العملة الوطنية ، بالنسبة للعملة الأجنبية ، الى الانخفاض . . . من ذلك يقتض أن العلاقة الأساسية بين سعر الصرف وصافي المركز المالي للدولة هي علاقة بين متغير

تابع (سعر الصرف) وتغير مستقل (صافي المركز المالى) . ولكن ذلك لا يمنع من أن هذه العلاقة تأخذ شكلا دائريا يكون فيه سعر الصرف متغيرا تابعا مرة ثم مستقلا مرة أخرى وهكذا ، وذلك ما يحدث عندما يعبر صافي المركز المالى للدولة عن اختلال فى اتجاه واحد (مدين أو دائن) لآجال طويلة . وهو ما يصدق فى حالة مصر حيث أن استمرار تراكم ديونها الخارجية ، وكذلك أعباءها من أقساط وفوائد ، عبر سنوات ممتدة ، قد أعطى لتدهور قيمة الجنيه (وهو أيضا ممتد عبر سنوات طوال) دورا ايجابيا فى المساهمة فى تدهور المركز المالى للدولة بزيادة ما تلجأ اليه من قروض خارجية على اختلاف أشكالها وشروطها وأجالها .

ولعل ما تعقده مصر من قروض مع صندوق النقد الدولى ، هو أكثر أنواع القروض ارتباطا بتدهور سعر صرف الجنيه بطريقة مباشرة . فمن المعلوم أن من الأهداف الرئيسية للقروض التى يضعها الصندوق تحت تصرف الدول علاج مشكلة انخفاض قيمة العملة الوطنية نتيجة اختلال داخلى أو خارجى (أو كليهما معا) . وفى هذا الشأن نلاحظ أن اقتراض مصر من صندوق النقد الدولى قد تزايد من ٨٢٥ مليون دولار خلال الفترة ١٩٦٢ - ١٩٦٤ (١٤) الى ٧٢٠ مليون دولار خلال الفترة ١٩٨١ - ١٩٨٣ (١٥) ومن المنتظر أن تسفر مفاوضات جارية الآن (أكتوبر ١٩٨٣) عن قروض من الصندوق الى مصر تتراوح بين ٧٠٠ و ٨٠٠ مليون دولار تستخدم خلال الفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٧ (١٦) . ولا شك أن استمرار تدهور قيمة الجنيه من أهم دوافع تزايد هذا النوع من القروض .

(١٤) البنك الأهلى المصرى ، النشرة الاقتصادية ، مجلد ٣٣ العدد الأول ١٩٨٠ ، ص ١٨ - ١٩ .

(١٥) البنك الأهلى المصرى : نفس المرجع السابق ص ٢٤ .
(١٦) الاهرام الاقتصادى : العدد ٧٦٩ و ١٠ أكتوبر ١٩٨٣ ، ص ٧ .

ومن أنواع القروض التي يعتبر تزايدها - الى حد كبير - دالة في تدهور قيمة الجنيه المصري ، تلك القروض التي تستخدم في تمويل عجز الموازنة العامة للدولة (شاملة نشاطها التقليدي ونشاط القطاع العام) ، فمن المعلوم أن قدا كبيرا من هذا العجز يفسر بما تتحمله الدولة من أشكال مختلفة من الدعم ، (١٧) فان تدهور قيمة الجنيه يعد مسئولا عن نسبة مرتفعة من هذا الدعم ، بل وعن تضخمه ، ومن ثم يعد هذا التدهور أحد الأسباب الكامنة وراء عجز الموازنة العامة للدولة ووراء تزايد القروض الخارجية التي تستخدم في تغطية هذا العجز ، وهو ما تؤيده الأرقام حيث سجل الاعتماد على الخارج بغرض تغطية عجز الموازنة العامة للدولة تزايدا مستمرا خلال الفترة ١٩٧٤ - ١٩٨٢/٨١ وكذلك سجل اجمالي الدعم تزايدا مستمر خلال نفس الفترة ، ولعل أهم عناصر هذا الاجمالي تأثرا بتدهور قيمة الجنيه ذلك الدعم الذي تتحمله الدولة من خلال نشاط هيئة السلع التموينية ، وقد سجل هذا النوع من الدعم تزايدا مضطربا خلال نفس الفترة . ويوضح الجدول التالي عناصره المقارنات .

(١٧) لا محل هنا للافاضة في هذا الموضوع ، ولكننا نكتفي بالإشارة الى أن التعريف الموضوعي للدعم (وهو في نفس الوقت التعريف الاقتصادي) ينصرف الى ما تتحمله الدولة من فرق بين التكلفة الفعلية للإنتاج ، أو للحصول على المنتجات ، بما في ذلك هامش معقول للربح (قد يكون حده الأقصى متوسط معدل العائد على رأس المال في الأسواق العالمية) ، والأسعار التي ترغب الدولة في حصول المستهلك المحلي بها على هذه المنتجات . ومن ثم ، ليس مفروضا أن يعد من قبيل الدعم الحقيقي ما تتحمله ميزانية الدولة من أعباء نتيجة تضخم هامش الربح الاحتكاري لبعض من المنتجين أو التجار ، أو نتيجة ما يحدث من تضخم فسي التكاليف بفعل الاحتكار والمضاربة في سوق الصرف الأجنبي ، كذلك نعتقد أن أرقام الدعم في مصر يتضخم لبعض الأسباب غير الحقيقية والتي من بينها طريقة معالجة توزيع الحصيلة والمدفوعات من النقد الأجنبي بين كل من مجمع النقد الأجنبي لدى البنك المركزي ، ومجمع النقد الأجنبي لدى البنوك التجارية .

جدول رقم (٤)

تطور ديون مصر الخارجية وتغطية عجز الموازنة العامة جزئيا بموارد خارجية
تطور الدعم الاجمالي وما يختص منه بنشاط الهيئة العامة للسلع التموينية
١٩٨٢/٨١ - ١٩٧٤

مليون جنيه والاسعار الجارية

السنة	اجمالي الديون الخارجية		مساهمة الموارد الخارجية في تغطية عجز الموازنة العامة		اجمالي الدعم	الدعم من خلال نشاط الهيئة العامة للسلع التموينية
	مليون دولار	مليون جنيه	اجمالي العجز	التمويل الخارجى		
١٩٧٤	—	—	٨٨٩,٠	٢٠٣,٠	٤١٠,٠	٣٢٩,١
١٩٧٥	٥٩٩٧,٨	٢٧١٣,٩	١٤٩١,٠	٣١٠,٠	٦٢٢,١	٤٩٠,٩
١٩٧٦	—	—	١٢٦٤,٧	٤٨٨,٠	٤٣٣,٥	٣٢١,٥
١٩٧٧	٨٦٦٦,١	٤١٨٦,٥	١٤١٣,٦	٦٠٨,٠	٦٤٩,٦	٣١٣,٤
١٩٧٨	١٠٤٣٨,٢	٥٦٤٢,٣	٢٢٥٢,٧	٨٨٢,٠	٩٠٠,١	٦٣٩,٧
١٩٧٩	١٢٣١٧,٦	٨٦١٣,٧	٣٤٣٠,٩	١١٣٥,٣	١٣٧٠,٠	١٠٢٣,١
٨١/٨٠	١٤٩٤٧,٣	١١٠٧٢,١	٣٠٣٥,٣	١١٠١,٩	٢١٦٦,٤	١٧٠٣,٠
٨٢/٨١	١٦٥٨٠,٥	١٣٤٨٠,١	٤٦١٨,٠	١١٤٧,٣	٢١٩٩,٧	١٤٧٣,١

الصدر :

World Bank: Arab Republic of Egypt "Current Economic Situation and Adjustment Policies", Report No. 4498 EGT. May 19, 1983
Statistical Appendix p.p. 141-148.

ملاحظات : (أ) — غير متوفرة

(ب) تم حساب اجمالي الديون بالجنيه المصرى بضرب قيمتها بالدولار فى اسعار صرف الجنيه بالنسبة للدولار (من نفس المصدر أعلاه) والتي حسبت على أساس متوسط مرجح لأسعار الصرف المطبقة على كل من مفردات الحساب الجارى .

والإضافة الى أن أرقام هذا الجدول تؤيد المقارنات المشار إليها حالا ، فإن تأثير تدهور قيمة الجنيه بالنسبة للدولار يبدو واضحا في تضخيم معدل نمو الديون الخارجية مقومة بالعملة الوطنية عن معدل نموها مقومة بالدولار ، فعلى سبيل المثال نجد أنه في خلال الفترة ١٩٢٧ - ١٩٨٢/٨١ بلغ متوسط معدل النمو السنوي لتلك الديون ، مقومة بالدولار ، حوالي ١٨,٥% ، في أن متوسط معدل النمو السنوي لتلك الديون ، مقومة بالجنيه ، يرتفع الى ٣٤,٥% ومضمون ذلك أن تدهور قيمة الجنيه تنعكس بزيادة ما يجب استقطاعه من الموارد المحلية لمواجهة الديون الخارجية بمعدلات تفوق معدلات تزايد هذه الديون مما يخلق ضغوطا تسهم في تغذية عملية التضخم ، ويزداد الأمر سوءا عندما تأخذ في الاعتبار مدفوعات الفوائد عن هذه الديون .

٤٠١ انعكاسات تدهور قيمة الجنيه على التحويلات من وإلى الخارج :

من البنود التي تظهر في موازين المدفوعات للغالبية العظمى من الدول ، بنود التحويلات من وإلى الاقتصاد القوي (١٨) ، وعادة ما يختص هذا البند بمخصصات مدفوعات تتم مع العالم الخارجي بدون مقابل محدد (ومثال ذلك الهبات والتبرعات أو الاغاثات للأغراض الخيرية والانسانية) . وذلك هو المفهوم الضيق للتحويلات والذي يؤخذ به لأغراض التمييز فيما بين مكونات حساب العالم الخارجي . أما من الناحية

(١٨) من الكتاب الذين تعرضوا لمناقشة مفهوم التحويلات ، "موريس بييه" و "دي برنيس" حيث نجد هما حريصين على أن يقتصر هذا البند ، عندما يتعلق الأمر بميزان المدفوعات ، على التحويلات بدون مقابل ، ويعتبرون عدم وجود المقابل شرطا لاعتبار العملية تحويلا في ميزان المدفوعات ، ومن ثم يؤكد الكاتبان رفضهما ما يذهب اليه البعض من اعتبار ما يرسله العمال المهاجرون (هجرة مؤقتة أو حتى دائمة) إلى ذويهم وأوطانهم من مبالغ تحويلات ليس لها مقابل ، ويستندان في ذلك إلى حقيقة موضوعية مؤداها أن مثل هذه المبالغ تعتبر عائدات لعنصر العمل الوطني بالنسبة للبلاد الأصلية لهؤلاء المهاجرين . انظر :

النقدية ، وكذلك من وجهة نظر عمليات الصرف الأجنبي ، فاننا نرى أن مفهوم التحويلات يكاد يتسع ليشمل جميع تدفقات وسائل الدفع من وإلى الدولة سواء كان ذلك بمقابل محدد (كالتحويلات الداخلية والخارجية لتحويل الصادرات والواردات) أو بدون مقابل محدد (كألمثلة السابق ذكرها حالا عن بند التحويلات في ميزان المدفوعات)

والواقع أننا في محاولة تبين أثر تدفق قيمة الجنيه على التحويلات من وإلى الخارج لا يعنيها كثيرا ما هو بدون مقابل في هذه التحويلات نظرا لضعف أهميته النسبية من جهة ، ومن جهة أخرى لأن التحويلات بدون مقابل لا تتوقف بصفة مباشرة على العوامل الاقتصادية والنقدية ، ومن ثم فتأثير تغيرات سعر الصرف على مقدار واتجاه التحويلات بدون مقابل لا يكاد يكون واضحا كما لا يكاد يذكر ، وبناء على ذلك فإن اهتمامنا ينصرف أساسا إلى تلك التحويلات بمقابل والتي تلعب العوامل الاقتصادية والنقدية (ومن بينها تفسيرات سعر الصرف) دورا رئيسيا في تحديد مقدارها واتجاهها . وصفة عامة يمكن القول بأن انعكاسات تغير سعر الصرف على الأنواع المختلفة من التحويلات تتوقف على العلاقة بين مدى التغير في سعر الصرف . ومدى التغير في الأسعار الداخلية والخارجية . فمما يخفى — مثلا — أن انخفاض قيمة الجنيه بالنسبة للدولار لو اقترن بارتفاع الأسعار داخل مصر بمعدلات تفوق معدل الانخفاض في قيمة الجنيه (مع افتراض ثبات الأسعار في الولايات المتحدة أو ارتفاعها بمعدلات تقل عن الفرق بين معدل ارتفاع الأسعار في مصر ومعدل انخفاض قيمة الجنيه) لن يؤدي إلى زيادة في التحويلات الأمريكية بفرض تمويل زيادة في الصادرات المصرية إلى الولايات المتحدة ، بل لن هذا النوع من التحويلات قد ينخفض (لانخفاض الصادرات) ، في حين أن انخفاض قيمة الجنيه على النحو المفترض هنا سيؤدي إلى زيادة التحويلات من مصر إلى الولايات المتحدة بفرض تحويل واردات مصرية من السوق الأمريكية ، وهي واردات تتزايد لومضى التغير في العلاقات السعرية على النحو المذكور .

يتضح مما تقدم أن دراسة انعكاسات تدهور قيمة الجنيه على التحويلات من وإلى الاقتصاد المصرى يمكن أن تتسع لتشمل كافة عناصر العلاقات الاقتصادية الخارجية لمصر . ولما كنا قد تعرضنا - فيما تقدم - لهذه الانعكاسات فيما يخص التجارة الخارجية والاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة ، وكذلك فيما يخص الاقتراض والاقتراض ، فإن ما يتعين علينا بحثه الآن هو انعكاسات تدهور قيمة الجنيه على ذلك النوع من التحويلات الذى يقابل انتقال عنصر العمل من وإلى الاقتصاد المصرى .

فإذا ما بدأنا بعنصر العمل الأجنبى فى مصر ، يمكن القول بأن التحويلات الخاصة به ، والتى تتدفق خارج الاقتصاد المصرى ، لا تكاد تتأثر سلبا بتدهور قيمة الجنيه ، وتفسر ذلك أنه ما من عمالة أجنبية تغد إلى مصر إلا إذا كانت تضمن أن الأجر الحقيقى الذى تحصل عليه أعلى من الأجر الحقيقى الذى يمكن أن تحصل عليه فى موطنها الأصلى بفارق يكفى لتعويض عملية الاغتراب ومخاطر تدهور قيمة الجنيه ، بل إن هذه المخاطر تكاد تكون معدومة بالنسبة للجزء الغالب من عنصر العمل الأجنبى فى مصر ، نظرا لأن الجزء من الأجر الذى يدفع بالعملات الصعبة (عادة الدولار) للعاملين الأجانب يزيد فى معظم الأحوال عما يرغبون فى تحويله إلى خارج مصر .

ومن ثم فإن ما يجب أن يشغل اهتمامنا ، فيما نحن بصدد ، عن أثر تدهور قيمة الجنيه على التحويلات ، هو انعكاسات هذا التدهور على تحويلات المصريين العاملين بالخارج ولعله من قبيل التكرار أن نذكر أن تلك التحويلات قد ارتبطت ارتباطا طويلا وطويلا بالتدهور فى قيمة الجنيه . وموضح الجدول رقم (٥) تطور أسعار صرف الدولار بالنسبة للجنيه (طبقا لتقديرات البنك الدولى) ، وكذلك تطور تحويلات المصريين العاملين فى الخارج فى صورة مبالغ تم التنازل عنها لمجموع النقد الأجنبى ، وفى صورة استيراد بدون تحويل عملة ، وذلك خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٢ / ٨١ .

جدول رقم (٥)
تطور سعر صرف الدولار وتطور تحويلات العاملين فسي
الخارج (مبالغ تم التنازل عنها لمجمع النقد ، واستيراد بدون تحويل عملة)
١٩٧٥ - ١٩٨٢/٨١

مليون جنيه

٨٢/٨١	١٩٨٠	١٩٧٩	١٩٧٨	١٩٧٧	١٩٧٦	١٩٧٥	
٨١,٣	٧٤,١	٦٩,٩	٥٤,٠	٤٨,٣	٤٥,٢	٤٥,٢	سعر الدولار (قرش)
-	٨١٨,٣	٦٦٦,٢	٦٥٤,١	٣٨٤,٢	٢٥٣,٠	١٩٤,١	- تحويلات نقدية
-	١٠٧٠,٠	٨٨٣,٣	٥٨٧,٢	٢٦٥,٢	١٦٧,٥	٩٢,٧	- تحويلات عينية (استيراد بدون تحويل عملة)
١٤١٤,٠	١٨٨٨,٣	١٥٤٩,٥	١٢٤١,٣	٦٤٩,٤	٤٢٠,٥	٢٨٦,٨	اجمالي التحويلات النوعين مسن

المصدر : * بالنسبة لسعر الدولار : تقديرات البنك الدولي على أساس متوسط عام
لأسعار الصرف التي طبقت في المعاملات المختلفة
انظر في ذلك

* بالنسبة للتحويلات : (١) الفترة من ٧٥ - ١٩٨٠ بيانات البنك المركزي
منقولة في دراسة لسيد البواب عن تحويلات
المصريين العاملين بالخارج .
(٢) سنة ١٩٨٢/٨١ محسوبة من الملحق الإحصائي
بتقرير البنك الدولي سالف الذكر .

واضح من أرقام هذا الجدول أن تحويلات المصريين العاملين بالخارج قد تزايدت خلال الفترة المذكورة (١٩) مع استمرار الارتفاع في أسعار صرف الدولار (أى استمرار تدهور قيمة الجنيه) . ورغم الارتباط الواضح بين هذه التحويلات وبين تطور سعر صرف الدولار ، إلا أننا نشك في أن هذا التطور هو السبب الرئيسى لتزايد تلك التحويلات ، فذلك يفترض أن معدلات تدهور قيمة الجنيه (والتالى معدلات ارتفاع سعر صرف الدولار) قد فاقت معدلات تدهور القيمة الحقيقية للنقد (أى معدلات ارتفاع الأسعار) فى مصر ، ولكن الواقع يبرهن على عكس ذلك ، فمعدلات ارتفاع الأسعار فى مصر تزيد بكثير عن معدلات ارتفاع أسعار صرف الدولار (٢٠) . ومن ثم فإننا نعتقد أن تزايد تحويلات المصريين العاملين بالخارج يرجع بصفة أساسية الى عوامل أخرى ، مثل استمرار ارتباط الانتماء بهم هؤلاء العاملين وبين الوطن بحكم أن هجرتهم مؤقتة ، مما يدفعهم الى تحويل قدر من أرباحهم الى مصر . كذلك فإن منفذ الاستيراد بدون تحويل عملة يتيح لهم الاستفادة من ارتفاع الأسعار فى الداخل لزيادة ما يحصلون

(١٩) باستثناء سنة ١٩٨٢/٨١ حين أثرت الظروف السياسية التى مرت بها مصر بطريقة سلبية على تحويلات المصريين العاملين بالخارج سواء كانت فى صورة مبالغ متنازل عنها لمجمع النقد الأجنبى أو كانت فى صورة استيراد بدون تحويل عملة .

(٢٠) على الرغم من أن الأرقام القياسية للأسعار (سواء كانت أرقام الجملية أو أرقام المستهلكين) التى ينشرها الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، مبالغ فى الانخفاض بما لا يعكس حقيقة التضخم فى الاقتصاد المصرى ، وما يدعونا الى تحفظات كثيرة على استخدام هذه الأرقام ، إلا أننا نبيّن بالملاحظة أعلاه على مقارنة تطور الأرقام القياسية لأسعار الجملية (انظر النشرة الاقتصادية للبنك الأهلى - العدد الثالث ١٩٨٢) بتطور متوسط سعر الدولار خلال الفترة ١٩٨٢/٨١ - ٢٥ (انظر الجدول ٥ أعلاه) وهى مقارنة تعطى مؤشرا تقريبا للعلاقة بين طرفيها .

عليه من العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية التي يستخدمونها (بأنفسهم أو عن طريق الغير) في تحويل هذا النوع من الاستيراد . وبالإضافة الى هذين السببين ، لا يجب أن ننسى أن من أهم أسباب الزيادة في تلك التحويلات ، ما شهدته سنوات الفترة المذكورة من تزايد مضطرب في أعداد العاملين المصريين بالخارج . (٢١)

يتضح مما تقدم أن استمرار ارتفاع أسعار الدوال ليس هو العامل الرئيسي فـسـى اجتذاب مدخرات المصريين العاملين بالخارج ، وما يدل أيضا على ذلك ما يلاحظ من أن تحويلات الأفراد التي يحتفظون بها في صورة أصدّة بالعملات الأجنبية لدى البنوك التجارية وبنوك الاستثمار والأعمال في مصر (حيث لا تأثير لتطور سعر الصرف على هذا النوع من التحويلات والذي يفسر أساسا بالارتباط بالوطن) قد تزايدت بمعدلات تفوق معدلات تزايد التحويلات في صورة مبالغ تم التنازل عنها لمجمع النقد الأجنبي مضافا إليها التحويلات في صورة عينية (أي الاستيراد بدون تحويل عملة) ، ويوضح الجدول رقم (٦) هذه الحقيقة خلال الفترة ٧٥ - ١٩٨٠ .

(٢١) لا تتوفر أرقام دقيقة عن حجم العمالة المصرية في الخارج في شكل سلسلة زمنية تتيح لنا المقارنة بين تطور عدد المصريين العاملين في الخارج وتطور تحويلاتهم النقدية والعينية بحيث يمكن حساب المعدل المتوسط للتحويل بالنسبة للفرد من العاملين في الخارج ، فهذا المعدل هو الأكثر دلالة على أثر التغيرات النقدية والسعرية على التحويلات .

جدول رقم (٦)
أنواع تحويلات المصريين العاملين بالخارج
١٩٧٥ - ١٩٨٠

مليون جنيه

١٩٨٠	١٩٧٩	١٩٧٨	١٩٧٧	١٩٧٦	١٩٧٥	
١٨٨٨,٣	١٥٤٩,٥	١٢٤١,٣	٦٤٩,٣	٤٢٠,٥	٢٨٦,٨	التحويلات النقدية والمينية (١)
٢١,٨	٢٤,٨	٩١,١	٥٤,٤	٤٦,٦	-	معدل النمو السنوى %
٤٩٦,٦	٣٠١,٦	٢٠١,٠	١٤٧,٩	٩٠,١	٥٣,٦	تحويلات تضاف لأرصدة بالعملات الأجنبية (٢)
٦٤,٦	٥٠,٠	٣٥,٩	٦٤,١	٦٨,١	-	معدل النمو السنوى %

المصدر : (١) الجدول رقم (٥) فيما تقدم .

(٢) دراسة عن تحويلات المصريين العاملين بالخارج الى مصر " قامت بها الادارة العامة للبحوث الاقتصادية بالبنك المركزى المصرى ، بالتعاون مع وحدة الدراسات الاقتصادية بوزارة الاقتصاد .
ولاحظ أن أرقام التحويلات التى تضاف للأرصدة بالعملات الأجنبية عبارة عن التغير فى ودائع الأفراد لدى البنوك التجارية وبنوك الاستثمار والأعمال والبنكين العربيين المشتركين .

٥٠١ انعكاسات تدهور قيمة الجنيه على ميزان المدفوعات المصرى :

لا شك أن حالة ميزان المدفوعات التى توضح عجزاً مزمناً يتفاقم من سنة لأخرى تعد السبب الرئيسى لتدهور قيمة الجنيه المصرى وما تمخض عنه هذا التدهور من تخفيض ثمن تدهور ثم تخفيض ٠٠٠ وهكذا طوال السنوات الست والثلاثين الماضية ٠٠٠ ولعل التلازم - خلال هذه السنوات - بين استمرار عجز ميزان المدفوعات واستمرار تخفيض تدهور قيمة الجنيه ينفى بصفة موضوعية وقاطعة أى اعتقاد بأن تخفيض قيمة العملة الوطنية

يعد سبيلا أمام مصر لا مكان زيادة الصادرات وتخفيض الواردات ومن ثم علاج العجز الحقيقي في ميزان المدفوعات المصري ٠٠٠ وإذا كان هذا العجز — كما ذكرنا حالا — هو السبب الجوهرى لتدهور قيمة الجنيه ، فان هذا التدهور بدوره يسهم فى زيادة حدة مشكلة عجز ميزان المدفوعات ، فقد سبق أن رأينا عند تحليل انعكاسات تدهور قيمة الجنيه على تجارة مصر الخارجية كيف أن الصادرات المصرية لم تحقق زيادة تذكر بفعل انخفاض قيمة الجنيه فى حين أن هذا الانخفاض قد تضافر مع خصائص سوق الصرف الأجنبى فى مصر ، فضلا عن أثره فى زيادة حدة ارتفاع الأسعار فى السوق المحلية ، لخلق ضغوط أسهمت بطريقة واضحة فى زيادة حجم قيمة الواردات ، كما أدى لتفاقم حدة العجز فى ميزان المدفوعات . كذلك فان تحليل آثار تدهور قيمة الجنيه على التدفقات الرأسمالية (بفرض الاستثمار المباشر أو غير المباشر) قد أوضح لنا أن هذا التدهور له آثار سلبية على ميزان المعاملات الرأسمالية مع الخارج . وأخيرا فان تدهور قيمة الجنيه أحد العوامل التى تسهم فى زيادة المديونية الخارجية وأعباء خدمتها ، فضلا عن أننا أوضحنا حالا أن ارتفاع أسعار صرف الدولار بالنسبة للجنيه ليس عاملا رئيسيا فى زيادة تحويلات المصريين العاملين بالخارج ، بل ان تدهور قيمة الجنيه بالنسبة للدولار أحد الأسباب الرئيسية لانخفاض القيمة الحقيقية للعملة الوطنية فى الداخل ، ومن ثم لزعزعة الثقة فيها ، وهو ما يثبط حماس المصريين العاملين فى الخارج لتحويل كامل مدخراتهم الى أرض الوطن ٠٠٠ ولا شك أن هذه النتائج مجتمعة توضح الآثار الضارة لتدهور قيمة الجنيه على حالة ميزان المدفوعات .

(٢) انعكاسات تدهور قيمة الجنيه على العلاقات الاقتصادية والاجتماعية الداخلية :

لا تقتصر الآثار غير الحميدة لتدهور قيمة العملة الوطنية في مصر على علاقات هذه الأخيرة مع العالم الخارجى ، وإنما تمتد هذه الآثار الى أحداث اختلالات هامة فسي بنيان العلاقات الاقتصادية والاجتماعية الداخلية . وفى اعتقادنا أن هذه الآثار الداخلية أعد خطورة من آثار تدهور قيمة الجنيه على العلاقات الاقتصادية مع العالم الخارجى ، وللدلالة على ذلك نذكر أنه فى خارطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية قد يكون مقبولا التضحية بالتوازن الخارجى (توازن ميزان المدفوعات) فى سبيل الحفاظ على أكبر قدر ممكن من التوازن الداخلى (بين الانتاج والاستهلاك والاستثمار ، وبين الأجور والأسعار ... الخ) بينما لا يكون مقبولا التضحية بالتوازن الداخلى فى سبيل تحقيق التوازن الخارجى .

وربما يكون المدخل الرئيسى للتعرف على آثار تدهور قيمة الجنيه على التفسيرات الاقتصادية والاجتماعية الداخلية ، هو التعرف على تأثير هذا التدهور على ارتفاع الأسعار فى مصر .

١٠٢ تدهور قيمة الجنيه والتضخم فى مصر والاستقرار الاجتماعى

لا شك أن التضخم أصبح حقيقة قائمة فى الاقتصاد المصرى ونلمسها فى حياتنا اليومية وعلى الرغم من قناعتنا بأن الأرقام الرسمية لا تقيس ولا تبين حجم هذه الظاهرة بطريقة شاملة ودقيقة ، إلا أن هذه الأرقام نفسها تؤكد أن متوسط معدل ارتفاع الأسعار فى مصر يضمها فى مقدمة الدول التى يستشرى فيها التضخم ، وفى خلال الفترة ١٩٧٣ - ١٩٨١ بلغ المتوسط السنوى لمعدل الارتفاع ١٠.٨% بالنسبة لأسعار الجملة ، ١٤.١% لأسعار المستهلكين فى الحضر ، ١٥.٨% لأسعار المستهلكين فى الريف . (٢٢)

(٢٢) حسبنا هذه المتوسطات على أساس صيغة أسعار الفائدة المركبة ، وذلك بالرجوع الى الأرقام المنشورة فى النشرة الاقتصادية للبنك الاهلى المصرى (العدد الاول سنة ١٩٨٢ والمأخوذة عن الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء .

ولا محل هنا للافاضة فى بحث أسباب التضخم فى مصر (٢٣) ، وهى متعددة ، مما يشير الى أنه من الخطأ القاء كل مسئولية التضخم الحادث فى مصر على سبب دون آخر ومن ثم فان تدهور قيمة الجنيه المصرى ليس الا سببا من أسباب التضخم ، ومع ذلك فانه سبب رئيسى فى زيادة حدة ارتفاع الأسعار ، بل وفى تعميم هذا الارتفاع من سلعة لأخرى ومن قطاع لآخر ، أما كيفية حدوث ذلك ، فليس من العسير ادراكها . (٢٤)

وفى ضوء قصور العرض عن ملاحقة الطلب على معظم السلع والخدمات فى الاقتصاد المصرى ، نجد أن الواردات من كل الأنواع (استهلاكية واستثمارية ووسيطه) تتزايد ، ولا يحد من زيادتها تدهور قيمة الجنيه ، فالطلب المصرى على الواردات قد تزايد باستمرار على الرغم من انخفاض وتخفيض قيمة الجنيه عبر السنوات الست والثلاثين الماضية ، وانعكاس ذلك با ارتفاع فى أسعار الواردات فى السوق المحلية . (٢٥)

ولا شك فى أن تنوع الواردات فيما بين سلع استهلاكية واستثمارية ووسيطه ، فضلا عن ارتفاع درجة الاعتماد المباشر وغير المباشر لمختلف القطاعات على

(٢٣) انظر فى ذلك الدراسة التفصيلية لموزى زكى " مشكلة التضخم فى مصر " مرجع سابق ، الاطواب ٢ ، ٣ ، ٤ .

(٢٤) انظر موزى زكى ، " مشكلة التضخم فى مصر " ، مرجع سابق .

(٢٥) تقتضى ظاهرة استمرار زيادة الواردات واستمرار ارتفاع الطلب عليها فى مصر رغم انخفاض قيمة الجنيه تحليلا مستفيضا ، وفى مثل هذا التحليل تكمن معظم مشاكل الاقتصاد المصرى . وعلى الرغم من أننا لا نعتزم اجراء هذا التحليل فى الدراسة الحالية الا أننا ننبه الى أن من قبيل التبسيط المخل أن يعمد أى باحث لهذه الظاهرة الى الاقتصاد على ما هو تقليدى بتحليل مرونات الطلب السعرية أو الدخلية على الواردات أو حتى بامتداد التحليل الى مجرد السياسة الاقتصادية وحدها ، فتحليل مثل هذه الظاهرة فى الاقتصاد المصرى لا يكتسب دقة ولا تعميرا عن الواقع الا بامتداده الى الجوانب الاجتماعية وامتداده الى بحث خريطة توزيع الدخل بين الفئات الاجتماعية المختلفة ، وعبر الزمن ، ولا شك أيضا فى أن سياسة الصرف الاجنبى وتنظيم سوق هذا الصرف واستمرار تدهور قيمة العملة الوطنية . كلها عوامل تعد مسئلة بصفة رئيسية عن استمرار التزايد الانفجارى فى الواردات رغم ارتفاع أسعارها .

الواردات (٢٦) ، ويؤدي إلى أن ارتفاع أسعار الواردات سواء في الخارج أو في السوق المحلية يسري إلى كافة أوصال الاقتصاد القومي فيرفع من أسعار كافة السلع والخدمات . ويغذي بذلك العملية التضخمية في الاقتصاد المصري . وإذا كان التدهور في قيمة الجنيه يتحمل مسئولية رئيسية في ذلك ، فإنه - كما سبق وأوضحنا - لا يحقق ميزة تذكر في زيادة حجم وحصة الصادرات المصرية ، فمعظم هذه الصادرات تنفصل أسعار تسويقها خارجيا عن أسعارها السائدة في السوق المحلية ، بالإضافة إلى أن عدم مرونة إنتاج هذه الصادرات وتختلف محتواها التكنولوجي ومستوى جودتها يحد من إمكانات زيادة حجمها . وفي حين أن أثر تدهور قيمة الجنيه في زيادة الأسعار المحلية ينعكس بارتفاع الأسعار المحلية للسلع موضوع التصدير بالمقارنة بأسعارها في الأسواق العالمية مما يشجع منتجها على تفضيل البيع في السوق المحلية لا ارتفاع هوامش الربح .

ولا يقتصر الأثر التضخمي لتدهور قيمة الجنيه على هذه العلاقات السعرية ، وإنما يتعداها إلى تغيير في خريطة توزيع الدخل القومي يغذي العملية التضخمية بدم جديد . ولا نقصد هنا أثر التضخم بصفة عامة في إعادة توزيع الدخل القومي في صالح أصحاب الدخل المتغيرة وعلى حساب أصحاب الدخل الثابتة ، فذلك حقيقة شائعة ، وأصبحت مدلولاتها وانعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية لا تخفى على أحد من المهتمين بشئون الاقتصاد المصري . وإنما ما نقصده هنا هو أن تضخم أسعار العملات الأجنبية ، مقومة بالعملة المحلية ، قد جعل من الاتجار في تلك العملات مصدا لأرباح خيالية لا يقابلها أي جهد إنتاجي أو حتى جهد انساني يذكر ، ومن ثم أصبحت هذه التجارة مصدرا

(٢٦) يمكن قياس درجة الاعتماد المباشر وغير المباشر على الواردات لمختلف القطاعات بتسرب متجه صف معاملات الاستيراد المباشرة في مصفوفة المعاملات الفنية للإنتاج بعد إحلال القيم على قطرها الرئيس بأصفار ، ثم يضاف متجه الصف الناتج إلى متجه صف معاملات الاستيراد الكلية (مباشرة وغير مباشرة) لمختلف القطاعات . راجع في ذلك :

لمكاسب سهلة وسريعة ومتجددة . الأمر الذى يترتب عليه انقلاب فى السلوك وفى الأنماط الاستهلاكية لكل من لهم صلة يعتد بها ^(٢٧) بتجارة العملات الأجنبية ، وهو مما يترتب عليه ازدياد سرعة تداول النقود ، ومن ثم تيار الاتفاق بمعدلات تفوق معدلات نمو العرض الحقيقى للسلع والخدمات مما يرفع الأسعار ويغذى عملية التضخم . وهنا نشير الى أن من لهم صلة يعتد بها بتجارة العملة ليسوا بقاصرين على من يحترفون تجارة العملة أو كبار هؤلاء التجار ، ولكنهم يشملون نسبة لا يستهان بها من السكان فى مصر ، فهناك المصريون العاملون فى الخارج والذين بلغ عددهم سنة ١٩٨٠ حوالى ٨٢٠ ألف عامل ^(٢٨) ، وهم يشكلون قوة عرض هامة فى سوق الصرف الأجنبى ، وهناك أيضا من يعملون فى مجال التصدير والاستيراد ، وهم أيضا قوى ذات تأثير حاسم فى سوق الصرف الأجنبى ، وهناك أيضا من يعملون فى مجال السياحة والتجار فى المناطق الحرة والعاملين بها . وبالإضافة الى هؤلاء جميعا هناك من يعملون فى شركات الاستثمار العربى والأجنبى وشروعات الانفتاح . كل هذه فئات لها صلات هامة بتجارة العملة وأسواق الصرف الأجنبى فى مصر ، ولا شك أن الارتفاع المتواصل فى أسعار العملات الأجنبية يعيد توزيع الدخل القومى فى صالحها ، وإذا ما أخذنا فى الاعتبار أن كلا من أفراد هذه الفئات يعتمد عليه عدد من الأشخاص (أعضاء أسرته وعاملين لحسابه) يتضح أن تأثير تدفور قيمة الجنيه فى انغلات السلوك وأنماط الاستهلاك يمس بطريقة مباشرة ما يقرب من ١٠ % من مجموع سكان

(٢٧) بهذا التعبير نقصد ألا يستبعد من سوق الصرف الأجنبى سوى هؤلاء الذى لا يمثل تعاملهم فى هذه السوق سوى نشاطا أو صفقة عارضة لا تتصف بالتكرار ولا بالديمومة .

(٢٨) طبقا لتقدير الدكتور عبد الفتاح ناصف (انظر الاهرام الاقتصادى ٢٠ مايو ١٩٨٣ ص ١٦) .

مصر (٢٩) وهى نسبة لا يستهان بها وكفيلة بنشر أنماط الاستهلاك الترفية وغير الرشيدة فى المجتمع ككل . . . ولبيت الأمر يقتصر على هذا الحد ، فان هذه الفئات وهى تسمى دخولها تتزايد وأرباحها ترتفع وتنعم بمستويات معيشة مترفة ، من وراء عمليات طفيلية عقيمة (نفود تلد نفودا حتى دون أن تدخل فى دورة انتاج حقيقى لسلع وخدمات) تستمرى هذه العمليات وتقلص من أنشطتها الانتاجية (ان وجد تلك الحساب التوسيع فى الأنشطة الطفيلية .

٢٠٢ تد هور قيمة الجنيه وهدار قيمة العمل المنتج فى الاقتصاد المصرى

تعتبر العلاقة بين التضخم وتد هور قيمة النقود وتد هور الدخل الحقيقية لأصحاب الدخل الثابتة أو بطيئة التفسير من العلاقات الواضحة لكل من هو على د راية بعلم الاقتصاد . ومن ثم لا محل هنا لتفصيل فيما يتعلق بأثر التضخم فى انخفاض الدخل الحقيقية لأصحاب الدخل الثابتة أو بطيئة التفسير . ولكن ما نود الإشارة اليه هنا هو أن كل العوامل التى تسهم فى احداث وتخذية العملية التضخمية تعتبر مسئولة عن تد هور القوة الشرائية للنقود وعن انخفاض الدخل الحقيقية لذوى الدخل الثابتة و بطيئة التفسير . ومن ثم فمسئولية تد هور قيمة الجنيه فى هذا الشأن ليست محل جسدل ولا تحتاج غناء لا يضاعفها .

(٢٩) لا يبدو هذا التقدير مبالفا فيه لو اعتبرنا أن اجمالى عدد الفئات ذات الصلات المباشرة - التى يعتمد بها - بسوق الصرف الأجنبى يبلغ حوالى ٩٠٠ ألف نسمة (٨٢٠ ألف عاملون فى الخارج طبقا لتقديرات سنة ١٩٨٠ مضاف اليهم حوالى ٨٠ ألفا لكافة الفئات الأخرى من تجار وسماسرة العملات وعاملون فى مجال الاستيراد والتصدير وشركات الاستثمار والانفتاح وكذلك فى السياحة) ولو اعتبرنا أن كل فرد من هذا العدد يعتمد عليه (فى صورة أباء وأبناء وعاملين لحسابه) فى المتوسط خمسة أفراد .

وما نود الإشارة إليه أيضا هو أن القدر الأعظم من العمل المنتج في الاقتصاد المصرى يأتي من ذوى الدخول الثابتة وطبيعة التغيير ، ومن ثم فإن تدهور الدخول الحقيقية لهذه الفئات بفعل التضخم يعنى اهدار قيمة العمل المنتج ، ولا تخفى هنا مسئولية تدهور قيمة العملة الوطنية بحكم مساهمته في تغذية العملية التضخمية .

ولا يقتصر دور تدهور قيمة الجنيه في اهدار قيمة العمل المنتج على ما يترتب على التضخم من انخفاض الدخل الحقيقي للعمل المنتج . فهذا الدور يتبع من خلال مساهمته بخلق ارتفاع أسعار العملات الأجنبية من فئات اجتماعية تحقق مكاسب مرتفعة بسدود أن تبدل جهدا انتاجيا حقيقيا ، ولما كانت هذه الفئات تمثل - على ما أشرنا - نسبة لا يستهان بها من مجموع السكان ، فضلا عن ارتفاع القوة الشرائية التي تستحوذ عليها ، فإن سلوكها ونمط حياتها المترفي يثران سلبا على من يعملون في أنشطة الانتاج الوطنية الحقيقية ، ويتحقق ذلك بطريقتين متكاملتين : فمن جهة يتولد لدى هؤلاء العاملين احساس بتضاؤل أهمية العمل المنتج نظرا للانخفاض النسبي لعائد العمل الحقيقي بحيث لا يغطي احتياجاتهم الأساسية ، ومن ثم تنخفض انتاجية العمل في قطاعات الانتاج الوطنية بفعل التراخي وفعل اتجاه العاملين لأنشطة اضافية لزيادة دخولهم . ومن جهة أخرى فإن اعلاء شأن العملات الأجنبية - والأخص الدولار - وازدحام الامتيازات النوعية والسعيرية والزمينية عليها فيما يتعلق بشراء كثير من السلع والخدمات الأساسية أو التي تكسب من يفتنونها مكانة اجتماعية (طبقا للقيم السائدة) وقلل من احساس الكثيرين بقيمة العمل المنتج في الأنشطة الوطنية لأنهم يحصلون منه ليس على دخول منخفضة فحسب ، وإنما أيضا على دخول منتقصة السيادة - بحكم أنها بالعملة الوطنية - على كافة السلع والخدمات في السوق المحلية .

وبالإضافة الى ما تقدم فإن كثيرا من المقترحات (خاصة من جانب صندوق النقد الدولي) التي تستهدف علاج مشكلة عجز ميزان المدفوعات ومشكلة سعر الصرف في مصر ،

تعبير عن انحياز كامل ضد عنصر العمل المنتج في مصر (وهو في حقيقة الأمر عاد شرقيها الحقيقية ومصب جهازها الانتاجي) بحيث أنه لو قد رل هذه المقترحات أن تطبق لترتب على ذلك مزيدا من اهدار قيمة العمل المنتج في مصر نتيجة تعميق الاختلال بين مستوى الأجور والمرتبات ومستوى الأسعار متواصل الارتفاع . وشال هذه المقترحات ما يتردد بين الحين والآخر عن ضرورة تطبيق الأسعار العالمية في السوق المحلية في مصر (شال ذلك أسعار الطاقة) بالنسبة للسلع والخدمات ، ولا نجد في مثل هذا الاقتراح صدى لتطبيق أسعار العمل (أى معدلات الأجور) السائدة في الأسواق العالمية على عنصر العمل في مصر ما يعنى أن مثل هذا الاقتراح يحقق الهوية بين مستويات الأجور النقدية السائدة في مصر ومستويات الأسعار في السوق المحلية بما يؤدى الى مزيد مسن اهدار قوة العمل المنتج ، ومزيد من اعادة توزيع الناتج القوس في غير صالح الأظبيسة المنتجة .

وأخيرا فان تدهور قيمة العملة الوطنية ، وهو يؤدى لا ارتفاع أسعار الواردات في حين تنخفض أسعار الصادرات (طبقا للتحليل النظرى التقليدى) ، أو ارتفاع أسعار الواردات مع ثبات - أو ارتفاع بهد رجة أقل في - أسعار الصادرات (طبقا لما هو واقع في حالة مصر حيث تنفصل أسعار معظم الصادرات في الأسواق العالمية عن أسعارها في السوق المحلية ، وحيث تتدهور قيمة الجنيه فيؤدى ذلك لا ارتفاع أسعار بعض الصادرات) يعنى في الحالتين تدهورا في معدلات التبادل الصافية للدولة التى تتدهور قيمة عملتها الوطنية . وفي حالة مصر ، فان تدهور معدلات التبادل الصافية بتأثير تدهور قيمة الجنيه (وهو أحد العوامل المؤثرة في هذا الخصوص) يؤدى الى استنزاف مزيد من جهد الانتاج الحقيقى (مثلا في خدمات العمل الوطنى واستهلاك رأس المال والموارد الوطنية) من أجل الحصول على كمية معينة من الواردات (وذلك ما يعبر عنه بتدهور معدلات التبادل العواطمية البسيطة) ، وتفسر ذلك أن انتاجية عناصر الانتاج في مصر ان لم تتجه للانخفاض ، فهى على أحسن تقدير لا ترتفع بنسب

تجب نسب الانخفاض فى معدلات التبادل الصافية لمصر . (٣٠)

٣٠٢ تدهور قيمة الجنيه والاختلالات الهيكلية

رأينا كيف أن التدهور المستمر فى قيمة الجنيه يترتب عليه ارتفاع هوامش الربح فى أنشطة الاستيراد والتصدير ، وقد ترجم ذلك أساسا بتزايد مضطرب فى كافة أنواع الواردات فى حين أن التزايد فى الصادرات يكاد يقتصر على صادرات البترول ، بينما الصادرات الأخرى لم تتحقق فيها زيادة تذكر خلال السبعينيات التى شهدت تدهورا حادا فى قيمة الجنيه فى أسواق الصرف المختلفة داخل مصر ومدلول ذلك أن تدهور قيمة الجنيه قد واكبه اختلال أساسى فى هيكل الاقتصاد القومى بزيادة الاعتماد على العالم الخارجى فى صورة واردات مختلفة الأنواع ولا تتوقف عن الزيادة ، وقد سبق وأوضحنا فى القسم الأول من هذا الفصل مسئولية تدهور قيمة الجنيه عن هذه الزيادة فى الواردات .

ومضاف الى ذلك أن التدهور المستمر فى قيمة الجنيه (ومن ثم الارتفاع المستمر فى قيمة العملات الأجنبية) قد أدى الى التكاليف على الأنشطة التى يمكن أن تجلب العملات الأجنبية ، ولما كانت معظم هذه الأنشطة خدمية (مثل خدمات البنوك وأعمال الصرافة الخصوصية ، والوكلاء والتوكيلات التجارية ، والمستخلصين ، وخدمات النقل والتأمين ، والخدمات السياحية . . . الخ) ، فإن تدهور قيمة الجنيه قد أسهم فى نمو القطاعات الخدمية بمعدلات أسرع من معدلات نمو القطاعات السلعية ، وذلك من أهم الاختلالات التى يعانى منها الاقتصاد القومى حاليا والتى تغذى تضخم الأسعار فى السوق المحلية .

(٣٠) فى تحديد مفاهيم ومعدلات التبادل الصافية ومعدلات التبادل العنصرية ، ومناقشة تأثير العلاقات السعرية وعلاقات الإنتاجية على كل منهما ، والتالى على مدى استفادة الدولة من تجارتها الخارجية ، انظر :

كذلك فان تدهور قيمة الجنيه له آثار سلبية على هيكل الاستثمار ، فبالإضافة الى ما يعنيه نمو القطاعات الخدمية بمعدلات تفوق معدلات نمو القطاعات السلعية من انحياز هيكل الاستثمارات الى الأولى على حساب الثانية ، نجد أنه نظرا لارتفاع المكسبون الأجنبي في معظم الاستثمارات فان هذه الأخيرة تميل الى التركيز على الأنشطة سريعة العائد (مثل الصناعات الاستهلاكية والخفيفة) حتى يمكن زيادة سرعة دوران رأس المال وزيادة معدلات الربح بدرجة تفوق مخاطر التدهور المستمر في قيمة العملة الوطنية .

٤٠٢ تدهور قيمة الجنيه وتكاليف الاستثمار والايادات والنفقات العامة :

وأما أن تدهور قيمة الجنيه يسهم بطريقة فعالة في ارتفاع الأسعار وزيادة حدة التضخم في مصر . ولا شك في تأثير ذلك على ارتفاع تكاليف تنفيذ الاستثمارات سواء العامة أو الخاصة ، مما يعنى التأثير على برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية . ولما كانت الاستثمارات العامة تزيد في المتوسط عن ثلاثة أضعاف الاستثمارات الخاصة (راجع اطار الخطة الخمسية ٨٢/٨٣ - ١٩٨٢/٨٦) فان استمرار تدهور قيمة الجنيه وتغذيته للعملية التضخمية ، يؤدى بلا شك لارتفاع تكاليف هذه الاستثمارات وبالتالي ارتفاع الأعباء التى تتحملها الدولة لتنفيذ برامج التنمية . وتضخ أهمية تدهور قيمة الجنيه في رفع تكاليف الاستثمار عند ما نأخذ في الاعتبار ارتفاع المكون بالنقد الأجنبى في جملة الاستثمارات (مثلا في خطة ٨٣/٨٤ ١٩٨٤) يقدر أن المكون النقدى الأجنبى سيبلغ حوالى ٣٤,٥% بالنسبة للاقتصاد القوسى ككل ، وحوالى ٤٣,٤% بالنسبة للقطاع العام ، وهى نسبة لا زالت مرتفعة في ضوء هدف الاعتماد على الذات المذكور في التقديم لهذه الخطة .

أما عن تأثير التدهور المستمر في قيمة الجنيه على الايرادات والنفقات العامة ، فلا شك أنه يتصل في انخفاض في الايرادات وارتفاع في النفقات ، فبالنسبة للايرادات نجد أن ارتفاع الأسعار الحادث بفعل تدهور قيمة الجنيه وتزايد الواردات وارتفاع

درجسة الاعتماد على أنواعها المختلفة ، يؤدى الى تزايد من سنة لأخرى فى حدود الاعفاءات الضريبية مما يؤثر سلبا على الإيرادات العامة ، وقد كان من الممكن اعتبار هذا التزايد فى حدود الاعفاءات الضريبية ظاهرة صحية بالنسبة للدولة وللمواطنين لو كان ما يترتب عليها هو ارتفاع فى الدخل الحقيقية لأصحاب الشرائح الدنيا من الدخل ، ولكن الحادث عملا هو أن حدود الاعفاءات تتزايد لمجرد التلطيف من حدة أثر التضخم فى تخفيض الدخل الحقيقية (ومن ثم مستويات المعيشة) لأغلبية العاملين باعتبارهم من ذوى الدخل الثابتة أو بطيئة التغيير ، ونفس الأمر بالنسبة لباقي المواطنين من أصحاب الشرائح الدنيا من الدخل .

ومن جهة أخرى تتأثر الإيرادات العامة سلبا بتدهور قيمة الجنيه فى صورة التقليل من حجم الفوائض المحولة الى الميزانية العامة من أرباح شركات القطاع العام نظرا لأن هذه الأخيرة أصبحت تتحمل تدبيرا أعباء تدهور قيمة الجنيه ، حيث يتزايد القدر الذى تدبره من احتياجاتها للعملة الأجنبية بأسعار تكاد تكون هى نفسها أسعار السوق السوداء ، فى حين أن منتجات معظم هذه الشركات لا زالت تخضع لقيود سعرية تحد من قدرتها على تحميل أسعار منتجاتها بكامل الارتفاع فى التكاليف الناتج عن ارتفاع أسعار العملات التى تدبرها لاستيراد مستلزمات إنتاجية لنشاطها .

ومن جهة ثالثة تتأثر الإيرادات العامة سلبا بتدهور قيمة الجنيه لسبب آخر ، فمن بين الجهود والسياسات التى أتبعت فى السبعينيات لمحاولة التغلب على ندرة العملات الأجنبية (وهى ندرة تحدد مفهومها وحجمها فى السبعينيات طبقا لمعطيات وتوجهات ما يسمى بسياسة الانفتاح) ما سبق وأشرنا اليه عن تشجيع الاستثمارات العربية والأجنبية ، وتعتبر الاعفاءات الضريبية والاستثناءات من كثير من القيود على تحويلات النقد الأجنبى هى العمود الفقرى فى هذا التشجيع (طبقا لما ارتسأه واضعوا هذه السياسة) فضلا عن اطلاق الحرية لهذه المشروعات فى تحديد أسعار منتجاتها . ومضمون ذلك عدم تناسب حجم الإيرادات العامة مع حجم النشاط فى

الاقتصاد القوي بسبب هذه الاعفاءات ، ونعتقد أن هذا التناسب هو ما ينبغي أن يراعى (٣١) حتى تتمكن الدولة من أحداث توسع في المرافق والخدمات العامة يناسب التوسع في حجم النشاط الاقتصادي دون أن يؤدي ذلك إلى خلق مزيد من الضغوط التضخمية .

أما عن النفقات العامة ، فإن تدهور قيمة الجنيه يعتبر من أهم أسباب التضاييد غير الحقيقي فيها ويحدث ذلك أساسا بفعل الأثر الفعال لهذا التدهور في ارتفاع الأسعار وتغذية العملية التضخمية في الاقتصاد المصري مما يترتب عليه زيادة نفقات الدعم في الميزانية العامة للدولة ، فضلا عن تأثير ارتفاع الأسعار على زيادة تكلفة البند الاستثمارية في هذه الميزانية ، بل وزيادة قيم بقية بنود الاتفاق في هذه الميزانية .

من كل ما تقدم عن آثار تدهور قيمة الجنيه على علاقات مصر الاقتصادية مع العالم الخارجي ، وكذلك على العلاقات الاقتصادية والاجتماعية الداخلية ، تتضح أهمية البحث عن علاج لمشكلة سعر الصرف في مصر . وذلك ما سنحاول تلمس سبله في الفصل الرابع والأخير ، من هذه الدراسة .

(٣١) لا شك أن إنشاء مشروعات جديدة يمكن أن يؤدي لزيادة مطلقة في الإيرادات العامة حتى لو كانت هذه المشروعات معفاة من الضرائب على الأرباح التجارية والصناعية ، ولكن ذلك رهن بأن تشمل العمالة في هذه المشروعات إضافة جديدة إلى اعسداد المشتغلين من قوة العمل الوطني ، حيث أن معظم زيادة الإيرادات العامة في هذه الحالة تأتي من الضرائب على دخول العاملين في هذه المشروعات (في صورة ضريبة كسب عمل وضريبة عامة على الإيراد) ، ولكن نظرا لأن نسبة كبيرة من العمالة في مشروعات الاستثمار الانفتاحي في مصر تشمل تحولا لعمالة من القطاعات الوطنية والأنشطة التي كانت قائمة فعلا ، فلا نتوقع أن يكون الأثر الصافي للتشغيل في تلك المشروعات زيادة كبيرة في الإيرادات العامة ، وحتى لو كانت هذه الزيادة كبيرة فإنها تظل قاصرة عن تحقيق التناسب المطلوب بين حجم الإيرادات العامة وحجم النشاط نظرا لاعفاء المشروعات نفسها من الضرائب على الأرباح التجارية والصناعية .

الفصل الرابع

علاج مشكلة سعر الصرف في الاقتصاد المصري

اتفق من دراسة سوق الصرف الأجنبي في مصر ، وتحليل خصائص تلك السوق ، وكذلك نظم وسياسات أسعار الصرف التي اتبعتها وتبناها مصر ، أن مشكلة تدهور قيمة الجنيه مشكلة مزمنة ، لها أسباب هيكلية وتنظيمية ، ولها من النتائج السلبية ما ينعكس . وكما أوضحنا في الفصل الثالث - على كثير من المتغيرات الاقتصادية الهامة سواء فيما يتعلق بعلاقات مصر الاقتصادية مع العالم الخارجى ، أو فيما يخص العلاقات الاقتصادية والاجتماعية الداخلية ... وفي ضوء ذلك ، ينصرف اهتمامنا الآن الى محاولة تلمس سبل علاج هذه المشكلة ، ولهذا الغرض سنتعرض فى ايجاز للسياسات المختلفة لسعر الصرف بهدف بيان متطلباتها ومدى ملائمتها لظروف الاقتصاد المصرى ثم نشير الى ما يتروى من مقترحات لعلاج مشكلة سعر الصرف فى مصر ، ونختتم هذا الفصل باقتراح ما نراه ملائما لعلاج هذه المشكلة .

وقبل التعرض لهذه النقاط الثلاث ، نستعرض الانتباه الى أن أى بحث يستهدف علاج مشكلة سعر الصرف فى مصر . لا بد وأن يتخذ من الواقع الاقتصادى والاجتماعى فى مصر اطارا له ، مع الوعى بأن معطيات هذا الواقع ليست بنواميس أبدية أو مقدسة لا يصح الاقتراب منها بالتغيير . وفساد هذا التنبيه أمرين : أولهما : أن النظريات رغم فائدتها الجمة فى تلقيننا أسس العلم واكسابنا منطق الربط بين المتغيرات وتحليل اتجاهاتها ، إلا أن هذه النظريات يجب ألا تغرينا بسلاسة منطقتها واتساق بنائها بها بحيث نتصور فى أى منها حلاولا جاهزة وضمنونة لمشكلة سعر الصرف أو غيرها من المشاكل . وثانيهما : أن الواقع الاقتصادى والاجتماعى قد يفرض علينا من القيود تصل فى جمودها الى اجهاض كافة محاولات علاج مشكلة ما ، ومن ثم فإن أحداث تغييرات فى هذا الواقع تؤدى لاسترخاء هذه القيود يصبح ضرورة لا مفر منها حتى يمكن انتهاز السبيل الملائم لحل هذه المشكلة . ولعل البحث فى علاج مشكلة سعر الصرف فى مصر يكشف لنا عن أهمية مثل هذه التغييرات .

(١) النظم والسياسات المختلفة لسعر الصرف

من الناحية النظرية يمكن تصنيف نظم الصرف الاجنبى - ومن ثم السياسات الملائمة لكل منها من عدة زوايا : (١)

١ - فمن حيث وجود أو عدم وجود وسائل دفع معوضة (٢) يمكن التمييز بين نظم :

- الصرف المعوض تلقائيا Automatically compensated exchange

- الصرف المعوض فى ظل تحكم Compensated exchange under control

- الصرف غير المعوض Non-compensated exchange

وصفة عامة فان الصرف المعوض يعنى ضمان ثبات سعر الصرف - فى حدود معينة - بفعل وجود وسائل تمويل معوضة للضغوط التى تمارسها المعاملات الجارية مع العالم الخارجى على سعر الصرف السائد ، وتتنوع هذه الوسائل فيما بين الذهب وأصدة العملات الأجنبية وأشكال الائتمان المختلفة ، واليهات . وان كان من الأهمية ان نلاحظ ان هناك تفاوتاً كبيراً بين الدول من حيث قدرتها على التعبئة - النوعية والكمية - لهذه الوسائل . ويقال ان الصرف معوض تلقائيا اذا كان اعمال وسائل التمويل المعوضة يتوقف على قرارات الوحدات التى تتصرف بدافعها الخاصة (مما يعنى استبعاد السلطات الرسمية

Maurice BYE & DE-BERNIS: op. cit. p.47

(١) انظر

(٢) بصفة عامة يقصد بهذه الوسائل ما يعرف بالبنود غير الذاتية (أى ذات الصلة المعوضة لنتائج العمليات الذاتية فى حساب العمليات الجارية) فى ميزان المدفوعات ، ومن ثم فهى تشمل اليهات والقروض قصيرة وطويلة الأجل وتحركات أصدة الذهب والعملات الأجنبية من وإلى الدولة . . . واللجوء الى وسائل التمويل المعوضة يعكس وجود ضغوط من شأن اطلاق العنان لها أن تحدث تغييرات فى سعر الصرف تبعده عنه عن المستوى التوازنى (انظر المرجع السابق مباشرة ص ١٠٠) .

أوما ينوب عنها) فى أسواق التجارة والمال والصرف الأجنبى ٠٠٠ أما الصرف المعوض فى ظل تحكم أو رقابة فيعبر عن تلك الحالة التى يكون فيها للسلطات النقدية أن تستخدم أو لا تستخدم وسائل التمويل المعوضة بهدف الحفاظ على سعر صرف عملة ما فى الحدود التى تراها مناسبة ٠٠٠ والصرف غير المعوض يعبر عن تلك الحالة التى لا توجد فيها أرصدة نقدية لتلبية حاجة العمليات المعوضة فى سوق الصرف .

ب - ومن حيث كيفية أداء سوق الصرف لوظائفه ، يمكن التمييز بين نظم الصرف الحرة Free exchange systems ونظم الصرف المقيدة Controlled exchange systems ومنصرف مفهوم الأولى الى النظم التى لا يخضع عرض وطلب العملات الأجنبية فيها لأية قيود نوعية أو كمية من جانب السلطات النقدية . فى حين أن وجود بعض أو كل هذه القيود ينقلنا الى حالة نظم الصرف المقيدة .

ج - ومن حيث وحدة أو تعدد أسعار الصرف يمكن التمييز بين نظم الصرف الموحد ، ونظم الصرف المتعدد ، ومعتبر النوع الأول من النظم هو القاعدة السائدة لدى معظم الدول ، أما نظم الصرف المتعدد فانها بصفة عامة أقل شيوعا على مستوى المجتمع الدولى ككل ، ولكنها نسبيا أكثر انتشارا بين الدول الآخذة فى النمو . ونظم الصرف المتعدد تفرض الرقابة على سوق الصرف وتفترض أيضا امكانية تقسيم هذه السوق (بحيث يوجد فى الواقع سوقين أو أكثر للصرف كما فى حالة مصر) .

د - ومن وجهة نظر تغيرات سعر الصرف يمكن التمييز بين نظم الصرف الثابت Fixed exchange rate systems ونظم الصرف المرن Flexible exchange systems ومقصد بنظم الصرف الثابت ذلك النظام الذى يستهدف الحفاظ على ثبات قيمة العملة الوطنية ، فى حدود تقلبات بسيطة ، أما نظام الصرف المرن فيقصد به ذلك النظام الذى يسمح بتقلبات واسعة نسبيا فى قيمة العملة الوطنية بالنسبة لبعض أو كل

من العملات الأجنبية ، ملاحظ أن نظام الصرف المرن يختلف عن تعويم العملة —
فالسرف المرن وأن ارتبط بقبول السلطات النقدية لتقلبات في قيمة العملة الوطنية بفعل
قوى السوق إلا أن هذه السلطات تتدخل ، بصورة أوبأخرى ، لمنع هذه التقلبات
من تخطى حدود معينة (مثلاً $\pm 10\%$ أو $\pm 20\%$) ، بينما تعويم العملة يعنى أن تكف
السلطات النقدية يدها عن التدخل في سوق الصرف (وذلك عادة ما يكون اجراء مؤقتا)
وترك لقوى تلك السوق أن تحدد قيمة تلك العملة وتقلباتها ارتفاعا وانخفاضا وفقا
لتفسيرات عرضها والطلب عليها .

وإذا كانت التقسيمات السابقة توضح ، من الناحية النظرية ، الفروق بين نظم
وسياسات الصرف الأجنبى طبقا لمعايير مختلفة ، إلا أنه في ضوء التجارب التى مرت —
ومر بها — مختلف الدول يمكن التمييز بصفة عامة بين نظم الصرف التلقائى ، ونظم
الصرف المدار . مقصد بنظم الصرف التلقائى تلك النظم التى تتمتع فيها السلطات
النقدية عن أى صورة من صور التدخل في سوق الصرف الأجنبى ، ومن ثم يترك تحديد
أسعار الصرف كلية لتفاعلات قوى السوق فى الداخل والخارج بحيث أن تقلبات مستويات
الدخول والأسعار فى الداخل والخارج تتكفل باستعادة سعر الصرف التوازنى وتوازن
ميزان المدفوعات باعتبار أنهما يتحققان عند تساوى الطلب المتبادل فيما بين الدولة
والعالم الخارجى . أما عن نظم الصرف المدار فيقصد بها تلك النظم التى بمقتضاها
تنتخب الدولة (السلطات النقدية فيها) عددا من الوسائل (طبقا لسياسة نقدية
وسعرية معينة) تتدخل بها فى سوق الصرف الأجنبى بهدف التأثير على تحديد أسعار
الصرف السائدة بها فى هذا الاتجاه أوذاك ، وهذا التدخل قد يأخذ أشكالا
متعددة تتراوح فيما بين العمليات المعوضة فى ظل آلية السوق والأسعار الخاصة
بالعملات ، والرقابة الكمية والنوعية على الصرف الأجنبى .

يمكن القول بأن نظم الصرف الحالية فى كافة الدول تعتبر نظما مدارة بدرجة
أوبأخرى ، حيث أن تطور العلاقات الاقتصادية الدولية ، والازمات التى شهدتها

النظم الرأسمالية ، وانحسار العمل بقاعدة الذهب من الناحية العملية ، ثم تزايد حدة مشكلة السيولة الدولية ، فضلا عن الاتجاه المتزايد لتقديم اعتبارات التوازن الداخلى (بين الدخول والأسعار ، وبين نمو القطاعات المختلفة ، وبين نمو مجمل هذه القطاعات قطاع التعامل مع العالم الخارجى) على اعتبارات التوازن الخارجى ^(٣) ، تعتبر كلها من العوامل الهامة التى أجهزت على نظم الصرف التلقائية ، ودعت الدولة الى التدخل بصورة أو بآخرى لإدارة عمليات الصرف الأجنبى .

وأيا كانت صورة هذا التدخل فإنه يتم أساسا إما فى إطار سياسة تستهدف تثبيت سعر الصرف (أو عدد من أسعار الصرف فى حالة التعدد) أو فى إطار سياسة تسلم بقدر من المرونة فى سعر الصرف ^(٤) وكما ذكرنا حالا قد تلجأ دولة ما الى تعويم قيمته عملتها ، وهو ما يعنى امتناعها عن انتهاج سياسة معينة للصرف ، خلال فترة محددة يستهدف عادة بعدها الوصول الى تحديد سعر صرف يعبر عن محصلة التفاعل التلقائى لقوى عرض وطلب العملات الأجنبية والعملة الوطنية ، ولا شك أن اجراء التعويم هذا يمثل استثناء لا يرقى الى مرتبة القاعدة فى ظل الظروف النقدية الدولية المعاصرة . ^(٥)

(١) راجع فى هذه التطورات : محمد زكى شافعى : " التعاون النقدى الدولى الاقليمى والعالمى " جامعة الدول العربية ، معهد الدراسات العربية العالمية ، القاهرة ، ١٩٦٢ ، ص ١٣-٢١ .

(٤) راجع ما تقدم حالا عن مفهومى سعر الصرف الثابت وسعر الصرف المرن .

(٥) لا يمنع ذلك من أنه فى حالات قليلة وحيث تتوخى الدولة تحقيق أهداف معينة أن يطول أمد تعويم عملتها ، وذلك مثلما يحدث الآن بالنسبة للدولار ، فمنذ تولي ريجان الإدارة فى الولايات المتحدة والدولار فى حالة تعويم من الناحية الفعلية (وأن لم يعلن ذلك بصفة رسمية) ولم يكن ليتأتى للولايات المتحدة مواصلة انتهاج هذا التعويم الا استنادا الى عناصر متعددة للقوة فى الاقتصاد الأمريكى من جهة ، وبفضل ما أدى اليه هذا التعويم من ارتفاع متواصل فى أسعار الدولار بالنسبة للغالبية العظمى من العملات الأخرى . يعتبر هذا الارتفاع نتيجة لرفع أسعار الفائدة فى الولايات المتحدة فى إطار سياسة استهدفت الحد من التضخم (وذلك على الأقل هو هدفها الظاهر

وأيجاز شديد ، فان سياسة تثبيت سعر الصرف ، تعنى الحفاظ على قيمة ثابتة نسبيا للعملة الوطنية حيث يسمح بتغيير سعر الصرف في حدود ضيقة ، مثلا + ٥%) ، وطبيعة الحال فان انقضاء العمل بقاعدة الذهب فضلا عن تعقد مشاكل السيولة الدولية نظرا لندرة العملات الا متكافئة لا يجعلان من تثبيت سعر الصرف عملية تلقائية تتحقق عن طريق حرية خروج أو دخول الذهب ، أو حرية استخدام أرصدة العملات الحرة في عمليات معارضة تلقائية وإنما هذا التثبيت ، في ظل الظروف الدولية الراهنة ، أصبح يقتضى تدخلا من جانب السلطات النقدية في اطار سياسة تعمل على تحقيق ثبات نسبي في سعر الصرف ، ويكون سبيلها الى ذلك اما ادارة ارصدة العملات

المعلن بيننا عدد من التصريحات للمسؤولين الأمريكيين في بداية عهد ريجان . فضلا عن التوجهات السياسية لحكومته حتى الان تقطع بأن أحد البواعث الهامة لهذه السياسة هو تطهير اراءات وسياسات دول المعسكر الغربي لا وادة وسياسة الولايات المتحدة) . فضلا عن ذلك فان الارتفاع المتواصل في أسعار الدولار والأمريكي لا يكاد - على مسا نرى - يحدث اضطرابا بموقف ميزان المدفوعات للولايات المتحدة لخصوصية موقعها اقتصاديا وسياسيا على خريطة المجتمع الدولي . فضلا لا تكاد تتأثر الصادرات الأمريكية انخفاضاً بسبب ارتفاع أسعار الدولار ولا نظرا لتقلص أهمية العوامل الاقتصادية (ومن بينها سعر الصرف) في تحديد حجم الجزء الأكبر من الصادرات الأمريكية والذي يتألف اساسا نواتج تكنولوجية تحتكر الولايات المتحدة السبق في مجالها أو من سلع استراتيجية (كالأسلحة والمواد الغذائية) وهي صادرات تخضع أساسا لعوامل السياسة الأمريكية . وعلى سبيل المثال ايضا فان مركز الولايات المتحدة كدولة دائنة تقتضى من الدول المدينة لها فوائد وأقساطا من شأنه أن ارتفاع قيمة الدولار وينعكس بزيادة القيمة الحقيقية لهذه الفوائد والأقساط مما يجدد من الآثار الغير مواتية لأثر هذا الارتفاع على زيادة الواردات الأمريكية .

١٥ الحرة (٦) في اطار سوق حر للصرف الأجنبي ، وذلك بالتوسل بعمليات بيع وشراء العملات الأجنبية بهدف الحفاظ على قيمة ثابتة للعملة الوطنية (أي الصرف المعوض تحكيميا) وأن تكون الرقابة الكمية والنوعية على الصرف الأجنبي هي السبيل الرئيسى لمسلك السلطات النقدية فى الحفاظ على ثبات قيمة العملة الوطنية . ولا شك أن لكل من هذين السبيلين مزايا وعيوب من الناحية التحليلية ولا يتسع المقام هنا لتعصيد المزايا أو تفنيد العيوب (٧) وإنما نكتفى بالقول أن الغالبية العظمى من الدول الآخذة فى النمـو لا تتوفر لها وسائل الحفاظ على ثبات نسبى لقيمة عملاتها الوطنية فى اطار سوق حرة للصرف الأجنبي (٨) . ومن ثم فإن الرقابة على الصرف الأجنبي تعتبر بصفة عامة هى السبيل الرئيسى امام الدول الآخذة فى النمو لاستهداف الحفاظ على ثبات نسبى لقيم عملاتها الوطنية .

وصفة عامة فإن ما يصدق على السياسة التى تستهدف ثبات نسبى لقيمة العملة الوطنية ، وعلى وسائلها . وحدود هيمنة الدول الآخذة فى النمو على هذه الوسائل ، يصدق أيضا على السياسة التى تسلم بحدود مرنة تتقلب داخلها قيمة العملة الوطنية ، بيد أنه تجب ملاحظة أن اتساع هذه الحدود نسبيا (بالمقارنة بالحدود الضيقة لتقلب قيمة العملة الوطنية فى حالة الثبات النسبى) من شأنه تخفيف أعباء ادارة الصرف الأجنبي على السلطات النقدية سواء كان سبيلها الرئيسى الى ذلك هو العمليات المعوضة فـسـى

(٦) لا تقتصر وسائل تمهيد العمليات المعوضة على الأصدّة الخاضعة من العملات الأجنبية وإنما قد يضاف الى ذلك خلق ائتمان اجل بواحدة أو أكثر من هذه العملات ، وقد يتم ذلك إما بأن تصدر السلطات النقدية فى دولة ما صكوك مديونية ذات اجل ، أو بأن تتيح حكومة ما لحكومة أخرى قرضا بعملة الأولى لتمويل العمليات المعوضة ، أو بأن تقبل دولة تراكم أصدّة لها بالعملة الوطنية لدولة أخرى خلال فترة معينة على أن يتم تسويتها فيما بعد (راجع فى تفصيل هذه الوسائل

(Kindleberger & Lindert: op. cit p.p 302-304.

(٧) فى تقييم حرية الصرف والرقابة عليه انظر

(٨) انظر ما تقدم ص 200-307, 405-419 Kindlerberger & Lindert. op. cit. p.pp

أطار سوق حرة للصرف أو الرقابة على الصرف الأجنبي .

تجدد الإشارة إلى اختلاف فيما بين سياستي ثبات سعر الصرف ، مرونة سعر الصرف . من زاوية موقفهما من التوازن الخارجى والتوازن الداخلى ، ففي أطار سوق حرة للصرف الأجنبي يؤدى التمسك بثبات سعر الصرف إلى التضحية باعتبار التوازن الداخلى فى سبيل تحقيق التوازن الخارجى (بانتهاج السياسات النقدية والمالية سهلا للتأثير فى علاقات الدخول والأسعار والنقبات على نحو يحافظ على - أو يستعيد - توازن ميزان المدفوعات) فى حين أن السماح بتقلب أسعار الصرف فى حدود واسعة نسبيا (مرونة الصرف) يمكن من إعطاء اعتبارات التوازن الداخلى اهتماما أكبر بحيث لا تعتمد السياسات النقدية والمالية الاخلال بهذا التوازن من أجل تحقيق التوازن الخارجى ، فى حين يترك تحقيق هذا الأخير لتقلبات سعر الصرف . وقد يكون من الملائم أن ننبه إلى أنه حيث يتسع مفهوم مرونة سعر الصرف ليلبغ درجة تعميم العملة (٩) يكون الاعتماد كليا على تقلبات سعر الصرف لتحقيق ، أو لاستعادة ، التوازن بين عرض الصرف الأجنبي والطلب عليه ، ومن ثم توازن ميزان المدفوعات (وذلك بافتراض أن مرونات الطلب المتبادل فيما بين الدولة والعالم الخارجى تسمح بذلك) . أما حيث يقتصر مفهوم المرونة على قبول السلطات النقدية بتقلب سعر الصرف داخل حدود معينة ، فإنه فى داخل هذه الحدود ينحصر الدور المتوقع لتغيرات سعر الصرف فى استعادة التوازن الخارجى أو الحفاظ عليه ، بينما لو اتجهت تقلبات سعر الصرف إلى تخطى هذه الحدود تدخل السلطات النقدية بعمليات معوضة (طالما أننا نفترض سقيا حرة للصرف الأجنبي) مما يترتب عليه ضرورة انتهاج سياسة توفق بين اعتبارات التوازن الداخلى واعتبارات التوازن الخارجى . ولكن حيث تكون الرقابة على الصرف هى سبيل السلطات

(٩) بيد ولنا أن هذا هو المعنى الذى قصد به الاستاذ الدكتور زكى شافعى بمرونة أسعار الصرف (انظر مؤلفه : "التعاون النقدى الدولى الاقليمى والعالمى" مرجع سابق ، ص ٢٣ - ٢٦ .

النقدية للمحافظة على ثبات سعر الصرف ، أو لضبط تغيراته في حدود معينة ، فإن الاختلاف بين النشبيت والمرونة حول التوازن الداخلى والخارجى يصبح اختلافاً غير ذاتى موضوع نظراً لأن جوهر الرقابة هو تحقيق انصياع أحوال الصرف الأجنبى لسياسة اقتصادية قومية ، أو شاملة ، تتسق معها السياسات النقدية والمالية ، وفى مثل هذا الإطار عادة ما تحتل اعتبارات الموازنة بين مقتضيات التوازن الداخلى والتوازن الخارجى مكانة رئيسية بين أهداف السياسات المختلفة .

وتتصف اقتصاديات الدول الآخذة فى النمو بعدد من الخصائص ، مثل ارتفاع درجة الاعتماد على التجارة الخارجية وعلى الأشكال الأخرى للعلاقات الاقتصادية مع العالم الخارجى ، وارتفاع نسبة الواردات الى اجمالى العرض المحلى لكثير من السلع الاستهلاكية والوسيطه والاستثمارية ، وانخفاض مرونة طلب الدول الآخذة فى النمو على الواردات ، وكذلك انخفاض مرونة طلب الأجانب على معظم صادراتها ، فضلاً عن عدم مرونة الجهاز الإنتاجى ، بالإضافة الى افتقار معظم هذه الدول لاحتياطات يعتد بها من أرصدة العملات الأجنبية الحرة . . . هذه الخصائص يترتب عليها أن أصبح العجز المزمن فى ميزان المدفوعات مشكلة مستحكمة تعاني منها معظم الدول الآخذة فى النمو . وهو ما يعنى عدم ملاءمة الأخذ بنظام سوق الصرف الحرة فى هذه الدول ، فالنتيجة الحتمية لذلك هى تدهور مستمر فى قيمة عملاتها الوطنية بما يعنيه ذلك من آثار وخيمة على اقتصاديات هذه الدول .

ولعل التحليل الذى قدمناه فيما سبق عن خصائص سوق الصرف فى مصر وعن أسباب التدهور المزمن فى قيمة الجنيه المصرى ، وانعكاسات هذا التدهور على عديد من التغيرات الخاصة بعلاقات مصر الاقتصادية مع العالم الخارجى والخاصة بالعلاقات الاقتصادية والاجتماعية الداخلية ، يوضح أن خصائص الاقتصاد المصرى

لا تختلف كثيرا عن الخصائص العامة لاقتصاديات الدول الآخذة في النمو ، والتي تضع محاذيرا - كما أشرنا حالا - على انتهاج نظام سوق الصرف الحرة .

ومن ثم فإن مصر - شأنها في ذلك شأن معظم ، إن لم يكن كل ، الدول الآخذة في النمو - تظل في حاجة الى انتهاج نظام للرقابة على الصرف الأجنبي أو للرقابة على الواردات والصادرات يتمتع بالمرونة والفعالية حتى يمكن علاج مشكلة سعر الصرف التي يعاني منها الاقتصاد المصري . . . وبطبيعة الحال فإن هذه الملاحظة العامة عن الاطار الذي نتصور إمكانية علاج مشكلة سعر الصرف في حدوده لا تستوفي خصوصيات الاقتصاد المصري حقها ونحن بصدد البحث عن علاج لهذه المشكلة . ومن ثم فأننا - وبدون أن نغفل عن حقيقة انتماء الاقتصاد المصري للاقتصاديات الآخذة في النمو - سنعتبر هذه الخصوصيات أولا ونحن بصدد مناقشة ما يتردد من اقتراحات لحل مشكلة سعر الصرف في مصر . وثانيا عندما نخلص الى ما نراه مائما من حلول لهذه المشكلة .

(٢) المقترحات المتداولة لعلاج مشكلة سعر الصرف في مصر

في ضوء ما تقدم من تحليل في هذه الدراسة ، يمكن القول أن جوهر مشكلة سعر الصرف في مصر يتمثل في أننا نستهلك أكثر مما تنتج ، ومن ثم نستورد أكثر مما نصدر ، ومن يتم توالي عجز ميزان المدفوعات بالزيادة من سنة لأخرى عبر ما يقرب من خمس وثلاثين سنة فيما بين ١٩٤٧ و ١٩٨٢ . وقد أفرزت هذه المشكلة نظما وسياسات للصرف اختلفت في الشكل والمسميات والاجراءات . والتقت من حيث الجوهر على تعدد أسواق وأسعار الصرف فضلا عن أشكال متعددة من الرقابة على الصرف وعزل الجنيه المصري عزلة نسبية داخل الحدود الجغرافية للوطن ، واليت هذه العزلة قد التزمت بتعزيز مركزه داخل تلك الحدود . فقد رأينا كيف أدى التكالب على العملات الأجنبية التي امتهان كرامة العملة الوطنية سواء في تقرير مزايا نوعية سعرية وزمنية للدفع بالعملات الأجنبية (مما يعنى انتقاضا من قوة ابراء العملة الوطنية) أو في التمييز في أسعار الفائدة لصالح الايداعات بعملات أجنبية ، وأخيرا فان ما يحدث من تدهور مستمر في قيمة الجنيه في السوق السوداء للعملة ، وما تآتى لهذه السوق من قيادة السوقيين الرسمية وشبه الرسمية الى تخفيض مستمر في قيمة الجنيه . أصبح داء مزمن لم يفلح تعاقب السنين ولا نظم ولا سياسات الصرف في ايجاد الدواء المناسب له ، بل ان هذا الداء قد استفحل فسي السنوات الأخيرة ، وبالتحديد منذ اتباع ما يسمى بسياسة الانفتاح ، وما اقتضته هذه السياسة من استرخاء في قوانين واجراءات الرقابة على النقد ، فضلا عن الانتهاك المستمر لما تبقى من تلك القوانين والاجراءات .

في مواجهة هذه المشاكل ، ولعلاج التدهور المستمر في قيمة الجنيه ، يمكن القول بأن تسليم الكثيرين بمعطيات ومقتضيات ما يسمى بسياسة الانفتاح ، بالإضافة امتداد سطوة السوق السوداء للعملات الأجنبية الى التأثير على كل من السوق الرسمية وشبه الرسمية لهذه العملات ، قد أدى الى أن فكرة انشاء سوق حرة للنقد الأجنبي في مصر أصبحت

تشمل محورا رئيسيا لكثير من المقترحات المتداولة لعلاج مشكلة سعر الصرف في مصر . وذلك ما نلمسه من تتبع الآراء والمناقشات التي نشرت حول هذا الموضوع ، بأعداد مختلفة من الأهرام الاقتصادي وبعض الجرائد اليومية خلال السنتين الأخيرتين . . . ولكن هذه المقترحات لا تتفق فيما بينها على درجة شمول تلك السوق ، فهناك قلة ترى أن تشمل تلك السوق كافة عمليات النقد الأجنبي بحيث لا يصبح هناك أكثر من سوق واحدة للصرف يسود فيها سعر واحد لكل من العملات الأجنبية بالنسبة للعملة الوطنية ولكن الغالبية بين مؤيدي إقامة سوق حرة ترى أن تشمل تلك السوق فقط السوق شبه الرسمية (أي مجمع النقد الأجنبي لدى البنوك التجارية) والسوق السوداء (التي يطلق عليها أحيانا السوق الحرة) مما يعني أن تندمج موارد كل من هذه السوقين واستخداماتها في إطار سوق حرة تتحدد فيها الأسعار طبقا لقوى العرض والطلب ، في حين يستمر العمل بنظام سوق الصرف الرسمية (مجمع النقد الأجنبي لدى البنك المركزي) طبقا لأسعار الصرف الرسمية . . . وطبيعة الحال فإن مفهوم السوق الحرة لا يعني انتفاء أي دور للدولة في سوق الصرف هذه (أي أنه لا يعني تعويم العملة) وإنما يعني أن تضطلع السلطات النقدية بعبء المحافظة على سعر العملة الوطنية في حدود معينة عن طريق تدبير واستخدام أرصدة بالعملات الأجنبية للقيام بالعمليات المعوضة من خلال التأثير على جانب العرض والطلب في سوق الصرف الحرة (نظام الصرف المعوض تحكيميا) وذلك أيضا هو ما ينسادي به أنصار السوق التجارية أو الحرة للصرف الأجنبي سواء استهدفت مقترحاتهم أن تكون تلك السوق شاملة أو محددة على النحو سالف الذكر .

ولعل أفضل ما يلخص حجج المؤيدين لإقامة سوق حرة للنقد ، هو ما جاء في الأهرام الاقتصادي (١٥ ص ١٦ - ١٧ أكتوبر ١٩٨٣) وفيما يلي نصه :

(١) يجب ألا يفهم من ذلك أن هذه المجلة الاقتصادية تتبنى هي أو محرريها وجهة النظر المعروضة أعلاه . وإنما هي قد عرضت لمختلف الآراء حول هذا الموضوع .

" يقول الدكتور أحمد جامع أن ظروف المجتمع المصري الآن مهية لاقامة سوق تجارية للنقد الأجنبي تحل محل مجمع النقد الأجنبي لدى البنوك التجارية والسوق السوداء لتجمع بين مزايا الاثنين - هذا الى جانب وجود السوق الرسمية المثلثة بالبنك المركزي (مجمع النقد الأجنبي لدى البنك المركزي) ٠٠٠ يجب أن نعترف بالسوق السوداء التي تتعامل في العملات الحرة على ضوء تلاقى قوى العرض والطلب حتى تكون هناك بداية للحل بعدها نعمل بشكل ما على اقامة السوق المركزية الرسمية والتجارية الحرة - مثل هذا التنظيم من شأنه أن يضمن سيادة سعر واحد لصرف العملة الحرة في كلا السوقيين كنتيجة طبيعية لتنافس كل البنك في تقديم السعر الأكثر ملائمة للنقد طبقا لقوانين العرض والطلب . في هذا الصدد أرى - والكلام ما زال للدكتور أحمد جامع - ان على البنوك الوطنية أن تتنازل عن جزء من أرباحها لمنح عملائها سعرا أعلى لصرف العملات الأجنبية كتشجيع لهم على التعامل مع البنوك الوطنية وتشجيعهم أيضا على سحب ودائعهم بالعملات الصعبة من البنوك الاستثمارية وطرحها للبيع في السوق ومن ثم تزداد الحصيلة من النقد الأجنبي في السوق المصرية ، هذا الرأي لا يجب حقيقة أن البنوك بصفة عامة لا يعول عليها كثيرا في موضوع النقد الأجنبي لأن من يحمل عملات حرة يريد أن يحصل على أعلى سعر صرف لها بالجنيه المصري وهو ما خلق البنوك السرية " ٠٠٠ ومضيف الأهرام الاقتصادي ٠٠٠ " والملاحظة الجديدة بالذكر أن اقامة سوق تجارية للنقد الأجنبي أصبحت مطلبا يلح به عدد كبير من خبراء النقد الأجنبي والمعاملات المصرفية الدولية في مصر ، ولكن على أن تقوم الدولة بوضع مجموعة من الضوابط تمكنها في النهاية من أحكام سيطرتها - عن طريق البنك المركزي - على التعامل في العملات الحرة ولتعزيز مركز الجنيه المصري أمام العملات الحرة التي لن يستطيع الثبات حيالها بغرض اقامة سوق حرة للنقد الأجنبي في مصر بلا ضوابط " .

ومضيف الأهرام الاقتصادي " ان آراء الخبراء المؤيدين لاقامة سوق حرة للنقد الأجنبي في مصر تبلور في اتجاهات هي :

— تحسين ميزان المدفوعات باتاحة الفرصة للبنك المركزى لاستقطاب ودائع العملات الحرة فى بنوك الاستثمار ، ومعظمها يستخدم اما فى الاتفاق على مشروعات استثمارية تستورد معظم مدخلاتها أو يحول لأغراض الاستثمار فى الخارج .

— الاتفاق مع البنك الدولى على توفير مقدار من النقد الأجنبى لدى البنوك الوطنية يستطيع البنك المركزى من خلال تخفيض سعر النقد الأجنبى فى السوق التجارية .

— تخفيف عبء الرقابة على النقد من جانب البنك المركزى حيث أصبح هذا الأخير مجرد منبع لقرارات اقتصادية فنية يتدخل من خلالها فى السوق ، وتستطيع الدولة عن طريق هذه القرارات الفنية السيطرة على القنوات الاقتصادية لضمان العدالة الاجتماعية . والدولة تستطيع أن تتدخل عن أحد طريقين : أولهم ———— التدخل المباشر للدولة عن طريق البنك المركزى بالاتفاق مع البنك الدولى على توفير قدر من النقد الأجنبى لدى البنوك المصرية كما سبق الذكر . وثانيهما التدخل غير المباشر (عن طريق وزارة المالية بالتشاور مع وزارة الاقتصاد) ويكون بزيادة التعريفات والضريبة الجمركية على السلع الكمالية المستوردة الى الحد الذى قد يمنع دخول هذه السلع للسوق المصرية . وهكذا يقل حجم الطلب على النقد الأجنبى فى السوق التجارية ، وينخفض سعر صرف النقد الأجنبى الى أدنى حد ممكن مما يعنى تحسين سعر الجنيه المصرى .

— الاعتراف بوجود السوق السوداء للنقد الأجنبى وتغنين هذه السوق من شأنه أن يحسن مركز الجنيه المصرى ، لأن هذا الاعتراف يؤدى لانخفاض قيم العملات الأجنبية ففى تلك السوق بقدر مماثل ما تحمل به أسعار تلك العملات من هوامش لمواجهة المخاطر التى يمكن أن تقع بسبب عدم مشروعية الاتجار فى العملات فى تلك السوق " .

والإضافة الى ما تقدم فإن بعضاً من أنصار السوق الحرة للنقد الأجنبى لا تفوتهم الإشارة الى أهمية وجود سياسة شاملة للإصلاح الاقتصادى ، وأهمية العمل على زيادة

الانتاج وتشجيع الصادرات والحد من الواردات ، وهى أمور لا خلاف عليها فى خطوطها العامة ، ولكن الخلاف يقع حول الاطار الذى يمكن أن تنفذ فيه هذه الاصلاحات ولما كان هذا الاطار يحدد فعالية أى سياسة تتبع لعلاج مشكلة سعر الصرف ، ومن ثم كيفية أعمال الوسائل المباشرة وغير المباشرة لتنفيذ تلك السياسة بالتأثير على أحـوال سوق الصرف الأجنبى ، فاننا نرى فى اقتراحات انشاء تلك السوق على النحو السالف الذكر تشوبها لفكرة السوق الحرة ذاتها بحيث أن ذلك سيزيد حدة ما يمكن أن يكون لمثل تلك السوق من آثار سلبية على الاقتصاد المصرى وعلى قيمة عملته الوطنية . . وسنرجس^١ تفصيل وجهة نظرنا فى ذلك الى ما بعد تناول وجهة نظر أخرى فى علاج مشكلة سعر الصرف .

وفى اطار دراسته الشاملة عن " مشكلة التضخم فى مصر " ^(١٠) وعد تحديد مسئولية تدهور سعر صرف الجنيه وسياسات الصرف الأجنبى فى هذه المشكلة ^(١١) ، يحدد الدكتور رمزى زكى رؤيته حول علاج مشكلة سعر الصرف فى أمرين متكاملين ^(١٢) ، :

أ - المعايير المثلى لسياسة سعر الصرف فى ضوء ظروف الاقتصاد المصرى :

تتلخص هذه المعايير التى يجب النظر اليها على أنها أهداف متكاملة ، فى :

١ - يجب أن تسهم سياسة سعر الصرف فى السيطرة على التضخم بالاقتصاد المصرى ، وهو ما يتطلب بالضرورة استقرار سعر الصرف ، أى منع تدهور قيمة الجنيه المصرى فى مواجهة العملات الأجنبية .

(١٠) انظر رمزى زكى : " مشكلة التضخم فى مصر " مرجع سابق

(١١) انظر رمزى زكى : المرجع السابق مباشرة ص ٣٨٧ - ٤٣٤

(١٢) انظر رمزى زكى : المرجع السابق مباشرة ص ٦٧٢ - ٦٨٠

- ٢ - المساهمة فى زيادة حصيلة مصر من العملات الأجنبية ، وهو ما يعنى ضرورة صياغة سياسة الصرف على نحو يجعل لها كفاءة ملموسة فى زيادة حصيلة الصادرات المنظورة وغير المنظورة ، وزيادة مدخرات المصريين العاملين بالخارج .
 - ٣ - المساهمة فى تحقيق الاستغلال أو التخصيص الأمثل للموارد ، وخصوصا موارد النقد الأجنبى ، الذى يمثل عنق الزجاجة فى كثير من القطاعات .
 - ٤ - المساهمة فى التحرك الحثيث نحو علاج الاختلال الهيكلى والمزمن فى ميزان المدفوعات المصرى ، وهو اعتبار يتصل ، بالطبع ، بالأجل المتوسط والأجمل الطويل .
 - ٥ - وأخيرا يجب أن تستهدف السياسة الجديدة لسعر الصرف المساهمة فى خلق وتوفير المناخ الملائم لدفع عجلة التنمية ورفع معدلات النمو الاقتصادى المصرى .
- فى ضوء تلك المعايير ، يقدم الدكتور رمزى زكى مقترحاته لعلاج مشكلة سعر الصرف على النحو التالى :

ب - بعض المقترحات الهامة :

تتلخص مقترحات الدكتور رمزى ، فى هذا الصدد ، فى ثلاثة مقترحات أساسية هى :
ضرورة إلغاء تنظيم الاستيراد بدون تحويل عملة ، والعودة مرة أخرى لنظام السوق الموازية للنقد الأجنبى (٣) بعد أخذ التطورات الجارية فى الاعتبار والذات ما يتعلق منها بأسس تحديد أسعار مجزية للعملات الأجنبية ، والاقتراح الثالث هو محاوية السبب بسوق السوداء للنقد الأجنبى بانتهاج السهل الملائمة من حيث أحكام تشريعات النقد الأجنبى والتزام الدقة فى تنفيذها ، وخلق منافذ تزويد تلك السوق بالعملات الأجنبية وكذلك تقليص أوجه استخدامات موارد تلك السوق .

(٣) تجدر الإشارة الى ان السوق الموازية للنقد لم تلغى منذ قيامها وحتى الان وان كانت قد طورت ووسع نطاق عملياتها تحت اسم ما اطلق عليه مجمع النقد الأجنبى لدى البنوك التجارية .

(٣) تقييم المقترحات المتداولة :

١ - من الملاحظ على المقترحات السابق عرضها ان الحلول التى تتصورها لمشكلة سعر الصرف تنبع من التسليم بد رجة أو بأخرى بالد ورا القيادى للسوق السوداء ، فمما يتعلق بتنظيم شئون الصرف الأجنبى وأسعاره ، وقد سبق لنا الإشارة الى أن تلك السوق تأتى لها دور قيادة أسعار الصرف وبعض السيادات المتعلقة به ففى السوقين الرسمية وشبه الرسمية منذ بداية السبعينيات ، وغنى عن البيان أن ذلك قد أسهم - ولا يزال - فى تعقيد مشكلة سعر الصرف بالنسبة للاقتصاد المصرى . . . ومع ذلك قد يكون من الانصاف أن نذكر أن أصحاب فكرة السوق الحرة ، وكذلك أصحاب فكرة العودة للسوق الموازية ، على اختلاف فى الرؤية والمنهج فمما بينهم ، لا يشددون استمرار السوق السوداء للعملة ولا استمرار دورها فى قيادة أحوال الصرف الأجنبى فى مصر . . . فمؤيدى فكرة السوق الحرة يستشهدون الغاء السوق السوداء بتقنينها وإدماجها فى السوق شبه الرسمية ليكون الاثنان معا سوقا حرة للصرف تتحدد فيها أسعاره طبقا لقوى العرض والطب فى ظل من ضوابط تتعهد بها الدولة دون الاخلال بطبيعة هذه السوق ، ومع ذلك لا يخفى أن نقطة البداية فى الأخذ بهذا الاقتراح هى التسليم على الأقل بانخفاض قيمة الجنيه الى حدود تقترب مما هو سائد فى السوق السوداء .

أما عن اقتراح العودة الى نظام السوق الموازية ، فلا شك انه أكثر حسما وصراحة فى رفضه لوجود واستمرار السوق السوداء ، فضلا عن دعوته الى محاربتها وتضييق الخناق عليها . إلا أن هذا الاقتراح لا يختلف عن سابقه من حيث أن نقطة البداية فى الحل الذى يتصوره تمثل تسليما بالد ورا القيادى للسوق السوداء وذلك ما يتضح من القول بأنه " حتى تتمكن هذه السوق - يقصد السوق الموازية -

من جذب الموارد إليها ، وخصوصا مدخرات المصريين العاملين بالخارج والسياح
الأجانب ، فلا بد وأن نرتضى بأن يكون ^{تحديد} سعر الصرف الذى يجرى عليه التعامل على
نحو مرن وأقرب ما يكون الى سعر السوق السوداء . . . وهذا السعر ، الذى
سيعكس الى حد كبير قوى العرض والطلب ، يمكن أن يحدد على أساس يومي ،
مقوم بتحديد ، البنك المركزى المصرى . . . (١٤) .

ب - هذا يلتقى اقتراح السوق الحرة مع اقتراح العودة الى نظام السوق الموازية ،
فى اعتماد الازدواج فى سوق الصرف وفى أسعار الصرف ، وأن كان الاقتراح الأول
- على ما يبدو - يسلم بقبول هذا الازدواج خلال مرحلة قد تطول أو تقصر ،
ولكن بعدها يتصور أصحاب هذا الاقتراح أن المنافسة بين السوق الرسمية والسوق
الحرة ستؤدى لتوحيد أسعار الصرف (١٥) ، ولم يوضح لنا هؤلاء ما اذا كان
ذلك سيستتبع توحيد السوفيين أم يظل الفصل الشكلى بينهما . . . أما عن
الاقتراح الخاص بالعودة لنظام السوق الموازية فيبدو أنه يسلم بالازدواج فى
سوق وأسعار الصرف ولا يرى غضاضة فى استمراره .

ولسنا بحاجة الى استرجاع ما سبق عرضه عن تاريخ الازدواج والتعدد فى أسواق
وأسعار الصرف فى مصر وما أدى اليه ذلك من توالى تخفيض قيمة الجنيه انسياقا وراء
تدهور تلك القيمة فى أقل أسواق الصرف التزاما بالأهداف القومية . ولا شك ان توالى
وتتابع هذا التدهور وذلك التخفيض هو ما جسد وجود مشكلة سعر الصرف فى الاقتصاد
المصرى وأهمية البحث عن حلول جادة لها . ولا نتصور أن تلك الحلول - ولو فيما
يتعلق بالأجل القصير - تتفق مع السماح بازدواج فى أسعار الصرف . فذلك من شأنه
التكرار ، بصورة أو بأخرى ، لتجارب السنوات الست والثلاثين الماضية فى مجال الصرف
الأجنبى واجتار حصادها المر . . . ولعل من أهم الانعكاسات السلبية لتعدد أسواق
الصرف ، ان الموارد من العملات الأجنبية تستقطب فى اتجاه السوق التى تسودها

(١٤) انظر رمزى زكى ، المرجع السابق ، ص ٦٢٥

(١٥) انظر ما تقدم ص ١٥٢

أسعار مرتفعة لتلك العملات (وهى بطبيعة الحال السوق السوداء ، أو الحرة ، أو الموازية حسبما يكون التعدد فى أسواق الصرف) الأمر الذى يعنى تزايدا مستمرا فى القيمة المطلقة والنسبية للواردات الممولة بعملات تتضخم أسعارها مما يعنى اتساع قاعدة مساهمة ارتفاع أسعار الواردات فى السوق المحلية (بفعل تدهور قيمة الجنيه والارتفاع فى أسعار تلك الواردات فى موطن انتاجها) فى تغذية عملية التضخم فى الاقتصاد المصرى . وما يؤكده صدق هذه الملاحظة ما حدث فى مصر من استئثار السوق السوداء بنصيب متزايد من تحويلات المصريين العاملين بالخارج على حساب ما ينساب من هذه التحويلات الى السوق شبه الرسمية (السوق الموازية أولا ثم مجمع النقد الأجنبى لدى البنوك التجارية) وذلك ما ترجمه بتزايد مضطرب فى حجم قيمة الاستيراد بدون تحويل عملة ، ولا نعتقد أن ظاهرة تسرب موارد العملات الأجنبية فى اتجاه سوق الصرف ذات الأسعار الأكثر ارتفاعا تقتصر على ما يحدث فى مجال تحويلات المصريين العاملين فى الخارج ، بل ان مبدأ هذا التسرب قد أقر قانونا فيما بين السوقين الرسمية وشبه الرسمية حيث أجاز القانون استخدام موارد من السوق الرسمية (مجمع النقد لدى البنك المركزى) لتعزيز موارد السوق شبه الرسمية (مجمع النقد الأجنبى لدى البنوك التجارية)^(١٦) ، كذلك تجدد الإشارة الى ما سبق والمحنا اليه^(١٧) من أن وجود السوق السوداء والاستيراد بدون تحويل عملة يغرى بعضا ممن يصدرون ويستوردون فى نطاق عمليات السوقين الرسمية وشبه الرسمية على إثبات قيم لصادراتهم أقل من القيم الفعلية ، وكذلك على المبالغة فى قيم الواردات بهدف الاستفادة من استخدام الفروق التى

(١٦) انظر ما تقدمه ص ٣٧

(١٧) انظر ما تقدمه ص ٨٣ - ٨٤

تنتج عن ذلك فى عمليات أخرى فى نطاق السوق السوداء (١٨) . . . ولستأ نرى فى
الحلول المقترحة لمشكلة سعر الصرف أى اهتمام بعلاج هذه الظاهرة طالما أن هذه
الحلول تسلم بازاء واج فى سوق الصرف وكذلك فى أسعاره .

وتجدد الإشارة هنا الى تجربة لفرنسا فى الأخذ بتعدد أسواق وأسعار الصرف ،
حيث لجأت فرنسا الى ذلك خلال الفترة أغسطس ١٩٧١ — مارس ١٩٧٣ (١٩) ، فمن
الناحية الرسمية سلمت السلطات النقدية بوجود ازدواج فى سوق وفى سعر الصرف :
— فقد وجدت سوق رسمية للصرف تتدخل فيها السلطات النقدية الفرنسية (عن طريق
بنك فرنسا وعن طريق صندوق تثبيت أسعار الصرف) بهدف الحفاظ على ثبات سعر
صرف الفرنك . وقد خصص هذا السوق للمعاملات التجارية وامتد نطاقه ليشمل مجمل
العمليات الجارية (٢٠) ، وقد أطلق على الفرنك فى هذا السوق اسم " الفرنك التجارى " .
— ووجدت سوق حرة لا تتدخل فيها السلطات النقدية وإنما تترك قيمة الفرنك لتحديد
بقوى العرض والطلب فى هذه السوق التى خصصت للعمليات الأخرى (خلاف العمليات
الجارية) والأخص العمليات ذات الطبيعة التمويلية (كالاقتراض والاقتراض) ومن ثم
أطلق على الفرنك فى هذه السوق اسم " الفرنك التمولى " .

(١٨) لا شك فى وجود هذه الظاهرة تأسيسا على معلومات استقيناها من مناقشات مع
بعض المسؤولين عن نشاط التصدير (وذلك فى إحدى محاضرات برنامج لتنمية
الصادرات خلال عام ١٩٨٢) بالإضافة الى مناقشات مع بعض المشتغلين
بالتصدير والاستيراد . وطبيعة الحال لا يمكن توفير بيانات أو تقديرات رقمية عن
هذه الظاهرة .

(١٩) انظر Maurice BYE & DE.BERNIS: op. cit. p. 44

(٢٠) لاحظ هنا أن تحديد نطاق هذه السوق على هذا النحو — وليس فقط على بعض
الواردات كما هو الحال فى مصر — يعكس وعا من السلطات المسئولة آنذاك بأهمية
كل عناصر العمليات الجارية فى التأثير على الأسعار فى الاقتصاد القومى .

— أما من الناحية العملية فقد واكب هاتين السوقين وجود سوق ثالثة تخص التعامل بين الداخل والخارج فى الأوراق المالية ، وكانت قيمة الفرنك فى هذه المعاملات تتحدد فى ضوء عمليات المقاصة التى تقدم بها البنوك ويقوم بها الوسطاء فيما بين قيم الأوراق المالية الأجنبية التى يشتريها الفرنسيون وقيم الأوراق المالية الفرنسية التى يشتريها الأجانب .

يلاحظ هنا أن تسليم السلطات الرسمية بالازدواج فى سوق وأسعار الصرف لم يمنع من قيام سوق صرف ثالثة وأسعار ثالثة للصرف من الناحية العملية ومن الأهمية أيضا أن نلاحظ أن هذا التعدد فى أسواق وأسعار الصرف فى فرنسا خلال الفترة المذكورة ألقى على السلطات النقدية أعباء ضخمة لتشديد الرقابة فى مجال الفصل بين أسواق الصرف الثلاثة ومنع تسرب العملات من سوق لأخرى ، ولكنها (أى السلطات النقدية) فى النهاية ناءت بحمل هذه الأعباء فكان أن قررت فى يناير ١٩٧٤ تعميم الفرنك (حتى فى مواجهة عملات الدول الأوروبية بالمخالفة للاتفاق النقدى فيما بينها على ما يسمى بالشعبان النقدى الأوروبى european monetary serpent

دلالة على حدود $\pm 2.5\%$ تتأرجح بينها قيم العملات الأوروبية بالنسبة لبعضها) . وكان مقرر أن يستمر هذا التعميم لمدة ستة شهور فقط ولكنه استمر من يناير ١٩٧٤ حتى يوليو ١٩٧٥ .

ح — وإذا ما ركزنا النظر على اقتراح السوق الحرة فى مصر (وجدير بالذكر أن صندوق النقد الدولى يشجع الاستمرار فى اتجاه انشاء هذه السوق) نجد أن أصحابها ينادون بقيام تلك السوق فى ظل ضوابط من جانب الدولة تتشغل فى نوعيين رئيسيين ، الأول هو تدخل السلطات النقدية (البنك المركزى) بعمليات معوضة للتأثير على جانبى عرض وطلب العملات الأجنبية فى السوق الحرة بهدف الحفاظ على قيمة الجنيه فى حدود معقولة ، والثانى هو أن تستخدم الدولة الرسوم الجمركية المرتفعة (والتى يمكن أن تصل الى أن تصبح مانعة) لضغط

الواردات بالتقليل من أو استبعاد الكماليات منها وسلاحظتنا المبدئية على اقتراح السوق الحرة في هذا الاطار أنه أفضل بكثير من دعوة الى سوق حرة للصرف دون التنبيه الى خطر استفحال الواردات وضرورة استبعاد ما هو ليس ضرورى منها . ومع ذلك فان ميزة الاقتراح من هذه الناحية تعصف بها خصائص الواقع في الاقتصاد المصرى ، فكما هو معلوم فان اللجوء الى رفع الرسوم الجمركية بهدف الحد من الواردات يفترض أمرين متكاملين :

أولهما : أن الرسوم الجمركية تتخذ بصفة أساسية سبيلا للحماية وليس للجباية ، بمعنى أن تستهدف الرسوم الجمركية حماية الانتاج الوطنى بصفة أساسية ، وليس زيادة موارد الخزانة العامة ، وذلك ما يفترض أن يكون اعتماد الدولة على الرسوم الجمركية قليل الأهمية بالنسبة لاجمالى موارد ها العامة ، وذلك غير صحيح فى مصر حيث ترتفع نسبة الرسوم الجمركية الى اجمالى الموارد العامة (٢١) مما يعنى تزايد أهمية اعتبار الجباية على اعتبار الحماية ، ولذلك مدلولين الأول منهما أنه ما لم يحدث تغيير جذرى فى النظرة الى وظيفة الرسوم الجمركية فان احتمالات لجوء الدولة الى رفع الرسوم الجمركية الى حدود مانعة (أو قريبة من ذلك) حتى بالنسبة للسلع الكمالية تظل ضعيفة جدا طالما أن ذلك سيقفل حصيلة الرسوم الجمركية ، وثانى المدلولين هو أن الطلب على معظم الواردات المصرية طلب ضعيف المرونة (أو غير مرنة) والا ما تمكنت الدولة من ذلك الاعتماد المرتفع نسبيا على الرسوم الجمركية كمصدر للإيرادات العامة ، وما تمكنت من فرض رسوم مرتفعة (فى ضوء تغليبها لاعتبار الجباية) على واردات كثيرة أسعارها أصلا مرتفعة بالنسبة لمستحقات الدخول فى مصر .

(٢١) بلغت نسبة الرسوم الجمركية من اجمالى الإيرادات العامة السيادية حوالى ٢٤% فى المتوسط سنويا خلال الفترة ١٩٨٠-٧٦ فى حين أن النسبة المماثلة فى دولسة أخرى كفرنسا لم تتعد ١٤% (انظر محمود عبد الحى : " حول اقتراح تقديس الرسوم الجمركية زنا لسعر صرف الدولار ٨٤ قرشا " ورقة قدمت للاستاذ الدكتور وزير التخطيط ، أبريل ١٩٨٣ ، ص ١٢) .

وثانى : الأمرين اللازمين لفعالية رفع الرسوم الجمركية فى الحد من الواردات هو أن يكون الطلب على الواردات مرنا بحيث أن ما يؤدى اليه ارتفاع الرسوم الجمركية من ارتفاع فى أسعار بيع هذه الواردات فى السوق المحلية يرتب انخفاضا نسبيا أكبر فى الطلب على هذه الواردات . وقد سبق أن أشرنا حالا الى انخفاض (أو انعدام) هذه المرونة ، ولن نفصل هنا فى أسباب ذلك وإنما نكتفى بأن نرد انخفاض مرونة الطلب على الواردات الى أهم عاملين . وهما قصور الانتاج المحلى عن توفير العرض المكافئ للطلب المحلى بالنسبة لكثرة من السلع الرأسمالية والوسيلة والاستهلاكية (ضرورة أم كالية) ، وتعاظم آفتى النمو السريع للدخول الطفيلية والهوس الاستهلاكى مما يؤدى للتزايد المضطرب فى الواردات . فاذا ما أدركنا الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية لهذه لعاملين (فضلا عن اعتبار باقى عوامل انخفاض مرونة الطلب على الواردات) يتضح لنا أنه لا سبيل الى زيادة مرونة الطلب على الواردات (حتى يتأتى لرفع الرسوم الجمركية أن تحد من الواردات) الا بتغييرات جذريسة ، اقتصادية واجتماعية ، تستهدف زيادة الانتاج وإعادة هيكلته فى اتجاه خدمة قضية التنمية الوطنية . وبالإضافة الى ذلك يتعين على الدولة أن تستند الى معايير اقتصادية واجتماعية ، مستمدة من واقعنا وظروفنا الخاصة ، لتحديد نمط للاستهلاك الاجتماعى يمكن فى ضوءه الحكم على ما هو كالى وما هو ضرورى من السلع والخدمات .

ونأتى الان الى النوع الثانى من الضوابط التى يراها أنصار فكرة السوق الحرة للصرف ، وهو تدخل البنك المركزى بعمليات معوضة فى تلك السوق ، ويرى أنصار هذه الفكرة أنه يمكن عقد اتفاق مع صندوق النقد الدولى بهدف تزويد البنك المركزى بمبلغ يوصد لهذا الغرض . وهنا تتساءل الى أى مدى يمكن أن يذهب صندوق النقد فى هذا الاتجاه ، فمن المعلوم أن قروض الصندوق ، فضلا عن شروطها وقيدوها ، محدودة

(مثلا لم تتعد قيمة القرض الذى صرح به الصندوق لصبر سنة ١٩٧٨ - بمناسبة برنامج التثبيت - ٧٢٠ مليون دولار على ثلاثة سنوات) ولا يمكن الاستغناء اليها كاحتياطي دائم للعمليات المعوضة . ومن المعلوم أن صندوق النقد الدولى قد فرض على الحكومة المصرية ، فى كل مرة لجأت اليه فيها ، أن تخفض رسميا من قيمة الجنيه المصرى (حدث ذلك - على نحو ما أشرنا - مرتين فى الستينات ومرتتين فى السبعينيات (٣)) ولا زال الصندوق يبحث على مزيد من التخفيض) ، ولم يحدث مرة واحدة أن اقترنت قروض الصندوق لصبر بالمحافظة على قيمة الجنيه فى حدود معينة كما تنص على ذلك الاتفاقية الأصلية لانشاء الصندوق . . . وقد يذهب البعض الى أنه فى اطار ترتيبات انشاء سوق حرة سوف يتحدد سعر الصرف (الذى يبدأ التعامل فى هذه السوق على أساسه) بطريقة واقعية تعكس القيمة الفعلية للجنيه بالنسبة للعملة الأجنبية ، وذلك ما يشجع الصندوق على تزويد البنك المركزى بقرض يستخدم لتثبيت قيمة الجنيه ، ولكننا نلاحظ أن المشكلة لا تكمن فى واقعية أو عدم واقعية أسعار الصرف السائدة فى لحظة - أو فترة - ما وإنما تكمن المشكلة فى التدهور المستمر لقيمة الجنيه بحيث أن أسعار الصرف التى تعتبر واقعية اليوم لا تعتبر كذلك غدا ، ومرد ذلك هو الاختلال المزمن فى ميزان المدفوعات . فعجز ميزان المعاملات الجارية ظل ظاهرة لصيقة بأداء الاقتصاد المصرى عبر ما يقرب من الأربعة عقود الأخيرة من الزمن ، وقد تفاقم هذا العجز بصورة انفجارية منذ اتبعت الحكومة فى مصر ما يسمى بسياسة الانفتاح . ولما كان ذلك يترجم فى سوق الصرف بضغط متزايد من جانب الطلب على العملات الأجنبية مع عدم كفاية المعروض منها ، فإن ذلك يعنى - فى حالة الأخذ بالسوق الحرة للصرف الأجنبى - أن على البنك المركزى أن يتدخل (فى سوق الصرف) بائعا للعملات الأجنبية لسنوات طويلة ينبغى أن تمضى لحين احداث التغييرات الهيكلية المطلوبة للتغلب على عجز ميزان المعاملات الجارية ، والنظر الى حجم هذا العجز ، فإن البنك المركزى عليه أن يعرض

كميات متزايدة من النقد الأجنبي لا مكان المحافظة على سعر الجنيه بعد تحديده بأي طريقة . ولذلك لا نعتقد أن صندوق النقد الدولي سيكون بإمكانه - أو سيكون راغباً - في تزويد البنك المركزي بموارد لا بهذا القدر ولا لتلك الآجال الطويلة حتى يستطيع التدخل بعمليات " معوضة " على هذا النحو . وفي واقع الأمر نجد أن الأزمات المزمنة لندرة العملات الأجنبية - نظراً لمسار الاقتصاد المصري - لا تعطى مجالاً للحديث عن قيام السلطات النقدية بعمليات معوضة في سوق الصرف ففهم تلك العمليات أنها تضيف إلى عرض العملات الأجنبية مرة (في حالة زيادة الطلب عليها عن عرضها) وتقطع من عرضها مرة أخرى (في حالة زيادة عرضها عن الطلب عليها) . ولكن إذا ما تعلق الأمر بعمليات تضيف دائماً (أو لعدة سنوات متوالية) إلى عرض العملات الأجنبية ، فأننا لا نكون أمام عمليات معوضة تقوم بها السلطات النقدية ، وإنما نكون أمام حالة استنزاف لاحتياطيات الدولة من العملات الأجنبية والذهب سرعان ما ينتهي بفقدان لكرامة العملة الوطنية وفقدان السلطات النقدية لهيمنتها على شئون النقد الوطنية .

كيف السبيل إلى علاج مشكلة الصرف الأجنبي في مصر :

إن المناقشة المتقدمة عن الاقتراحين الرئيسيين لعلاج مشكلة سعر الصرف تبين الحاجة إلى طرح مشكلة سعر الصرف وندرة العملات الأجنبية في مصر ، والبحث عن حلول لها ، في إطار أوسع يمتد ليشمل الاقتصاد القومي ككل ، حيث أنه لا يمكن الفصل بين مشكلة ندرة العملات الأجنبية وتدهور قيمة الجنيه المصري وبين مشكلة استمرار وتزايد عجز ميزان المدفوعات ، فالأولى نتيجة حتمية للثانية ، وهذه لا تنفصل عن استراتيجية التنمية المتبعة (خاصة من حيث توجهاتها هل هي داخلية أم خارجية) ولا عن أبعادها الاقتصادية والاجتماعية ، ومن ثم فإن السياسات الاقتصادية والاجتماعية والمالية والنقدية وكذلك اتجاهات النمو الاقتصادي وخصائصه الهيكلية ، ومسار التفسير

الا اجتماعى تعد كلها عوامل موضوعية وحاسمة فى التأثير على حالة ميزان المدفوعات ومن ثم على قيمة الجنيه وعلى نشأة وتعقد مشكلة الصرف الأجنبى . . وإذا كنا على هذا النحو نشير الى ان سعر الصرف متغير تابع بصفة أساسية ، فان ذلك لا ينفى أنه ما ان تتعقد أمور الصرف الأجنبى وتصبح ندرة العملات الأجنبية (أو وفرتها) مشكلة تقترب بارتفاع (أو انخفاض) متواصل فى قيمة هذه العملات بالنسبة للعملة الوطنية ، حتى تصبح أسعار الصرف عاملا مؤثرا على كثير من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية على نحو مما أوضحنا فى الفصل الثالث من هذه الدراسة .

وهمون ذلك أن علاج مشكلة الصرف الأجنبى فى مصر يجب أن يسلك طريقين متكاملين ومتزامنين .

أولهما : يتسع ليشمل اصلاحات اقتصادية واجتماعية جذرية ، وثانيهما يركز على أحوال الصرف الأجنبى وسياساته ونظمه .

ولن نسهب فى الحديث عن الاصلاحات الاقتصادية والاجتماعية ، وإنما نكتفى

بالإشارة الى أمثلة لهذه الاصلاحات :

- ١ - ضرورة العمل على تعزيز التوجه الداخلى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية فى مصر ، بمعنى أن النسبة الغالبة من مدخلات النشاط الاقتصادى ومخرجاته ، تأتى من الداخل ، وتوجه الى الداخل ، الأمر الذى يؤدى الى تقوية علاقات الاعتماد المتبادل داخل الاقتصاد المصرى ويحد من الاعتماد على العالم الخارجى . ولعل هذا هو السبيل الملائم لأن يصبح للعلاقات الاقتصادية مع العالم الخارجى دورا مكمل - وليس موجها أو مسيطرا - لجهد الانتاج الوطنى . ولا شك أن ذلك يعتبر مدخلا أساسيا لعلاج مشكلة العجز المزمن فى ميزان المدفوعات ومشكلة نسودة العملات الأجنبية وتدهور قيمة العملة الوطنية .

٢ - ضرورة معالجة الاختلالات الهيكلية في نمو قطاعات الاقتصاد القومى ، فمن الملاحظ خلال العقد المنصرم أن قطاعات الخدمات قد نمت بمعدلات أكبر بكثير من معدلات نمو القطاعات السلمية ، وقد انعكس ذلك على الأسعار فى صورة تضخم جامع ، على الواردات فى صورة تزايد محموم ، وعلى الصادرات بركود فيها (باستثناء صادرات البترول) وبدون أن نسهب فى تحليل العلاقة بين انحياز النمو للقطاعات الخدمية فى الاقتصاد المصرى والتضخم وتزايد الواردات وجمود الصادرات ، نشير الى أن قطاعات الخدمات بطبيعتها قطاعات منشطة للطلب ، فالجزء الرئيسى منها (خدمات التجارة والنقل والمواصلات وخدمات الاصلاح والصيانة ، والخدمات السياحية والترفيهية ، والتمويل والخدمات المصرفية ، بالإضافة الى الخدمات الطبية والتعليمية والمهنية التى تدفع فى دائرة نشاط القطاع الخاص) يتصف بسرعة دوران رؤوس الأموال وارتفاع معدلات الربح وسهولة تحقيقها ، وهو ما يترجم - مسموع قصور الانتاج السلمى - بتزايد متلاحق فى الطلب يغذى التضخم ويدفع الى زيادة الواردات . . . ولما كانت الموارد المتاحة للاقتصاد المصرى محدودة ، فسان النمو الكبير فى القطاعات الخدمية يتم على حساب نمو القطاعات السلمية ، ومن ثم فان ناتج هذه الأخيرة يقصر عن مواجهة الطلب المحلى والتالى عن توفير فائض للتصدير .

٣ - ضرورة التعمق فى بحث الأسباب الحقيقية لاختلال العلاقات بين عرض وطلب كثير من السلع الأساسية فى مصر والتى يشكل استيراد كميات كبيرة منها عبئا كبيرا على ميزان المدفوعات فعلى سبيل المثال ، نستطيع أن نرد نسبة كبيرة من التزايد فى طلب (واستهلاك) السكر ، ومن ثم تزايد وارداته ، الى التزايد المسرف فى صناعات الحلويات الجافة والطازجة ، وكذلك التزايد المسرف فى صناعات المشروبات الغازية (التى يفوق تعددها وتنوعها فى مصر ما هو متوفر فى معظم بلاد العالم

المتقدمة والمتخلفة على السواء) . وطبيعة الحال فان مقتضيات التنمية ما كان ينبغي أن تسمح بالتوسع في هذه الصناعات الاستهلاكية الترفية خاصة وأن ذلك يتم على حساب صناعات أخرى أساسية كان يمكن أن توجه موارد العملات الأجنبية ، التي تستخدم في تمويل تزايد واردات السكر ، الى توفير مدخلات الآلات والخامات اللازمة لها . . وما يصدق على السكر يصدق الى حد كبير على القمح والدقيق بحيث يمكن القول أن نسبة لا يستهان بها من التزايد في استهلاك واستيراد القمح والدقيق تعود الى التحول الى أنماط استخدام ترفيهيه وغير أساسية لهبط (نسى صناعات الحلويات وأنواع الخبز غير الأساسية في نمط الاستهلاك الشعبي) وذلك ما يتم أيضا على حساب احتياجات الاستهلاك الأساسية ويؤثر سلبا على ميزان التجارة مع العالم الخارجى .

٤ - ضرورة اعتماد مبدأ حماية الصناعات والانتاج الوطنى والتطبيق النشط والفعال لهذا المبدأ ، فعلا معنى لاغراق السوق بواردات ، فضلا عن استنزافها لنتائج جهد الانتاج الوطنى ، تنافس المنتجات المحلية بحيث أن ما لا يجهز عليه من هذه المنتجات يتفوق في المخازن في صورة مخزون متراكم يشل تديدا للموارد استخدمت في انتاجه ولموارد تستخدم في تخزينه ولموارد تهدر في صورة نسيب الفاقد منه . . وما يخفى أنه بسبب استباحة السوق الوطنية وتنافس السلطات عن فرض حماية فعالة للانتاج الوطنى أصبحت مشكلة تراكم المخزون في القطاع العام من أهم الحوائق التي تواجه القطاع الصناعى ككل (باعتبار أن القطاع العام لا زال هو العمود الفقري للصناعة في مصر) . ولبيان أهمية هذه المشكلة نشير الى أن متوسط معدل النمو السنوى للمخزون في القطاع العام خلال الفترة ٢٤-١٩٧٩ بلغ ٢٤,٦% كما أن متوسط نسبة هذا المخزون للقيمة المضافة بلغ حوالى ٤٠% خلال نفس الفترة فضلا عن أن قيمة هذا المخزون قد فاقت خلال سنوات نفس

الفترة ٧٤ - ١٩٧١ هـ قيمة مجموع واردات السلع الوسيطة والاستهلاكية (٢٣) وبين ذلك أن حماية الانتاج الوطنى وعلاج مشكلة تراكم المخزون يمكن ان يسهما بفعالية فى تقليص عجز ميزان المعاملات الجارية وتخفيف حدة التكاليف على العملات الأجنبية مما يدفع الى تحسين مركز الجنيه المصرى فى مواجهة هذه العملات .

٥ - ضرورة وقف استفحال ونمو الأنشطة والدخول الطفيلية فى الاقتصاد المصرى واتخاذ السبل الملائمة للقضاء عليها بحيث أن الاسهام الفعلى فى زيادة انتاج السلع والخدمات يصبح هو المورد الرئيسى لمعظم الدخول . ولذلك أهميته الاقتصادية حيث أنه يحقق توازنا بين ما هو معروض من السلع والخدمات والدخل المتاح للاتفاق عليها . ولذا أيضا أهميته الاجتماعية حيث تصبح المساهمة فى زيادة الانتاج هى المعيار الرئيسى لتحديد القيمة الاجتماعية للانسان ولتحديد مستوى معيشته ، فضلا عن أن اعلاء قيم الانتاج يكبح جماح الترف والبدخ وأنماط الاستهلاك السفيه التى يعانى منها المجتمع المصرى حاليا والتى تعتبر من أهم أسباب تزايد الواردات . ولقد سبق لنا وأشارنا الى الآثار السلبية لنمو الدخول الطفيلية لتجار المصنوعات الأجنبية على الاستهلاك والاستيراد فى الاقتصاد المصرى ، وننبه هنا الى أن الأنشطة والدخول الطفيلية لا تقتصر على هذا المجال وإنما تتمدد وتنوع صورها وبجالاتها ، ولا سبيل الى محاولة حصرها فى هذه الدراسة وإنما يهمنا أن نؤكد على أن وجود مثل هذه الأنشطة وما يترتب عليها من دخول يعتبر أحد العوامل الرئيسية فى ارتفاع سرعة دوران النقود ، الذى يؤدى فى نفس الوقت الى تدهور قيمتها نتيجة ما يسفر عنه هذا الارتفاع من تغذية عملية التضخم ، ولا شك فى الآثار السلبية لذلك على

(٢٣) الأرقام والمقارنات الواردة فى هذه الفقرة مستخرجة من البنك الاهلى المصرى ، النشرة الاقتصادية ، العدد الأول سنة ١٩٨٠ هـ ص ٢٤-٢٥ هـ ٤٠-٤١ هـ ١١١

ميزان المدفوعات وعلى قيمة الجنيه المصرى .

وإذا كان ما تقدم يوضح أمثلة للإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية المطلوبة لعلاج جذرى لمشكلة الصرف الأجنبى فى الاقتصاد المصرى ، فان الاطار السليم لذلك ليس - بالقطع - فلسفة وسياسة تمجدان كل ما هو أجنبى وتعملان على استحكام قيود الارتباط والتبعية باقتصاديات أجنبية على نحو ما يحدث فى ظل ما يسمى بسياسة الانفتاح .

ومن ثم فان المدول عن هذه السياسة (٢٤) يبدولنا مدخلا أساسيا لأى حلول يمكن اقتراحها فيما يتعلق بمشكلة الصرف الأجنبى فى الاقتصاد المصرى . وإذا ما ركزنا النظر على أحوال الصرف الأجنبى ذاتها ، يمكن أن نوجز مقترحاتنا فيما يلى :

(٢٤) نسارع الى التنبيه الى أن المدول عما يسمى بسياسة الانفتاح لا يعنى الانغلاق على نحو ما قد يفهم أو يردد البعض ، فحقيقة الأمر ان تسمية الانفتاح ليست علمية وإنما هى تسمية سياسية دعائية ابتغت ان تحجب الى النفس اجراءات وسياسات عسفت - ربما على عكس ما توخاه واضعو هذه السياسة - بمقومات التنمية الاقتصادية والاجتماعية الحقيقية فى مصر ، فعسفت الاختلالات الهيكلية فى الاقتصاد المصرى ، وعسفت الاختلالات الاجتماعية وأهدرت قيم الانتاج لحساب القيم الطفيلية .. وقد يكون من المناسب أن نشير الى أن الاقتصاد المصرى لم يكن ولا يستطيع ان يكون ، مغلقا أو - لو شئنا الالتزام بالمصطلحات العلمية - اقتصادا يقوم على الاكتفاء الذاتى .. ومن ثم فان دعوتنا للمدول عما يسمى بسياسة الانفتاح ليست دعوة لاقتصاد الاكتفاء الذاتى المنعزل ، وإنما هى دعوة الى ان يصبح الاعتماد على النفس هو الاساس لتنمية حقيقية تخضع فيها العلاقات الاقتصادية مع العالم الخارجى لمتطلبات النمو الداخلى وليس العكس وذلك ما يتيح التخلص من الآثار السلبية التى اقترنت بعلاقات مصر الاقتصادية مع العالم الخارجى فى ظل ما يسمى بسياسة الانفتاح .

(١) لا بد من السيطرة على عجز الميزان التجارى المصرى ، وتخفيض هذا العجز الى أدنى الحدود الممكنة ، فذلك هو العامل الأساسى فى تخفيض الطلب على العمولات الأجنبية . وقد يرى البعض أن ذلك يعتبر هدفا للأجل الطويل نظرا لأن هذا العجز انعكاس لاختلالات هيكلية يستلزم علاجها أمدا طويلا . ولكننا نعتقد - على الرغم من أهمية الاختلالات الهيكلية فى تفسير عجز الميزان التجارى - أن هنالك إمكانات كبيرة لتخفيض عجز الميزان التجارى فى الأجل القصير لو عمدت الدولة مثلا الى : أولا : توفير حماية فعالة للإنتاج الوطنى بحيث لا تستورد السلع التى ينتج مثل أو بديل لها محليا وكميات تكفى حاجة السوق المحلية ، وذلك كقيل بمسلاج مشكلة تراكم المخزون فى قطاعات معينة وخفض الواردات آتيا بقيمة الجزء الأكبر من هذا المخزون (٢٥) ، ثانيا : ترشيد الاستيراد كما ونوعا بحيث يمنع استيراد كثير من السلع الكمالية التى تغزو السوق المصرية ، ويحد من استيراد باقى هذه السلع الكمالية ، وهنا نشير الى ضرورة أن تقتنصه الدولة الى أن جزءا كبيرا من الزيادة فى واردات السلع الوسيطة وواردات السلع الاستثمارية خلال العشر سنوات الأخيرة نتج عن التوسع فى صناعات سلع استهلاكية ترفييه تغذى أنماطا استهلاكية لا تلائم مرحلة النمو التى يمر بها الاقتصاد المصرى ، وأخيرا يجب أن تمتنع الدولة ومؤسساتها وهيئاتها عن تقديم تسهيلات سعرية واقتنائية لتشجيع اقتناء أو استهلاك سلع مستوردة (وأبرز مثال لذلك السيارات الخاصة) فذلك ما يستنزف قدرا من العملات الصعبة فى وقت يعانى فيه الاقتصاد القوسى من ندرة تلك العملات ، وحتى لو لم تكن هنالك ندرة فى تلك العملات ، فإن تقديم مثل هذه التسهيلات لا يصح الا لتنشيط الطلب على سلع منتجة محليا وليس لمزيد من تغذية الطلب على الواردات .

(٢٥) زادت قيمة المخزون فى القطاع العام الصناعى من ٥٧٦ مليون جنيه سنة ١٩٧٤ الى ٩٤٠ مليون جنيه سنة ١٩٧٦ الى ١٧٢٧ مليون جنيه سنة ١٩٧٩ ، وجدير بالملاحظة أن هذه الأرقام مثلت ، على التوالى ، ٦٢,٦% ، ٦٣,٠% ، ٦٤,٣% من اجمالى الواردات السلعية فى هذه السنوات (انظر : البنك الاهلى المصرى : النشرة الاقتصادية ، مجلد ٣٥ ، العدد الأول ١٩٨٢ ، جدول رقم ٩ ص ٤٠-٤١ ، وجدول ٣/٢ بالملحق الإحصائى) .

(ب) لا بد من القضاء على التناقض والتضارب في سياسة وقوانين الصرف الأجنبي في مصر ،
وانتهاج سياسة واضحة متناسقة في هذا الخصوص مع تحقيق الاستقرار في القوانين
والاجراءات المنبثقة من هذه السياسة لتنظيم أحوال الصرف الأجنبي ، وفي نفس
الوقت يجب أن تتصف هذه القوانين وتلك الاجراءات بالعمومية والشمول بمعمنى
الآ تستثنى منها عمليات معينة أو أشخاص طبيعية أو معنوية معينة . ولعل أهم ما
يذكر في هذا الصدد ، هو أنه في إطار اصلاح شامل لسياسة وقوانين الصرف
الأجنبي في مصر ، ينبغي أن تلغى الاستثناءات الممنوحة بخصوص الصرف الأجنبي
للاستثمارات في ظل القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ وتعديلاته ، كذلك ينبغي أن تلغى
الاستثناءات الممنوحة للعمليات في ظل ما يسمى بالاستيراد بدون تحويل عملة . بل
ان هذا النظام الأخير ينبغي أن يلغى كلية .

(ج) أما عن الإطار السليم لسياسة الصرف الأجنبي الملائمة لمصر ، فيتشمل في العمل على
تحقيق التوازن ، عند سمر صرف يتحدد على أسس موضوعية ،^(٢٦) بين موارد واستثمارات
العملات الأجنبية بالنسبة للمجتمع ككل ، على أن هذا التوازن " العام " يجب
أن يبنى على قاعدة أساسية هي تحقيق توازن " جزئى " فيما يتعلق بطلب وعرض
السلع الأساسية اللازمة لخطط ومراج الانتاج والاستثمار واللازمة لمقابلة نمـسـط
استهلاك اجتماعى متفق عليه ، وفي ضوء ما تقدم فان الجهد الذاتى الوطنى يجب
أن يلعب الدور الأساسى في هذا التوازن ، ويكمله في ذلك الاستيراد من الخارج
والمهم ان تكون المحصلة هي عدم وجود طلب مكبوت بخصوص هذه السلع حتى لا
تنشأ لها أسواق سوداء أو ترتفع أسعارها بحيث تؤدى في النهاية للضغط على
قيمة العملة الوطنية بالانخفاض . أما فيما يتعلق بغير ذلك من السلع (غـسـير

(٢٦) سوف نشير فيما بعد الى كيفية تحديد هذا السعر في إطار الاصلاح الذى يستهدف
علاج مشكلة الصرف الاجنبى ، انظر ص ١٨١-١٨٢

الضرورية والكفالية والمخالفة لنمط الاستهلاك الاجتماعي) فان تحقيق التوازن بين عرضها والطلب عليها يمكن أن يتم بتخفيض هذا الطلب الى مستوى المعروض محليا من تلك السلع . . . وطبيعة الحال فان سياسة التوازن بين عرض العملات الأجنبية والطلب عليها ، تقتضى الاخذ بالرقابة على الصادرات والواردات (رقابة نوعية وكمية وسعيرية) وتنظيم اعتبارات حماية الانتاج الوطنى عند فرض الرسوم الجمركية على اعتبارات جباية الإيرادات من تلك الرسوم . . . ولعل الرقابة المباشرة وغير المباشرة على الواردات (بالاضافة الى رقابة نوعية وسعيرية على الصادرات) تفضل من وجهة نظرنا ، الرقابة المباشرة (الكمية والنوعية) على الصرف الأجنبى بل ان الرقابة الملائمة والفعالة على الصادرات والواردات تتخذ من أحوال الصرف الأجنبى معيارا من معاييرها الأساسية مما ينفى الحاجة الى الرقابة المباشرة على الصرف الأجنبى عن طريق تحديد حصص كمية ونوعية من النقد الأجنبى ، وذلك ما يعطى الفرصة لقيام سوق موحدة للسوف الأجنبى . . . ويزيد من فرص القضاء على السوق السوداء للعملات الأجنبية .

(د) أما عن كيفية القضاء على السوق السوداء للعملات الأجنبية فى مصر ، فالشرط الأول لذلك هو الغاء ما يسمى بنظام الاستيراد بدون تحويل عملة فذلك ما يقفل باب أهم أوجه استخدامات العملات المتداولة فى السوق السوداء ، وهى استخدامات كمنا نعلم جميعها ، ذات أرباح باهظة تعتبر هى الرعاء الأساسى الذى منه تستمد قيمة العملات المتداولة فى تلك السوق قوة اندفاع لأعلى على حساب قيمة الجنيه المصرى . . . ومن جهة أخرى يجيب أن يتأكد وتدعم دور البنوك الوطنية فى اجراء كافة عمليات الصرف الأجنبى وفى تحديد أسعار صرف العملات الأجنبية ، وذلك فى ظل هيمنة البنك المركزى الذى يجب أن تمتد رقابته الى البنوك الأجنبية (أو فروعها) العاملة فى مصر .

(هـ) ولا يبد ولنا ملائما ان تدخل السلطات النقدية (مثلة فى البنك المركزى والبنوك الوطنية) فى سياق مع السوق السوداء للصرف الأجنبى من أجل اجتذاب موارد النقد الأجنبى (خاصة من العاملين المصريين بالخارج) باعتبار أن ذلك سبباً لتقليص موارد السوق السوداء . فذلك لا يمكن ان يتم - كما أثبتت تجارب السنوات الماضية - الا على أساس القبول بمزيد من تدهور قيمة الجنيه المصرى ، بل وتقنين هذا التدهور فى صورة تخفيض متتابع على نحو ما حدث خلال التطور الذى عرضناه عن سياسات وأسعار الصرف الأجنبى فى مصر . ومن ثم فالاجدى هو سد منافذ استخدام النقد الأجنبى ، من خلال السوق السوداء ، بالغاء نظام الاستيراد بدون تحويل عملة نهائياً ، فهذا النظام يمثل تقنيًا غير مشروع لاشكال من التهريب والمضاربة فى العملات الأجنبية على حساب معاناة المجتمع من ارتفاع الأسعار نتيجة ما يؤدى اليه الاستيراد بدون تحويل عملة من مزيد من تدهور قيمة الجنيه .

(و) ولا يحتج علينا قائل بأن ما تقدم سيؤدى الى عزوف مدخرات المصريين العاملين بالخارج عن الانسياب الى الاقتصاد الوطنى نظراً لما سيعترب على الغباء الاستيراد بدون تحويل عملة واجراءات القضاء على السوق السوداء من انخفاض أسعار تحويل هذه المدخرات الى جنيهات مصرية ، فمن حيث المبدأ لا يجب أن يكون السبيل الى اجتذاب هذه المدخرات هو مكافأتها عن طريق تدهور متوالى فى قيمة الجنيه ، فذلك ما يخلق علاقة دائرية بين انسياب مدخرات المصريين العاملين بالخارج الى الاقتصاد الوطنى وتدهور قيمة الجنيه ، بحيث انه لتشجيع هذا الانسياب لا بد من انخفاض فى قيمة الجنيه فى حين ان هذا الانخفاض يحسد من الرغبة فى تحويل المدخرات بالعملات الأجنبية الى جنيهات مصرية مما يتطلب مزيداً من انخفاض قيمة هذه الأخيرة حتى يتزايد الاقبال على تحويل المدخرات . . وهكذا . مثل هذه العلاقة الدائرية توضح بجلاء خطورة الانسياب وراء الاعتقاد فى

ان تشجيع تحويل مدخرات المصريين العاملين بالخارج يقتضى زيادة أسعار تلك المدخرات مقومة بالعملة الوطنية (أى سعر الصرف) ليس هو العامل الحاسم فى انسيابها الى الاقتصاد الوطنى من عدمه ، فكما سبق أن أشرنا (٢٦) تعتبر القيمة الحقيقية (أى القوة الشرائية) للعملة الوطنية فى السوق المصرية عاملاً يجب فى أهميته سعر الصرف فيما يتعلق باجتناب مدخرات المصريين العاملين فى الخارج ، بل يمكن القول أن تدور القوة الشرائية للنقود فى السوق المحلية (بفعل التضخم) هو الذى يعطى لسعر الصرف أهمية فى هذا الشأن . ومن ثم فالأسلم لاجتناب مدخرات المصريين العاملين بالخارج هو أن تسعى الحكومة الى تخفيض معدلات ارتفاع الأسعار والسيطرة على التضخم ، ولا شك أن وقف تدور قيمة الجنيه والقضاء على الأرباح الطفيلية الناتجة عن الاتجار فى العملات الأجنبية يعتبران من العوامل التى تساعد فى تحقيق هدف السيطرة على الأسعار والحفاظ على القوة الشرائية للعملة الوطنية وفضلاً عن ذلك فإن جهود اجتناب مدخرات المصريين العاملين فى الخارج يجب أن تركز على خلق فرص استثمار ملائمة لهذه المدخرات ، بحيث تتولى الدولة (عن طريق أجهزتها المتخصصة) طرح مشروعات استثمارية مدروسة بعناية ليكتب فيها المصريون العاملون فى الخارج ، على أن يسددوا قيمة اكتتاباتهم بالعملات الحرة وطبقاً لأسعار الصرف المعلنة من البنك المركزى وقت الاكتتاب ، ولا يخفى أن مثل هذا الأسلوب يحقق مصلحة هؤلاء العاملين من جهة (فالأرباح والفوائد التى سيحصلون عليها تعتبر بديلاً أفضل عما يحققونه من وراء بيع مدخراتهم فى السوق السوداء) ، كما أن هذا الأسلوب يخدم قضية التنمية الاقتصادية ذاتها . وقد يكون من المناسب هنا أن نؤكد على ضرورة أن تتجه هذه الاستثمارات الى مشروعات إنتاجية (لا أن يقتصر الأمر على

خلق مشروطات تلعب دور الوسيط المالى دون ما اعتداد بكيفية ونوعــــــــــــــــة
الاستثمارات التى توجه اليها الأموال) حتى يمكن زيادة طاقة الجهاز الانتاجى
ومن ثم زيادة الناتج القوس الحقيقى .

(ز) واذا كنا قد أشرنا الى أن الرقابة والكمية والنوعية والسعرية على الواردات ، مع
الرقابة النوعية والسعرية على الصادرات ، يفضلان الرقابة المباشرة على الصرف
الأجنبى ، فان ذلك لاينفى : أولا : ضرورة الرقابة على دخول وخروج رؤوس
الاموال ، وغنى عن البيان انه فى ظروف مصر الحالية ، وربما لسنوات طويلة
قادمة ، تكون مثل هذه الرقابة مانعة بالنسبة لخروج رؤوس الأموال المملوكة
لمصريين ، ومنظمة بالنسبة لدخول رؤوس الأموال أو اعادة تصديرها باعتبارها
مملوكة لأجانب ، ثانيا : ضرورة ان يكون هناك قانون واضح ومحدد يشتمل على
قواعد منظمة للتعامل فى الصرف الأجنبى ، وحيازة العملات الأجنبية .

ولعل أهم ما يجب أن يتضمنه مثل هذا القانون :

- تحريم استخدام العملات الأجنبية فى تسوية أى مدفوعات تتم على أرض الوطن . وهو
ما يعنى تأكيد سيادة العملة الوطنية على أرضها ، واستعادة قوة ابرائها غير المحدودة ،
وهو ما يتحقق بالغاء نظم البيع والحجز (لنوعيات معينة من السلع) بالعملات الأجنبية
والغاء ما يرتبط بذلك من مزايا سعرية ونوعية وزمنية . . وقد يكون من المفيد هنا
الإشارة الى أنه بالنسبة للسائحين القادمين ينبغى ان يلزمهم القانون بتحويل مبلغ عمن
طريق أحد البنوك الوطنية - وسعر الصرف السائد - يراعى فى تحديده أن يكفى
لتغطية نفقات الإقامة والمصاريف اليومية والرحلات الداخلية . ويمكن تحديد هذا المبلغ
فى ضوء دراسات تشمل جنسيات السائحين وأنماط انفاقهم وتكاليف الإقامة وأماكنهم
ونفقات الرحلات الداخلية .

— وضع قواعد واضحة وصريحة فيما يتعلق بحقوق الاشخاص الطبيعية والمعنوية فسي
اقتناء حسابات أجنبية بالبنوك المحلية (وطنية كانت أم أجنبية) وهنا يبدو من الملائم
أن ينص القانون على أن تكون هذه الحسابات بالعملة المحلية (بمعنى ان العملات
الأجنبية التي تغذيها ينبغي أن تحول الى العملة الوطنية وفقا لسعر الصرف السائد
وقت ورودها) ويقتصر حق أصحاب هذه الحسابات في تغذيتها على ايداع شبكات أو
حوالات أو مدفوعات واردة من الخارج بالعملات الحرة ولا يكون لهم حق تغذيتها بالعملة
المحلية أو حتى بعملات حرة مستراة من السوق المحلية . ومن المتفق عليه ان من يقتنى
حسابا أجنبيا يكون له الحق في تحويل بعض أو كل رصيده الدائن الى الخارج بالعملة
التي يريد ها ووفقا لسعر الصرف السائد وقت قيامه بهذا التحويل . على أنه ينبغي
ملاحظة أن حق اقتناء حساب أجنبي لا يجب أن يكون حقا مطلقا ، إذ يتعين ان يتخذ
عالمى الإقامة والمدة معيارين لتقييد هذا الحق . فمن حيث الإقامة يمتنع تقرير هذا
الحق لى مصرى مقيم بصفة دائمة داخل الوطن حتى ولو كان يمتن عمليات التصدير
والاستيراد ، أما المقيمون بصفة مؤقتة فى الخارج (مثل العاملون المصريون
فى الخارج) فيعطى لهم حق اقتناء حسابات أجنبية طوال فترة إقامتهم فى الخارج
وبعد عودتهم النهائية يعطون مهلة فى حدود سنة مثلا يتم بعدها تحويل حساباتهم
الأجنبية الى حسابات مقيمة . ومن حيث المدة فان حق الأجانب (من الأشخاص
الطبيعية أو المعنوية) المقيمين فى مصر بصفة مؤقتة أو دائمة فى اقتناء حسابات أجنبية
يقيد بفترة سنتين متواليتين (من تاريخ قدومهم) يتحول بعدها الحساب تلقائيا الى
حساب مقيم ، ولا يحق لنفس الشخص إعادة فتح حساب أجنبي الا اذا غادر مصر
لفترة متصلة لا تقل عن ستة شهور مثلا .

وتجدر الإشارة هنا الى أن ما يجرى عليه العمل فى مصر بالنسبة للغالبية
العظمى من الحسابات الأجنبية أنها تظل حسابات بالعملات الأجنبية (حيث يصرح

القانون بذلك) مما يعنى أن صاحب الحساب لا يتنازل (ولو مؤقتا) عن العملات الأجنبية التى يستحوذ عليها للجهاز المصرفى . وذلك المسلك يناقض الرغبة فى تقوية مركز العملة المحلية لأنه يؤدى الى أن جزءا من العملات الأجنبية التى ترد الى الاقتصاد القومى لا يدخل فى تكوين العرض الفعلى لهذه العملات فى سوق الصرف الأجنبى مما يترتب عليه سهل أسعار هذه العملات للارتفاع عما يمكن أن تكون عليه لو تم الأخذ بفكرة الحسابات الأجنبية بالعملة المصرية وفقا للقواعد المشار إليها حالا .

- ينبغى أن توضع قواعد محكمة وواضحة ، وتتصف بالواقعية ، فيما يخص تنظيم المدفوعات والتحويلات الى الخارج . فمن جهة لا بد وأن يكون تنفيذ هذه المدفوعات عن طريق البنوك المحلية بحكمة فى ذلك بتلك القواعد وتحت رقابة البنك المركزى . ومن جهة أخرى يمكن أن تتمثل هذه القواعد فيما يلى :

١ - فيما يخص المدفوعات عن الواردات فإن البنوك عليها أن تبيع للمستوردين العملات اللازمة لتسويتها ، على أن تتولى هذه البنوك نفسها اجراءات تحويلها للخارج . ولا ينبغى هنا أن يضيف الجهاز المصرفى أى عقبات أو معوقات طالما انغفلت الواردات مع قواعد الرقابة النوعية والكمية والسعرية على الاستيراد .

٢ - فيما يخص تزويد المصريين المسافرين للخارج بالعملات الحرة (وهو ما يطلق عليه البديل النقدى الجيبى) تقوم البنوك بذلك ، على أن تكون المبالغ المصرح بها واقعية وتكفل لهم اقامة كريمة أثناء التواجد الموقت بالخارج ، ويمكن أن يتحدد البديل النقدى الجيبى فى ضوء تكاليف المعيشة فى بلاد العالم المختلفة التى يسافر اليها المصريون . ولكن ينبغى هنا النص على حد أقصى سنوى للبديل الذى يمكن ان يحوله المسافر ، وليكن هذا الحد الأقصى ما يكفى لرحلة مدتها شهر خلال السنة ، ويكون للمواطن الاستفادة بكامل هذا الحد الأقصى مرة واحدة (وذلك فى المسئلة اذا كانت مستمرة)

اقامته في الخارج لن تقل عن الشهر) أو مجزاً ، وتعود للتأكيد على ضرورة الواقعية في تحديد هذا البدل حتى لا يلجأ المسافرون الى الحصول على عملات أجنبية من خارج الجهاز المصرفي فيكون ذلك بؤرة لتنشيط سوق سوداء للصرف الأجنبي (٢٧) .

٣ - وفيما يتعلق بحق الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الأجانب في اجراء تحويلات للخارج ، يمكن تنظيم هذا الحق بحيث أنه بالنسبة للأفراد الأجانب العاملين في مصر ، فيكون لهم تحويل نسبة لا تتجاوز ٣٠ % (٢٨) من اجمالي ايراداتهم الجارية المحققة في مصر ، ويصرح لهم بهذا التحويل مجزاً أو دفعة واحدة خلال السنة وسواء كانوا سيقومون برحلة للخارج أم لا . وإذا ما تراكم لهؤلاء الأفراد أرصدة في حساباتهم لدى البنوك فيسمح لهم عند المغادرة النهائية بتحويل تلك الارصدة بشرط ألا يتجاوز مجموع ما يقوم الفرد بتحويله للخارج سواء بصفة دورية أو عند المغادرة النهائية نسبة ٥٠ % (٢٨) من اجمالي الدخل الجارى الذى حصل عليه أثناء فترة اقامته في مصر . اما عن

(٢٧) يلاحظ هنا أن مقتضيات الواقعية في تحديد الحد الأقصى للبدل النقدي الجبى خلال السنة للمسافرين ، تستلزم زيادة هذا الحد ربما الى ما يربو على أربعة أضعاف متوسط البدل المقرر حالياً للسفيرة الواحدة بغض النظر عن عدد مرات تكرارها خلال السنة (لا يمكن حساب هذا المتوسط بدقة نظراً لاختلاف فئات البدل حسب أغراض السفر وأعمار المسافرين واختلاف الفرض المتاحة لهؤلاء المسافرين في الحصول على تصاريح بمبالغ أكثر من وزارة الاقتصاد ، ومع ذلك قد يكون مقبولا أن نفترض أن هذا المتوسط حوالى ١٥٠ جنيهها ، ولكننا نعتقد أن الأخذ بالقواعد المذكورة أعلاه لن يترتب عليه زيادة يعتد بها (بل ربما يترتب عليه انخفاض) في اجمالي موارد النقد الأجنبي التى تخصص لهذا الفرض .

(٢٨) يلاحظ أن هذه النسب تعتبر مجزية جداً لعنصر العمل الاجنبى في بلد لا يفتقر الى الكفاءات اللازمة في معظم المجالات التى يستقدم فيها عمال اجنبيا .

المشروعات الاستثمارية الأجنبية (٢٩) العاملة في مصر ، فالمفروض أن تصاغ تسهيلات الصرف الأجنبي التي تمنح لها في صلب قانون الصرف الأجنبي لا أن تعطى هذه التسهيلات على سبيل الاستثناء من القوانين المعمول بها حتى لا يكون ذلك مصدرا لاضطراب وفوضى في سوق الصرف الأجنبي (٣٠) وبطبيعة الحال ينبغي وضع قواعد محددة لتمكين هذه المشروعات من تحويل نصيبها من عائد استثماراتها إلى الخارج بالعملة الأصلية التي وردت بها استثمارات هذه المشروعات ، وطبقا لسعر الصرف السائد . على أنه يجب مراعاة الزام الاستثمارات الأجنبية بتجنب احتياطي مسن أرباحها بحاد استثماره في الداخل ، ويمكن الاتفاق على أن يتكون هذا الاحتياطي من نسبة من الأرباح (تتحدد في ضوء نوعية الاستثمار واحتمالات التوسع الأفقي والرأسي المفتوحة أمامه) مضافا إليها قيمة الاغفاءات الضريبية التي يتمتع بها المشروع ، فالمفروض أن يكون تقرير هذه الاغفاءات للمرحلة التي يكون فيها المشروع في حاجة إلى استكمال بناء وتشغيل طاقته الانتاجية ، ومن ثم يكون منطقيا أن تدخل هذه الاغفاءات في تكوين احتياطي يدعم القدرة المالية والانتاجية للمشروع . ومن الأمور الهامة بالنسبة

(٢٩) يقتصر ما نقصد هنا على المشروعات التي تقام بوسائل أموال أجنبية مملوكة للأجانب (أي استثمارات أجنبية مباشرة) ومن ثم لا نعتبر من بين المشروعات الاستثمارية الأجنبية تلك المشروعات التي تقام بوسائل أموال بالعملة الأجنبية ولكنها مملوكة لمصريين .

(٣٠) بالإضافة إلى أن تحديد أوضاع قانونية وتنظيمية مستقرة للاستثمارات الأجنبية في مصر قد يكون أفضل من الاستثناءات في اجتذاب واستقرار تلك الاستثمارات . ولكننا نذكر بضرورة تحديد مجالات لهذه الاستثمارات وفقا لخطط التنمية وما يحقق استفادة الاقتصاد المصري منها بحيث تضيف إلى ثروته وقواه الانتاجية ، لا أن يتحصل الأمر في استنزاف القدر المتاح من الموارد لصالح الخارج .

للاستثمارات الأجنبية ان تنظم عمليات بيعها وتصفيتها نظرا لما قد يترتب على ذلك من تصدير للعملة الأجنبية . ويبدو لنا أن هناك معيارين يمكن أن يحكما تنظيم هذه العمليات ، الأول هو التأكد من عدم المغالاة الظاهرية في تقييم أصول هذه المشروعات والثاني هو ألا يترتب على مثل هذه العمليات ضغوط في الطلب على العملات الأجنبية في سوق الصرف مما يؤدي لتدهور قيمة الجنيه . ويبدو لنا أن السبيل الملائم لذلك هو أن تتم عمليات تصفية وبيع الاستثمارات الأجنبية من خلال بورصات الأوراق المالية العالمية والمحلية .

أما عن منتجات النقد الأجنبي ، فإذا كان تنظيم حقوق وهدد اقتناء الحسابات الأجنبية فضلا عن تأكيد هيمنة البنوك على كافة عمليات الصرف الأجنبي يتضمنان ضرورة انسياب هذه المتحصلات الى الجهاز المصرفي ، إلا أنه من الضروري وجود نوع من الرقابة من جانب وزارة الاقتصاد بحيث يمكن التأكد من أن هذه المتحصلات ترد الى الاقتصاد القومي بقيمتها الحقيقية ، ولذلك أهميته بصفة خاصة بالنسبة لحصيلته الصادرات حتى لا يحدث نوع من تهريب العملات الأجنبية الى حسابات في الخارج عن طريق اعلان قيم للصادرات أقل من القيم الفعلية التي حصل عليها المصدرون . ولا شك أيضا في أهمية مثل هذه الرقابة السعرية بالنسبة للواردات حتى لا يحدث تهريب للعملات عن طريق اعلان قيم للواردات أكبر من القيم الفعلية لها .

لوانعقد العزم على تنفيذ المقترحات السابقة (أو بصفة عامة تحقيق اصلاح شامل في مجال الصرف الأجنبي في مصر) فلا شك أنه لا بد من إلغاء التعدد الحالي في أسعار وفي سوق الصرف على أن تتوخى السلطات النقدية والسماة التي تنتهجها مستقبلا للصرف الأجنبي عدم العودة لمثل هذا التعدد لا في أسعار الصرف ولا في سوق الصرف . . . وبداية فان التساؤل يثار عن أي سعر للصرف يؤخذ به في بداية اصلاح نظام الصرف ، وما هو الشكل الذي تأخذه سوق الصرف الأجنبي في مصر ؟

للاجابة عن السؤال الثانى نشير الى أننا نرى أن الالتزام بكافة القواعد التى اقترحناها
حالا سواء ما يتعلق منها بالاصلاحات الاقتصادية والاجتماعية وما يتعلق منها بأحوال
الصرف الأجنبى وسياساته ونظمه ، يتيح الأخذ بسوق للصرف تكون حرة فى حدود القواعد
والاجراءات السابق الاشارة اليها . فاذا ما عقد العزم على أن تلعب العلاقات
الاقتصادية مع العالم الخارجى دورا مكسلا - وليس موجها - لجهد الانتاج الوطنى ،
واذا ما تحددت الواردات كما ونوط فى ضوء الاحتياجات الاجتماعية وفى ضوء متطلبات
تنمية الاقتصاد المصرى واذا ما تأكدت هيمنة الجهاز المصرفى (تحت اشراف البنك
المركزى) على عمليات الصرف الأجنبى وتنظيم المدفوعات وتدفق المتحصلات ، كل بقيمتها
الفعليه ، فانه لا يخفى من أن تصبح سوق الصرف مرتعا للمضاربين وتجار العملة .
ومن ثم نكون قد أقننا حدودا تتفاعل داخلها قوى العرض والطلب لتحدد قيمة العملات
الأجنبية فى علاقتها بالجنيه المصرى . وحتى يكون هذا التفاعل معبرا عن حقيقة علاقات
مصر الاقتصادية مع العالم الخارجى لا بد من العمل تدريجيا على خلق الطلب على
الجنيه المصرى . وذلك بأن يصبح مقبولا - مثله مثل الدولار أو الفرنك أو أى من
العملات الحرة - فى دفع قيمة الصادرات المصرية منظورة وغير منظورة . ولعل أفضل
السبل لبداية هذا التغيير هو أن تقرر السلطات الاقتصادية والنقدية ادخال الجنيه
المصرى ضمن العملات التى تقبل فى دفع قيمة صادرات البترول أو خدمة المرور فى قناة
السويس ، ويمكن تعزيز قيمة الجنيه أكثر بتحديد أسعار تلك الصادرات بالجنيه المصرى
والحكمة من اختيار هذه الصادرات الرئيسية لهذا الغرض هى انها من الصادرات
الاستراتيجية التى تنخفض مرونة الطلب عليها . ومن ثم فاقضاء جزء من - أو كل -
قيمتها بالجنيه المصرى يبرز مركز هذا الأخير ويساعد على رفع قيمته بالنسبة
للعملات الأجنبية . ولا محل هنا للاجترار على هذا الاقتراح بالقول بأن ذلك سيحرم
الاقتصاد القومى من مصدر حصيلته من النقد الأجنبى ، إذ من المسلم به ان الطلب

على الجنيه المصرى بفرض الوفاء بقيمة صادرا منه مصرية سيتضمن بالضرورة عرضا مكافئا من العملات الأجنبية التى ستؤول الى الجهاز المصرفى فى مصر بحكم انه سيكون هو المصدر الذى يحصل منه المستوردون الأجانب على الجنيهات المصرية .

أما عن سعر الصرف الذى يعمل به عند بداية اصلاح نظام الصرف فيمكن تحديده كمتوسط مرجح لأسعار الصرف السائدة وقت بداية هذا الاصلاح فى السوق الرسمية (مجمع النقد الأجنبى لدى البنك المركزى) والسوق شبه الرسمية (مجمع النقد الأجنبى لدى البنوك التجارية) والسوق السوداء (أو ما يطلق عليه السوق الحرة) ويستخدم حجم العمليات التى تتم من خلال كل من هذه الأسواق الثلاثة كأوزان للترجيح . وفى ضوء المقترحات المتقدمة ، تعمل السلطات النقدية على تحقيق ثبات نسبى لسعر الصرف هذا بحيث تدخل بعمليات معوضة لو أدت قوى العرض والطلب فى سوق الصرف الى تخطى أسعار الصرف الفعلية لحدود معينة . ونظرا لما يتوقع من استمرار ميزان المدفوعات المصرى فى تحقيق عجز (حتى بتطبيق القيود التجارية سالفة الذكر) لعدد من السنوات المقبلة ، فان هذه الحدود يمكن أن تصل الى $\pm 10\%$ من قيمة سعر الصرف المعلن .